جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة

السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية:
تخصص دراسات إستراتيجية

إشراف الأستاذ:
- مولود صويلح

من إعدادالطلبة:
- فاروق شتوان
- خالد ربطي

أعضاء لجنة المناقشة:
- مولود صويلح: مشرفا
- بوزرب رياض: مناقشا
- بوسنان سفيان: رئيسا

السنة الجامعية 2015- 2016

كلمة شكر

الشكر و العرفان لله تعالى أولا وأخيرا.

يدعونا واجب التقدير و الاحترام، أن نسجل جزيل شكرنا

إلى من أحاطنا بتوجيهاته وإرشاداته التي ذللت أمامنا الصعاب

ومهدت السبيل، وكان لنا نعم المرشد والموجه أستاذنا :

مولود صويلح الذي على الرغم من انشغالاته العديدة، لم يبخل علينا

بتوجيهاته و إرشاداته ووقته الثمين.

و كل الأساتذة الذين وقفوا معنا و أمدون بالمراجع و التوجيهات

لكم منا فائق التقدير و الاحترام، ونتمنى لكم المزيد من التقدم و خدمة العلم و طالبيه.

كما نوجه الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بالقطب الجامعي تاسوست الذين

كان لهم الفضل في تكويننا الجامعي.

إلى كل القائمين على مكتبة الكلية و إدارتها و مختلف مصالحها على ما وجدنا عندهم

من مساعدة و رحابة صدر

إلى كل من ساهموا في إنجاح هذا البحث من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من أرشداني إلى طريق الإيمان والعلم، وزرعا في نفسي بذور الأمن والإطمئنان النفسي، والديَّ الكريمين، أمدّ الله في عمرهما، ومتعهما بأسماعهما وأبصارهما، وقوتهما ما أحياهما، وجعل ما قدما لي في ميزان حسناتهما و جعلني عملاً صالحاً ينالان به رضوان الله، حبلًالهما وبراً بهما.

إلى إخوتي أبقاهم الله شموعاً ضاوية وأيدي موحدة وإخوة كرام.

الى كل أصدقائي .

فاروق شتوان

إهداء

إلى من أرشداني إلى طريق الإيمان والعلم، وزرعا في نفسي بذور الأمن والإطمئنان النفسي، والديَّ الكريمين، أمدّ الله في عمرهما، ومتعهما بأسماعهما وأبصارهما، وقوتهما ما أحياهما، وجعل ما قدما لي في ميزان حسناتهما وجعلني عملاً صالحاً ينالان به رضوان الله، حبًّلهما وبراً بهما.

إلى إخوتي أبقاهم الله شموعاً ضاوية وأيدي موحدة وإخوة كرام.

الى كل أصدقائي .

إلى روح الغالي ابن عمتي الدكتور "عبد الحليم قادري "

إلى الكتكوتة الصغيرة "تمارة" و والدتها "و" أطال الله في عمريهما و حفظهما.

خالد ربطي

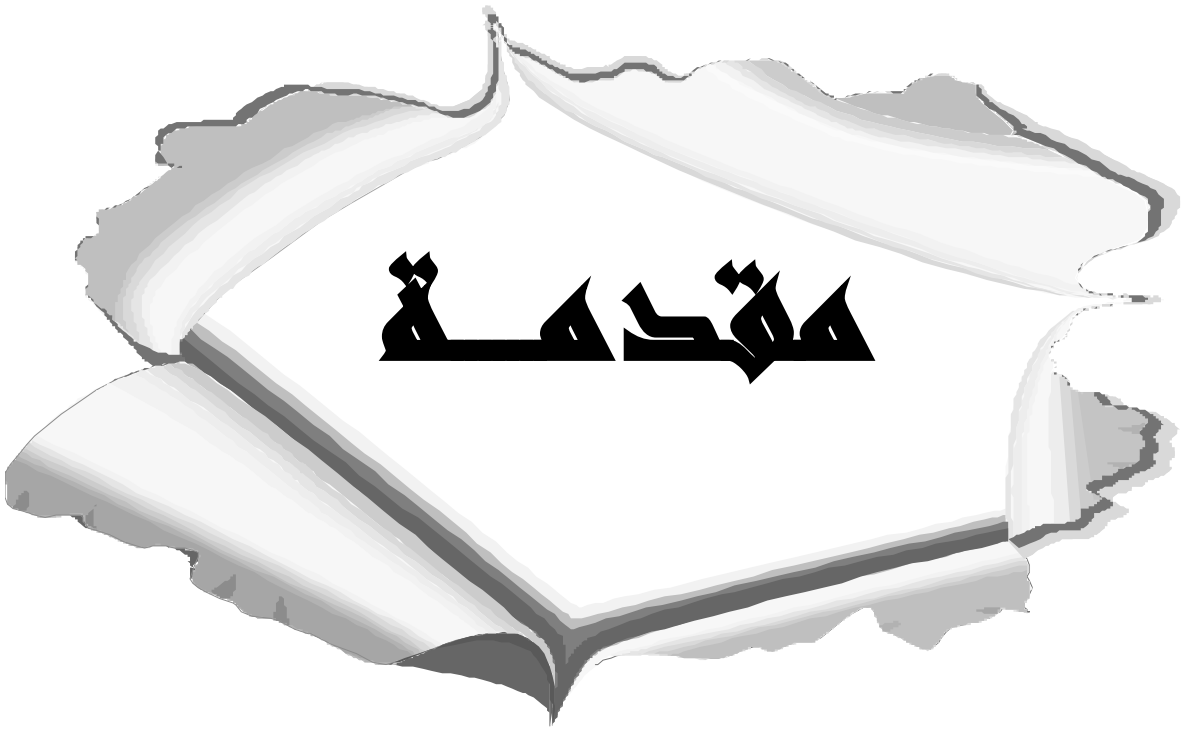

مقدمـــة

مقدمة:

تعبّرالسياسة الخارجية لكل دولة عن خياراتها وأهدافها،وتبيّن كيفية التعامل مع المحيط الخارجي باعتبارها نتيجة لتراكمات تاريخية وكخبرات متعددة أنتجتها الممارسة الميدانية والعالمية على الساحة الدولية

و استجابة للمستجدات والإشكاليات التي تطرحها البيئة الخارجية لتلك الدولة.

وبحكم أن الجزائر تقع شمال القارة الإفريقية يحدها شمالا البحرالأبيض المتوسط جنوبا الصحراء الكبرى، و شرقا تونس وليبيا، غربا المغرب وموريتانيا. بالإضافة لذلك فالجزائر تملك حدودا مع كل الدول المغاربية مما جعلها حلقة ترابط ووصل إستراتجية و هي منفتحةعلى البحرالأبيض المتوسط بحدود تقدرب **1200** كلم ،أما بالنسبة للقارة الإفريقية فهي تعتبر همزة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا. من وجهة النظر هذه، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع ثلاثة قوى جاذبة لها:المجموعة الأوروبية المجموعة الأفريقية و المجموعة العربية.

وقد أكّد الدستورالجزائري لسنة **1963** في ديباجته أن " سياسة الدولة المستندة إلى الاستقلال الوطني التعاون الدولي ، الكفاح ضد الإمبراطورية و الدعم الفعلي للحركات التي تكافح من أجل الاستقلال أو تحرير بلدانهم " هي إحدى إنجازات الثورة ، كما أن هذا الدستور ينص في المادة **2** منه على أن «الجزائر هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي من العالم العربي و إفريقيا» . فإذا كانت السياسة الخارجية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات و الحقائق الجغرافية، فإنها لا تهمل كذلك المبادئ الإيديولوجية التي تم اعتمادها خلال الكفاح من أجل الاستقلال.

بالفعل، فإن النصوص المؤسسة لجبهة التحرير الوطني و الدولة الجزائرية (برنامج طرابلس **1962** ميثاق الجزائر **1964** ،الميثاق الوطني **1976**و الدستوري **1963**) هي التي ترسم الإطار المذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية عموما والسياسة الإفريقية بشكل خاص.

سعت الجزائر منذ استقلالها سنة **1962**م إلى تبني جملة من المبادئ التي تحدد تعاملها مع العالم الخارجي، وتسهم في إيجاد دور فعال وإيجابي للجزائرعلى المستوى الإفريقي بشكل خاص، وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، دعم حركات التحرّر في العالم وفي إفريقيا بشكل خاص وترسيخ مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة باعتباره أساسا لتصفية الاستعمار وأحد أولويات السياسة الخارجية

و بحكم الموقع الإستراتيجي لها، كونها بوابة القارة الإفريقية وذات نفوذ واضح على الساحة في دعم و حل القضايا الإفريقية.

و يمكن فهم الإصرار الجزائري على التوجّه نحو أفريقيا من خلال :

- أولا:تعدد الروابط التي تجمع بين الجزائر والدول الإفريقية، كالروابط الجغرافية التاريخية، القيمية التي تعود إلى مراحل قديمة جدّا.
- ثانيا:حجم وطول منطقة الساحل التي تعتبر منطقة التقاء وتقاطع الجزائرمع إفريقيا وراء الصحراء وهي منطقة يصعب التحكّم فيها ومراقبتها من دون تأسيس علاقات إيجابية مع دول أفريقيا السوداء.
- ثالثا: تعتبر الجزائر بوابة على باقي إفريقيا من أجل تنشيط و بعث ديناميكيات تنموية أساسها حركة السلع والخدمات وفق منظور تكاملي قائم على لعبة غير صفرية.
- رابعا:تشكّل إفريقيا بالنسبة للجزائر فضاء ضخما من أجل انتشار دبلوماسيتها وزيادة ثقلها وتأثيرهاعلى المستوى القاري، كما توفّر أفريقيا بفضل نسب النمو المسجّلة في الكثير من البلدان فرصة يقع على الجزائر اغتنامها لإعطاء قوة إضافية لاقتصادها و تجارتها الخارجية، حيث يستحيل على الجزائر بحكم الموقع البقاء بعيدا عن هذه الديناميكيات الأفريقية و في جميع المجالات.
- خامسا: بحكم الموقع الجغرافي و الحركة الدولية للهجرة غير الشرعية، تجد الجزائر نفسها في نفس المعسكرمع الكثيرمن الدول من أجل التنسيق ووضع سياسات كفيلة باحتواء موجات الهجرة غير الشرعية الحاملة للكثير من التحديات الإنسانية و الأمنية على وجه الخصوص (تطوّر شبكات عالمية لتهريب المخدّرات التجارة غير الشرعية بالأسلحة، ...).

كل هذه العوامل وغيرها، حتّمت على الجزائر التحرك من خلال سياسة خارجية نشطة و مبادرة لاحتواء هذه التحديات والمساهمة في نجاح أفريقيا في رفع الرهانات التي تواجهها القارة السمراء، باعتباره الالتزام الثابت للجزائر تجاهها.

***- أولا : أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث في :

- محاولة تسليط الضوء على الأسباب التي مكّنت دولة حديثة الاستقلال مثل الجزائر من امتلاك دبلوماسية نشطة و مناضلة نجحت في الكثير من الحالات في فرض منطق الدول الإفريقية وفق منظورواضح بخصوص استرجاع السيادة السياسيةو الاقتصادية وبشكل خاص في مرحلة الرواج والانتشارالتي شكّلتها فترة حكم الرئيس الراحل

هواري بومدين.إن تحديد بعض أسباب هذا النجاح من شأنه أن يقدّم لنا متغيّرات تفسيرية للسلوك الخارجي الجزائري ومعرفة درجات الاستقرارو التغيّر التي عرفها هذا السلوك.

- إثراء البحث و الدراسة الأكاديمية، ولومن خلال عملية استقصائية تستهدف جمع المعلومات في مجال أو قطاع بحثي ما زال يعاني نقصا كبيرا، و ذلك بالنظر إلى الحضور المكثّف والتاريخي للدبلوماسية الجزائرية في أغلب المحافل الإفريقية وانتصاراتها.

***- ثانيا : أسباب اختيار الموضوع :**

1 -**الأسباب الذاتية** :الرغبة الذاتية في دراسة السياسة الخارجية الجزائرية وتوجّهها الإفريقي. فبالنظر إلى التخصّص ـ دراسات إستراتيجية وأمنية ـ ومضمون المقاييس التي تمت دراستها، فضلنا أن يكون موضوع التخرّج حول تفاعل بلدنا الجزائر مع التطورات الإفريقية وأهم القضايا في القارة السمراء بالإضافة إلى الرغبة في تطوير البحوث و الدراسات الأفريقية بشكل عام.

2 -**الأسباب الموضوعية** : يمكن إجمالها في :

- التمرّس على توظيف بعض الأطر والمناهج النظرية واختبارها في الدراسات الخاصة بتحليل السياسة الخارجية.
- الرغبة في المساهمة بالقدرالذي تسمح به الشروط الموضوعية، في الكشف ومعرفة المزيد حول طرق، آليات و خلفيات التفاعلات الجزائرية-الأفريقية.

***- ثالثا: أدبيات الدراسة**

يمكن ذكر المراجع التالية :

1 -سليم العايب، دبلوماسية الجزائرية في إطار منطقة الإتحاد الإفريقي ، مذكرة ماجيستر العلوم السياسية، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، **2010، 2011** ;حيث حاول الباحث "سليم العايب" من خلال هذه المذكرة إبراز دور الجزائر على المستوى الإفريقي من خلال منظمة الإتحاد الإفريقي .

2 -عبد الله بالحبيب، السياسة الجزائرية في ظل الأزمة **1992-1997**، دار الراية للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، **2012** ; حيث حاول "عبدالله بالحبيب" من خلال هذا الكتاب دراسة الوضع الجزائري في ظل الأزمة الجزائرية .

3 -نبيل بويبية، المقارنة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر **03** ، **2010 -2011** ; عمل "نبيل بويبية" على إبراز أهم التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى وطرق المجابهة الجزائرية لهذه التهديدات .

4 -ليلى قارة ، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي **2010/1963**م ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر **03**، **2011** ; قامت "ليلى قارة" في هذا العمل بدراسة النزاع الداخلي المالي لفترة زمنية الممتدة من 1963 إلى 2010 و العمل على إبراز الدور الجزائري في الوساطة والعمل على تسوية هذا النزاع.

-وسوف نحاول في بحثنا هذا إبرازالدور الجزائري على المستوى الإفريقي وذلك بالتطرق للتوجه الخارجي الجزائري نحو القارة السمراء.

***- رابعا: إشكالية البحث** :

سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة عن الإشكالية الرئيسية الآتية :

إلى أي مدى تؤثر محددات السياسة الخارجية الجزائرية على مواقف الجزائر إتجاه القضايا الإفريقية ؟

و تندرج ضمن هده الإشكالية أسئلة فرعية :

1 -كيف تؤثر المبادئ المؤسسة للسياسة الخارجية الجزائرية في مواقف و آليات عمل الدبلوماسية الجزائرية؟

2 -ما هي أهم الإسهامات الجزائرية في العمل الأفريقي المؤسساتي المشترك في إطار المنظمات الإفريقية؟.

3 -ماهي أهم القضايا التي يمكن من خلالها رصد تميّزالدبلوماسية الجزائرية ونجاحاتها؟

و الإجابة عن هده التساؤلات ارتأينا وضع الفرضيات التالية :

1. تلعب المبادئ المؤسّسة للسياسة الخارجية الجزائرية دورا مركزيا في تحديد طرق وآليات تعامل الجزائر مع الدول الأفريقية.

2. يتجّه المحدّد الأمني إلى احتلال مكانة أكثر مركزية بين مجموع محدّدات السياسة الأفريقية للجزائر بشكل يميل إلى تهميش الاعتبارات الإيديولوجية وتغليب الاعتبارات المصلحية.
3. يؤشّرالالتزام الصارم للجزائر بالدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي وتفضيل الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية والعمل على دعم وترسيخ العمل المؤسساتي الأفريقي،على استمرارية تأثير مبادئ العمل والنضال التي حكمت ووجّهت الدبلوماسية الجزائرية في فترات رواجها و انتصاراتها.
4. شكّلت السياسة الأفريقية للجزائر عاملا مضاعفا لقوة الجزائر و حضورها على مستوى العلاقات الدولية.

***- خامسا: منهجية الدراسة :**

أما عن المناهج المستخدمة ، فقد تم اعتماد مجموعة من المناهج منها:

- المنهج التاريخي الذي يسمح بمتابعة ورصد أهم المحطات التاريخية من عمر السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا و مساراتها.
- منهج دراسة الحالة لاختبار بعض الأطروالمناهج النظرية،والبرهنة على صحة بعض الاستنتاجات.
- المنهج المؤسسي لاستقصاءالإصرارالجزائري على الالتزام بالأطرالمتعددة الأطراف ممّا مكّن من تحديد عنصرالدوروالوظيفة التي تؤدّيها الجزائر في إطار دراسة السلوك الجزائري داخل المؤسسات الأفريقية وانعكاسات ذلك على صورة الجزائر الدولية.

*** سادسا : صعوبات الدراسة :**

يمكن الإشارة :

- ضغط عنصر الزمن ، حيث أن الوقت المخصص كان محدودا و لم يسمح بالتوسع في البحث.
- ندرة المراجع الخاصة بالموضوع و بشكل خاص الكتب النظرية، على اعتبار أن جلّ ما كتب في هذا الموضوع مقالات الجرائد و المجلات الأكاديمية على قلّتها.

***- سابعا : خطة الدراسة :**

تطرقنا للموضوع وفق الخطة المنهجية الآتية :

***- الفصل الأول** :استعرضنا فيه المحدّدات العقائدية للسياسة الإفريقية للجزائر، حيث قسّمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:المبحث الأول تطرقنا فيه للتقاليد التاريخية المرجعية في توجيه

السياسة الخارجية نحو إفريقياو المبحث الثاني إلى المحدد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا، والمبحث الثالث تطرقنا فيه للمحدد الاقتصادي وأثره في التوجّه الإفريقي للجزائر.

***- الفصل الثاني**:حاولنا فيه استعراض الالتزام الجزائري الصارم بالعمل الإفريقي المشترك و ترقيته من خلال البناء المؤسساتي في أفريقيا، وذلك من خلال مبحثين:مبحث يتناول العمل المؤسسي الجزائري في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي وقبله منظمة الوحدة الأفريقية و ذلك من خلال التطرق لدور الجزائرفي الإتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي وجهود الجزائر في محاربة الإرهاب من خلال العمل الإفريقي المشترك. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لما يعتبر أهم وساطة جزائرية في أفريقيا، و هي الوساطة في النزاع الأثيوبي – الإرتيري.

*- ا**لفصل الثالث** : حاولنا من خلال هذا الفصل اختبار الدبلوماسية الجزائرية ومبادئها الموجّهة في إفريقيا من خلال حالتين نموذجيتين هما:

- المبحث الأول:اختبار أحد أهم المبادئ الموجّهة للدبلوماسية الجزائرية، وهو مبدأ دعم الشعوب في تقرير المصير من خلال قضية الصحراء الغربية، وأثر ذلك على أداء السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها المغاربي والأفريقي.
- المبحث الثاني: تطرقنا فيه الى اثر القضية الصحراوية على العلاقات الجزائرية المغربية ، وذلك من خلال العوامل الفاعلة في تطور هاته العلاقات ، و ما ترتب عن هذا النزاع .
- المبحث الثالث: استعرضنا فيه النزاع المالي من خلال الحديث عن مسار هذا النزاع و أثره على الجزائر والجهود الجزائرية لتسوية هده القضية، بهدف اختبار أثر المحدّد الأمني في المواقف و السلوكيات الخارجية الجزائرية و تحالفاتها .

الفصل الأول:المحددات العقائدية للسياسة الإفريقية للجزائر

تمهيد:

الجزائر كدولة عربية وإفريقية لها سياستها الخارجية وهي محددة ومنسقة اتجاه مختلف المناطق، التي تمسها مصالحها الإستراتيجية و أهدافها الخارجية.

تعتبرإفريقيا من بين المناطق التي لها أهمية إستراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية فالسياسةالخارجية للجزائراتجاه إفريقيا محددة ومحكومة بمحددات كثيرة ومختلفة نذكر منها: محددات اجتماعية، محددات مرتبطة بالعوامل الفردية لصناع القرار...

لكن في علمنا هذا سوف نحاول التطرق لأهم وأبرزالمحددات الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية التي ارتأينا تلخيصرها في ثلاثة محددات وهي:محددات تاريخية مرجعية محددات أمنية، محددات اقتصادية .

المبحث الأول: التقاليد التاريخية المرجعية في توجه السياسة الخارجية نحو إفريقيا :

السياسة الخارجية لا تنبثق فجأة في أنها منا فهي القرار، فهي إنتاج لخبرات الدولة السابقة و للمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمتا عبر الزمن.

كذلك تنتج الخبرات الجماعية لشعب معين مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءا من النسق العقدي و التي تؤثر في مسار سياسته الخارجية، ومن ثم يمكن للمرء معرفة الكثيرعن المستقبل السياسةالخارجية لدولة معينة بمعرفة بعض خبراتها،فصناع القرار يحكمونا على الحاضر بناءا على تصورهم للمفاهيم وإدراكهم لنتائج القرارات السابقة[1].

عند دراسة السياسة الخارجية الجزائرية نجد أن المرجعية التاريخية في توجهها لإفريقيا لها الأثرالكبير،وهذا يتجسد في قرارات صناع القرارمثلا:طابع الحياد الذي ورثته جبهة التحريرالوطني في نشاطها الخارجي وبعد الاستقلال بقيت الجزائرتحافظ على سياستها الخارجية المحايدة، مما جعل سلطتها تقبل من طرف أطراف في الكثير من المرات خاصة في إفريقيا مثل:النزاع في مالي، النزاع الإثيوبي الإرتيريي.[2]

لذلك فالسياسة الخارجية الجزائرية لها مرجعية تاريخية كبيرة يمكن أن تبرز في مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري سنة 1963، في مجموعة من المواد 86 إلى المادة 93 كما تبنت المبادئ التي تمنتهما مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية و حركة عدم الانحياز .

المطلب الأول: مرجعيات السياسية الخارجية الجزائرية:

فيما لقد تبلورت مرجعيات السياسية الخارجية الجزائرية مند الثورة الجزائرية في مصادر رئيسية وهي: بيان أول نوفمبر 1954- ميثاق الصومام في 20 أوت 1956 م - ميثاق طرابلس.

بيان أول نوفمبر 1954:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 اللبنة الأولى على طريق استرجاع السيادة الوطنية حيث أصدر من قبل جبهة التحريرالوطني في شكل نداء وجه إلى كافة الشرائح الشعب الجزائري مساء31أكتوبر1956م،ويعتبرالبيان مرجع حدد أهداف الثورة وكافة الأساليب المتاحة والممكنة لتحقيق الاستقلال و بناء الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية، كما عبر من خلاله عن كيفية التعامل مع السلطات الاستعمارية خلال فترات الحرب والسلم بالإضافة إلى علاقات الجزائر مع العالم الخارجي.

---

[1] -جنس لويد ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة احمد مقفي،محمد السيد سليم،عمادة شؤون المكتبات،السعودية 1989،ص 83.

[2]- سليم العايب ، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،مذكرة ماجستير العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة باتنة،2010-2011ص39.

فبيان أول نوفمبر يعتبرروح الثورة عمل عل توجيه و توحيد الجزائريين على مبدأ الاستقلال والحرية و بناء الدولة الجزائرية العصرية[1].

لتبقى مرجعيات السياسة الخارجية حتى وقتنا الحضر مستمدة من هذه الوثيقة التاريخية في توجيهاتها و بناء أهدافها الإستراتيجية و تعاملها مع الدولة المجاورة، ومن بين ما تضمنه البيان: الاستقلال الوطني – تدويل القضية الجزائرية – تحقيق وحدة شمال إفريقيا- مساندة جميع الأمم في مناهضة الاستعمار[2].

ميثاق الصومام 20 أوت 1956م :

يعتبر من نتائج مؤتمرالصومام وهوبرنامج سياسي هام شمل نظام جيش التحرير وتحديد أهداف الثورة من الحرب، نظام الجبهة السياسي وخططها، مثلتها و علاقته، العلاقة بين الجيش وجبهة التحرير الوطني، و بين الداخل والخارج، وقد تم عقد المؤتمر في واد الصومام و أفرز ميثاق الذي يعتبر بمثابة إنجاز لجبهة التحرير الوطني وكما يقول "توفيق المدني":"فلقد كان مؤتمر الصومام صغيرا في حجمه ،كبيرا في صرمعته، كانت مقرراته تشبه ميثاق وطنيا أعطى أول مرة محتوى الثورة الجزائرية فقد أعطى نتائج أكثرمما كان متوقعا منه، حيث أزال مؤتمر الصومام فكرة الزعامة و أقر أن الثورة من الشعب و إلى الشعب".[3]

ولا يزال ميثاق مؤتمرالصومام مرجعية تاريخية أساسية و مهمة في رسم التوجيهات الخارجية الجزائرية وعلاقات مع دول الجوارأومختلف التنظيمات الدولية وهذا ينتج في القضية الصحراوية في دعم الجزائر لصحراء الغربية في مناهضة الاستعمار.

بيان طرابلس:

تتمثل مهام الثورة في ترقوية الوطن الذي أصبح مستقلا...و بعبارة أخرى يجب أن تكون دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية إن هذه القيم ستكون المحالة مسافة ومنظمة في منظار حديث وهذا الأمر يقتضي إلغاء هياكل الاقتصادية والاجتماعية للإقطاع ومخلفاتها وإقامة هياكل جديدة ومؤسسات من شأنها أن تعمل لفائدة تحرير الإنسان والممارسة الكاملة لحرياته وضمانها... من ميثاق طرابلس 27ماي، 4 جوان 1962 .[4]

جاء ميثاق طرابلس في فترة كانت فيها الجزائر تستعد لاستقبال عهد جديد و هو الاستقلال وبالتالي فقد حققت الجزائر الهدف من الثورة و بقية أمامها الهدف الثاني وهو تحقيق النهضة الجزائرية، ولا يتم ذلك كما جاء في ميثاق طرابلس إلا بتحقيق السيادة الكاملة، إعادة كل الحكم

---

[1] **تحليل في بيان أول نوفمبر 1954م،** موقع الإلكتروني :www.tomohm.net//rb/showthread.pmp ?t=54547 تاريخ النشر 2010/01/08 وقت النشر 14:27 ،اطلع عليه بتاريخ:2016/02/02على الساعة :18:26.

[2] أمة الرحمن ، **مواقيت الدولة الجزائرية** ، موقع الإلكتروني: htt=//galan.com/comsninutir/therds/algzarir تاريخ النشر : 2010/02/09، ص 1.

[3] نفس المراجع ، ص20.

[4] **ميثاق طرابلس 27 ماي** – 4جوان 1962.

التي حطمها الاستعمار[1]، وذلك بالقضاء على كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي وضعها المستعمر والتي كانت مبنية على الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر وبالتالي تحرير الإنسان تحريرا كاملا من ممارسات الإقطاع والاستغلال، ودعم الشعوب المستعمرة في تحقيق الاستقلال.

لذلك يبقى ميثاق طرابلس مرجعية من مرجعيات السياسية الخارجية الجزائرية والتي يتم على إثرها تصور الأهداف الخارجية وتعاملها مع الدول المجاورة والمستوى الإقليمي [2]. حيث تم تقييم للساحة الدولية إلى فضاءات جيوبوليتيكية وهي:

فضاء الهوية: يجعل من الجزائر تقع في إطار المجموعة إطار المجموعة الواسعة التي يشكلها العالم الثالث التي لها نفس ما هي الخضوع والاستعباد،نفس المعركة التحريرية والوعي بالمصير المشترك،كلها تشكل إسمنت هذا التضامن والذي يشكل بدوره تاريخ الفكرة الأفروأسياوية.

فضاء التكامل: يتوافق مع محيط المعسكر الاشتراكي الذي يعتبره الآفلان التي كانت في حالة حرب ، كحلف موضوعي.

فالدعم المعنوي و المادي الذي قدمه هذا المعسكر للجزائر خلال حرب التحريرية كلها عوامل تساهم في تقوية روابط التضامن مع الآفلان القائم على تكاملية المصالح في إطار معارضة مشتركة للكولونيالية ، الإمبريالية.

فضاء الغيرية: يشمل هذا الفضاء كل المعسكر الغربي الذي يشكل منها آفاق حرب التجرير الوطني،المنافس الرئيسي الذي يركز حوله التنديد بالكولونيالية والإمبريالية حيث عمل برنامج طرابلس على التنديد و فتح الكولونيالية الجديدة ، هكذا تميز العلاقات في فضاء الغيريةِ أساسا بالجذور والشرك وهي بشكل رئيسي علاقات تمليها الضرورية .

" يعتبر التعاون الدولي ضرورة تتيح بتوظيف كل المواد المادية والبشرية لترقية مناخ من السلم و يمر عبر تعبئة دائمة للجماهير ضد الإمبريالية " كما ورد في برنامج طرابلس.

المطلب الثاني : مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية:

السياسة الخارجية الجزائرية وفق بيان أول نوفمبر 1954، ميثاق الصومام 20 أوت 1956، ميثاق الصومام يقوم على مبادئ محددة وموجهة لأهدافها ومصالحها الخارجية الإستراتيجية في قارة الإفريقية و يمكن تلخيصها كالأتي:

[1] عمار بوحوش، **تاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي ، 1997، ص598.
[2] نفس المرجع ، ص 601.

1-مبدأ حق تقرير المصير و تحقيق الاستقلال الوطني :

لقد عملت الجزائرجاهدة مند ثورة التحرير على دعم الحركات التحريرية خاصة تلك التي كانت بل دعت الكل، رغم محاولات الكثيرة لاحتوائها بمشاريع كالحكم الذاتي للأقاليم إلا أنها لم تحقق ذلك.

ويرتبط مبدأ دعم حق الشعوب الت صرورالجزائري بعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة وقد مارست هذا مع موريتانياعندما أرادالمغرب احتوائها وتونس مند الاعتداءات الأجنبية عليها وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أو المؤتمر الوطني الإفريقي في دولة إفريقيا الجنوبية.[1]

أما الاستقلال الوطني فقد كانت إرادة القادة الجزائريين آنذاك مركزة على استرجاع الاختصاصات السياسية والاقتصادية والثقافية للسيادة الوطنية سياسيا من خلال تبني سياسة خارجية نشطة اقتصاديا من خلال إعادة تملك القدرات الاقتصادية وأخيرا اتفاقيات وذلك بالعمل على تأهيل الإرث القومي الجزائري وخاصة الموروث اللغوي ليتم على اثر دلك اعتماد مسار التقريب.[2]

2-مبدأ حسن الجوار الايجابي:

يقوم على بعث التعاون الثنائي أوالجهوري لصالح إطرافه يتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم في تنمية العلاقات و يشمل كذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات الضرورية لهذا الغرض وتطبيقا لهدا وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينيات كما تعلن الجزائر وبدون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال حيث سعت الجزائر دائما إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المحاورة مثل:معاهدة الرباط 1972/06/1م التي رسمت الحدود بين الجزائروالمغرب اتفاقية مع تونس في 1970/01/06 مع النيجر ف 1983/01/05 ومع ليبيا و الدول المجاورة فالجزائر عملت على ضبط حدودها مع جيرانها من اجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار ولكي تصبح هذه الحدود منطقة اتصال و تفاعل لتحقيق التعاون[3] وهو ما يشكل مصدرا لوساطتها في بعض النزاعات الحدودية.

3-مبدأ عدم الانحياز:

---

[1] سليم العايب ، مرجع سابق ، ص 31، 32.

[2] مولود صويلح ، **محاضرة مراحل السياسية الخارجية الجزائرية** ، السياسية الخارجية الجزائرية، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيجل.

[3] سليم العايب ، المرجع السابق، ص 29، 30.

وفقا لمبدأ حركة عدم الانحياز التي جاءت كمقاومة لسياسية الاستقطاب التي سادت في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث سياسة عدم الانحياز تفرض تطوير علاقات الصداقة مع الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء.

كانت منظمة عدم الانحياز بمثابة منبر للدول حديثة الاستقلال للتعبير عن رأيها فيما يخص قضايا دولية ودعم الدول المستعمرة والسعي لتحقيق السلم والتعايش السلمي في المسرح الدولي وترجم هذا التوجه من خلال الإرادة الجزائرية في ترقية سياسة عالم ثلاثية فعالة ومطالبة مناضلة بهدف فرض وتحقيق التفوق للرؤى الخيارات السوسيوسياسية التي كانت تعرفها عديد الدول النامية.

4-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

هومبدأ تنص عليه اتفاقيات دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة وحتى ميثاق جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية وتعتبرالجزائرمن بين الدول التي تتقن هذا المبدأ في توجهاتها الخارجية وعلاقتها مع دول الجوار على اعتبار أن الدول المجاورة يمكن إن تؤثر وتتأثر لما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية غير متجانسة ولهذا فان تقيد الجزائر بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيها وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار[1].

5-مبدأ العمل الدائم من اجل إعادة التوازن للعلاقات شمال جنوب:

الجزائر ومنذ الاستقلال كانت تسعى لخلق نوع من التوازن في العلاقات الشمال مع الجنوب وهذا يتضح في فترة حكم الرئيس الراحل"هواري بومدين " في خطاب ألقاه بالأمم المتحدة 1974م بضرورة إعادة هيكلة النظام الدولي بطريقة تسمح للدول النامية بمشاركة فعالة جنبا إلى جنب مع الدول المتقدمة في إطار حوار شمال جنوب قد أراد الرئيس "هواري بومدين بناء دولة قوية قادرة على تسيير الخيار التنموي وذلك بمحاربة الأسباب الخارجية للتخلف كما عملت حركة عدم الانحياز من اجل حوار شمال جنوب والمطالبة بنظام سياسي جديد والعمل على تبني علاقات اقتصادية مع دول متخلفة من العالم مما يشير إلى علاقات أكثر انسجاما وتقاربا مع دول الشمال .[2]

6-مكافحة الإرهاب

وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999م تطبيقه لبرنامج "الوئام المدني" بعد عشرية دموية بدأت بإحداث 1988م مطالب اقتصادية و اجتماعية تحولت إلى مطالب سياسية

[1] وسيلة واسع ، **مستقبل الإتحاد المغرب في ظل التضامن الجزائري المغربي** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قالمة ،2013- 2014، ص 17.

[2] نفس المرجع ،ص 19، 17.

بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية و البرلمانية في مواجهة الأمر قمعيا من قبل النظام، وحل البرلمان وخطر الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما أدخل البلاد في أزمة خطيرة[1] .

بعد الإنفجارات 11 ديسمبر 2001 م و التي أصابت نيويورك وواشنطن والتي اهتز لها العالم، كان لها الأثرالكبيرعلى التوجهات العالمية فبعد أن كان المنظورالأممي أحد خيارات الإستراتيجية الأمريكية أصبح 11 سبتمبر المنظورالوحيد لها . من جهتها الجزائر بوصفها أكبر الدول المتضررة من الإرهاب،دعت لتنسيق جهودها لمحاربة الإرهاب وأدانت الهجمات وكان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أول رئيس عربي يدين الهجمات ودعا لمكافحة الإرهاب والتعاون الدولي في ذلك.

لذلك فهذا المبدأ أهم للغاية في السياسة الخارجية الجزائرية في توجهاتها خاصة في إفريقيا و بالتحديد جنوب الصحراء على اعتبار أنها مناطق ساخنة وتشكل تهديد لأمن الدولة الجزائرية وتحقيق أهدافها [2] إذن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية لها دور كبير في رسم توجهاتها وخاصية الإفريقية لأجل ضمان تحقيق أهدافه ا ومخططاتها الإستراتيجية على المستوى الإقليمي.

المطلب الثالث:أثر المحددات المرجعية في توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا:

للمحددات المرجعية والتاريخية أثر كبير في توجهات السياسية الخارجية نحو الدول الإفريقية سواء كانت الدول المغاربية على اعتبارأن الجزائرجزء لايتجزأ من المغرب العربي أو الدول الإفريقية على اعتبار الانتماء القاري.

هذا يبرز في سياسة الجزائر منذ استقلالها في الحجم الكبير للاتفاقيات الثنائية التي وقعتهاالجزائرمع دول جنوب الصحراء والبالغ عددها سبع وثلاثين اتفاقية ، ومشاركة الجزائر في القمة الإفريقية الأولى المنعقدة في أديس أبابا من 22 إلى 25 ماي 1963 م ووصول هواري بومدين لسد الحكم في 19 جوان 1965مااعتمدت الدولة الجزائرية على محاربة التفاوت وعدم المساواة بين الشمال والجنوب ودعم الجزائر للشعوب المستعمرة وحقا تقرير المصير وذلك من خلال أهم القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية عام 1965 م فهي ما يخص إعلان استقلال رودسيا الجنوبية (زمبابوي اليوم) الاستقلال [3] كما عملت على دعم الدول المستعمرة جزر الرأس الأخضر وغيرها من الدول الإفريقية .

---

[1] عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة** ، دار الفجر ، القاهرة، 2004،ص 122.

[2] نور الدين حشود ، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-**2014 ،مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة ،2005، ص 37،38.

3 Saïd Haddad « entre volontarisme et alignement . ré flexion autour de la potiquet africaine de l’algérie » dymamique internationales. N° 7 octobrep 2,4

في الأحداث الأخيرة بمالي سعت الجزائرلإيجاد حلول سلمية ترضي الأطراف ورفض التدخل العسكري في مالي والدفاع عن الوحدة الإقليمية لهذه البلاد، زيادة على ذلك الجزائر كانت ومازالت تسعى دائما للدفاع عن مبدأ حق تقرير المصير وهذا ما نجده في موقف الجزائرمن قضية موريتانياعندما أراد المغرب احتوائها ،وهوما تمارسه مع الشعب الصحراوي في دعم القضية[1].

إضافة إلى تبني النهج السلمي في حل القضايا و مختلف الأزمات في القارة مثل:الوساطة في النزاع الإثيوبي – الإرتيري أو النزاع الصومالي –الإثيوبي.

بقيت الجزائر حياد في النزاع الإثيوبي- الإ رتيري جزاء ما يحدث في القرن الإفريقي ، كان هذا الموقف يتم بالمرونة هي حركة تحررية دعمتها الجزائر دبلوماسيا و ماليا و لكن دون أن تجرح نظام أديس بابا ، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا لاعتبار أن الصومام هي المعتدية على الحدود الموروثة لكن دون إحراج نظام مقديشو[1].

شاركت الجزائر أيضا في تسوية النزاع في أن غولا و ذلك في مهمة الأمم المتحدة لمراقبة تطبيق وقف إطلاق النار، والعمل على مراقبة إجلاء القوات الكوبية من أنغولا من 1991إلى 1993م،بالإضافة إلى مراقبة إنفاق لوزاكا المبرم بين السلطة في الإتحاد من أجل الاستقلال الكامل الأنغولا[2] .

وما يتأكد أثرالمرجعيات التاريخية في التوجه الإفريقي للجزائر هو تحية رئيس المفوضية للإتحاد الإفريقي "بينغ" للجهود التي تبدلها في سبيل استتباب الأمن والسلم في ربوع القارة داخليا وخارجيا،والدورالكبير لهذه الأخيرة في ربوع القارة من أجل تعزيز المسار الديمقراطي لمكافحة الإرهاب والتنسيق مع جيرانها للوقوف في وجه التحالفات التي قد تقيمها الجماعات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي[3].

و لهذا فالتقاليد المرجعية في السياسة الخارجية الجزائرية تبقى مهمة في فهم توجيهات السياسية للجزائر وكذلك من أجل تحقيق أهدافها و مصالحها الإستراتيجية الخارجية ، ودور الجزائر الحاسم في دعم الحركات التحريرية الإفريقية و تحريرها من قرون الكولونيالية.

---

[1] سليم العايب ، مرجع سابق ، ص 71.

[2] سليم العايب ، مرجع سابق ، ص 40.

[3] جزايرس ، رئيس الإتحاد الإفريقي **"ينغ" يجيي دور الجزائر في إحلال السلم و الأمن في إفريقيا** ، موقع النشر www.djazariress.com/algria press/6399 ، تاريخ النشر2012/06/27،اطلع عليه بتاريخ: 2016/02/01،على الساعة 05.14.

المبحث الثاني : المحدد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا :

تظهر منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى حالة من الانهيار الأمني يخلف أثار سلبية على الدول المجاورة ، حيث أصبحت هذه المنطقة مصدر لكثير من المشاكل ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى ضروريات الحياة للأفراد .

تعتبر الجزائرالامتداد الإفريقي لحدودها محورا إستراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرارأوالتهديد على الجناح الجنوبي لأمنها،أو إيجابية في حالة تطورالتعاون الأمني مع بلد أن المنظمة السياحية.

لهذا الجزائر تولي اهتماما كبيرا للمنطقة في توجهاتها الخارجية على اعتبار أن أي خلل على المستوى القاري لابد أن ينعكس سلبا على المغرب العربي، في منطقة الساحل وبالتالي على الأمن الجزائري.

الجزائر تسعى دائما لوضع عقيدة أمنية تساعدها على حل المشاكل بطريقة عقلانية أي أقل تكلفة أكثر نجاعة[1].

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية:

العقيدة الأمنية هي مجموع المعتقدات التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن . وهي تعتبر دليلا يوجه السياسة الأمنية والسياسة الخارجية ببعدها الداخلي والخارجي، وعليه نشأت علاقة بين العقيدة الأمنية و السياسية الخارجية، لهذا فهذه الأخيرة تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجالها الوطني[2].

أهمية موقع الجزائر في عمقه الإستراتيجي الإفريقي و إمكانية تأثيره على أمنها القومي قد دفع النخب الحاكمة منذ الاستقلال لإعطاء أهمية لمشاكل المنطقة الساحلية الصحراوية فمن الوساطة لدى أطراف النزاع في القضية الناقلة إلى الاهتمام بقضية اللاجئين، رغم هذا تبقى المنطقة مسرحا لمختلف التنظيمات الإرهابية المحلية الإقليمية والدولية ، بالموازاة مع تنامي ظاهرة التهريب العابرة للحدود وإمكانية تقاطع كل هذه الفواعل الغيررسمية ذات الطابع الإجرامي[3] .

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين وهو ما في التحرك الجزائري حيال القضية المالية وغيرها.

---

[1]: شاكر ظريف ،**البعد الأمني الجزائري في منظمة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهنات** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2010، ص ص ،9 ، 10 .

[2] : قوي بوحنية ، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطور الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات 2012،ص 2.

[3] شاكر ظريف ، مرجع سابق ، ص 11.

تتحرك الخارجية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي وهي تدرك أنها تعيش في الساحل من الأزمات الممتدة على حدودها تتجاوز 6343 كلم وهي مرتبطة بمعضلات وهي :

-أزمة الدولة : صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة .

-أزمة هوية : صفنا في الهوية وتنامي الساعات الإثنية.

-أزمة توزيع:الاقتصادية هشة وهو ما يشكل تهديدات صلبة و لينة يمكن تصديرها للجزائر.

-خصخصة الأمن : وذلك لانتشار لجميع أشكال الجريمة و التمديدات[1].

كل هذه المؤشرات و الهواجس أدت إلى رفع ميزانية الحكومة للدفاع لعام 2014 لتصل إلى 13 مليارد دولار،زيادة على ذلك العلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي تشير إلى اللقاءات الأمنية المتعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر تجاوزت ستة لقاءات سنة 2012 م وما يقاربها في 2013 م [2] .

الجزائر تدرك أنها تدير عملية بالغة التعقيد هذه العملية الأمنية تظهر في ثلاثة مؤشرات:

- المؤشرالأول:الدبلوماسية الأمنية تتحرك وفق منظور الشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكيا و إجرائيا ، والمقاربة الأمنية كأولية على المقاربة الاقتصادية .
- المؤشرالثاني:ضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية،اتخذت الجزائر منهجا إنكفائيا ذلك بأولوية الداخل على الخارج الجزائري تجنبا لأية تهديدات تزحف من الخارج .
- المؤشرالثالث:لا تزال إفريقيا تراوح مكانها من المؤشرات التنمية هو ما يجعلها دولا هشة غيرقادرة على تلبية تطلعات موطنيها، والتعامل مع المتغيرات في التطلعات والقدرات مما يؤدي إلى تنامي الهواجس الأمنية مما يجعل الجزائر ترفع في ميزانية الدفاع خاصة سنة 2014 و 2015 م[3] .

بشكل عام الجزائر حجر الارتكان باعتبارها تحاول إدارة صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي الذي يميزه ساحل الأزمات، تكون صناعة الاستقرار في العمق حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية المحلية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية وهي خاصة حرباعويصة استنزافي ضد ما يسمى الإرهاب لمدة عشرة سنوات يسميها الجزائريين "العشرية السوداء، و بينما الثانية على التحرك الإفريقي ذو البني السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولاتي عبرالحدود مما يعني نقيدا للأمن

[1] قوي بوحنيه ، مرجع سابق ،ص3.

2 قوي بوحنيه، **الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا** : بين الدبلوماسية الأمنية و الانكفاء الأمني الداخلي ،مركز الجزيرة للدراسات ،2014،ص4.

[3] قوي بوحنيه، مرجع سابق ،ص ص،3،2.

الجزائري[1].وقوع الجزائرفي نقطة تقاطع تهددين طاغيين: محورأفقي يمتد من حالة من الانكشاف الأمني.

المطلب الثاني: المصادر الأساسية للتهديدات الأمنية:

تعتبرمنطقة الصحراء الكبرى والواجهة الجنوبية بمثابة البطن الرخو للأمن القومي الجزائري، وبالتالي فالتحديات الأمنية القادمة من هناك من أخطر التحديات خاصة في الآونة الأخيرة ، ويتنبأ أن تكون الأخطر في المستقبل.

سوف تحاول التطرق لأخطر مصادر التهديد بدأت التي لها الأثر الكبير على الأمن القومي الجزائري وتوجهات الخارجية وخاصة اتجاه هذه المنطقة واتجاه إفريقياعموما، فأهم التهديدات الأمنية للجزائر هي :

1 -الأزمة المالية و تداعياتها:

أفرزت الأزمة المالية تداعيات مباشرة وفورية على المنطقة وخاصة شمال إفريقيا والجزائر التي تجد نفسها أمام متغيرات وتداعيات تعدد أمنها القومي، فقد أنعشت أزمة مالي من جديد النشاط الإرهابي في شمال بلاد المغرب العربي تحولت مالي أكثر إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب سواء معقلا لتدريب،أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم، مع تسليط الضوء على اتساع دائرة النشاط الإرهاب وتفاقم الجريمة المنظمة،فعدم الاستقرار في مالي أفسح المجال أمام المهربين للتحريك بحرية أكبر في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية والعالمية للتجارة الغير شرعيين بالمخدرات، الأسلحة، البضائع والأشخاص[2].

ويرتبط بوجه الخصوص بتهريب المهاجرين إلى ليبيا و الجزائر و الغرب، وإلى جانب هذه التداعيات تسببت أزمة مالي أيضا في بعض الدول في شمال إفريقيا بإحداث تشويش في الإستراتجيات الوطنية وزيادة التشنجات الداخلية،ففي الجزائر مثلا أجهضت الأزمة مقاربة تعتمدها الحكومة من وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في بلدان الساحل.

بعد ما سمعت الجزائر جاهدة طوال سنوات لتفادي الوجود الغربي المباشرعند حدودها الجنوبية وأشرفت على أشكال التعاون الإقليمي وعملنا إقصاء منافسيها في شمال إفريقيا بسبب حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية بموافقة جزائرية، و تمركزت القوات الفرنسية على مقربة من الحدود، كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة إفريقية أدت إلى تهميش الجزائر التي تتبنى سياسة عدم التدخل في الشؤون إلى الداخلية و مبادرتها الأمنية الإقليمية المتعددة[3].

---

[1] قوي بوحنيه، مرجع سابق،،ص3.

[2] بنجامين نيكلز،**مالي و تداعياتها الإقليمية** ،موقع : cornegieendorwment.org/sada/fa=52019logiar تاريخ 2013/01/06م.

[3]: قوي بوحنيه، مرجع سابق،ص 28.

إلى جانب ذلك فهي دراسة أجرتها يومية "الوطن" المكتوبة بالفرنسية أشارت فيها إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر إذ قامت برفع قيمة ميزانية الدفاع و الأمن إلى 13 مليار دولار سنة2015.

2 - تهديد أزمة التوارق في منطقة الصحراء الكبرى:

تعتبرأزمة التوارق أقدم وأعقد تحد أمني يواجه الجزائر في منطقة الصحراء الكبرى رغم كون المساحةالتي يشغلونها صغيرة فهي تنحصر في أقصى جنوب الصحراء يتمتعون بحقوقهم المدنية كاملة و حقوق السياسية إلا أن مظاهرالانفصال والتمرد قليلة رغم وجود بعض الأحداث نذكرمنها ثورة التسعينات في إليزي و تمنراست التي طوقت من قبل الحكومة فرضت حالة طوارئ، أو قيام متظاهرين سنة 2006 م بحرق مقر ولاية تمنراست لكن تعاملت الدولة الجزائرية مع الوضع لتجنب الانفلات الأممي.

كما سعت الجزائر دائما لتقديم الدعم الكافي لمالي والنيجر للقضاء على التمرد التوارق [1] لهذا فإن عدم وجود حل نهائي لمشكلة التوارق يميل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر من عدّة نواحي :

- بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع التوارقي الجزائري وانتقال عدوى المطالب الانفصالية .
- تحدي التدخل الخارجي في المنطقة بحجة التدخل الإنساني أو مكافحة الإرهاب.
- تشكيل تحالف مع توارق البلدان الأخرى الموجودة على الحدود الجزائرية [2]في هذا الصدد قادت الجزائر ومازالت تقود جهودها الدبلوماسية لاحتواء هذا النزاع وقطع الطريق أمام أي تدخل للقوى الخارجية، ما قد يخلف الأوضاع في المنطقة ككل ويدخلها في دوامة من الحروب و النزاعات، كما تبدل جهودا معتبرة مع الأمم المتحدة للتكلف باللاجئين و التوسط لحل نزاع التوارق في مالي و النيجر .[3]

3 -الإرهاب و تهديد الأمن الوطني الجزائري :

موقع لنشاط الحركات الإرهابية التي أصبحت على قدر كبير من التنسيق و التعاون في شتى الهجمات وتبادل الخيرات، وامتدادها في الساحل الصحراوي في جنوب الصحراء الكبرى إلى ساحة مواجهة جديدة بين القاعدة و إمتدادتها المحلية وبين الأنظمة القائمة ، حيث أصبحت هذه الجماعات على درجة عالية من الكفاءة في استخدام شبكة الانترنت ومرونة عالية في تعاملها مع الشبكات التهريب والمخدرات والأسلحة والهجرة الغيرشرعية وعمليات الاختطاف مما وفر لها دعما ماليا مما ساهم في استقطاب أفراد جدد و تجنيدهم .

---

[1] علي الأنصاري، **الطوارق"2"الساحل المخيف** ، د د ن ، د س ن ،ص ص 4، 5.

[2] نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقارنة الجزائر و المشاريع الأوروبية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية ، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة ، 2009، ص58،55.

[3] شاكر ظريف ، مرجع سابق، ص ص 74،61.

هذه الجماعات لها أولويات يمكن تلخيصها في :

- السعي إلى إثبات الوجود في تحقيق الصدى الإعلامي عالميا .
- البحث عن السيطرة في شمال إفريقيا و التوسع جنوبا بالتوغل في دول جنوب الصحراء
- الإنخراط المباشرفي الإستراتيجية الجديدة للقاعدة الأمم والمتمثلة في العمل على استقطاب المقاتلين من مختلف البلدان.
- التخطيط لإقامة قاعدة خلقية كبيرة للإرهاب في الساحل الإفريقي[1]

لهذا فإن لهذه الجماعات تهديدا كبيرا على دول شمال إفريقيا عامة و الجزائر خاصة حيث نذكر مثلا:استهداف المركب الغازي تيقنتورين سنة 2013م من قبل الجماعات إرهابية التي أدّت إلى وفاة ثلاثة رعايا في سنتين وبريطانيا على متن الحافلة، والإستلاء على المركب الغازي و قتل أربعين ضحية من جنسيات مختلفة أو هو ما يشير إلى حقيقة ما يمكن تنميته "عولمة الإرهاب" [2]،هذه العملية تبرزمدى خطورة التهديد الإرهابي الموجود في جنوب الصحراء وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري وتوجهاتها الخارجية خاصة اتجاه هذه المنطقة التي تعد بؤرة للتهديدات الأمنية المختلفة و المتنوعة .

المطلب الثالث : إستراتجيات الجزائر الخارجية لمجابهة التهديدات الأمنية :

تسعى الجزائر دائما للعمل على التنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية أو ما يسمى بدول الحزام الأمني بالإضافة إلى التعاون و التنسيق مع باقي الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي وذلك بالاعتماد على معاهدات قارية مثل :معاهدة منظمة الإتحاد الإفريقي عام 199 م حول منع الإرهاب ومكافحته.

ميثاق معاهدة مؤتمرمنظمة الإتحاد الإفريقي في 1999 م كما تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر في أكتوبر 2004 م ، زيادة على ذلك قرارحول قانون الدفاع الأمن الإفريقي المشترك، معاهدة الإتحاد الإفريقي حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك الذي تبناه الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس الإتحاد الإفريقي الذي عقد في أبوجا سنة 2005م[3].

أما العمل الميداني فالجزائر سعت على العمل لتنسيق و تنظيم دوريات عسكرية مشتركة على الحدود الجزائرية المالية لتعقب القاعدة على طول الحدود الفاصلة بين البلدين التي يتعدى طولها 1300 كلم على اعتبارأنهاالمنطقة الأكثر انقلبا بحكم أن الجماعات الإرهابية

[1] : نبيل بويبية، مرجع سابق ، ص ص71،70.
[2] : قوي بوحنيه، مرجع سابق،ص9.
[3] : نبيل بوينيه، مرجع سابق، ص 121.

تتخذ منها قاعدة خلفية لتوفير المعدات و التجهيزات و الذخيرة لهذا في ظل عدم قدرة "باباكو" على بسط تغطية أمنية مشددة على منطقتها الشمالية[1].

بالإضافة لمساهمة الجزائر في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي واستغلالها وذلك في أكتوبر 2001 وهي عبارة عن إطار منسجم للتعاون والتبادل بين مصالح الدرك للبلدان الإفريقية الأعضاء لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف الأشكال و هذه المنظمة تهتم بإقامة تعاون فعال للقضاء على بعض الآفات خاصة المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود.

إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا حيث تترأس الجزائر رسميا السنة الأولى لإطلاق القوة الإفريقية الجاهزة الخاصة بمنطقة شمال إفريقيا، تتمثل أولية القوة الشاملة في المساعدة على بسط الأمن وتحقيق الاستقرارفي قارة أولويتها محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

كما عملت الجزائرعلى إطلاق مبادرتها الخاصة في مجال التعاون الأمني بين ما يعرف بدول منطقة الساحل، مثل:القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومقرها تمنراست في جنوب الجزائر[2].

بهذا يمكن القول أن العقيدة الأمنية هي أساس في مدى المنظور لأية علاقات جزائرية إفريقية في ظل "تنامي الفشل الدولاتي" والمشاركة الاقتصادية الأمنية الإفريقي، لذلك يبدو المحدد الأمني في دراسة التوجهات الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا أمر مهم في فهم السياسة الخارجية الجزائرية على اعتبار أنها منظمة نشطة و لما تداعيات على الجزائر و أمنها خاصة في الفترة الأخيرة و تزاوج التهديدات الأمنية.

أنظر الخريطة التالية توضح انتشار التهديدات الأمنية في إفريقيا وخاصة دول منطقة الساحل:

[1] : نفس المرجع السابق، ص 122.

[2] : بيجامين نيكلز، **دور الجزائر في الأمن الإفريقي**، موقع cornegieendowment.org/sada/ ? fa=55240lang، تاريخ النشر: 2014/04/03 تاريخ الإطلاع :2016/02/02م .

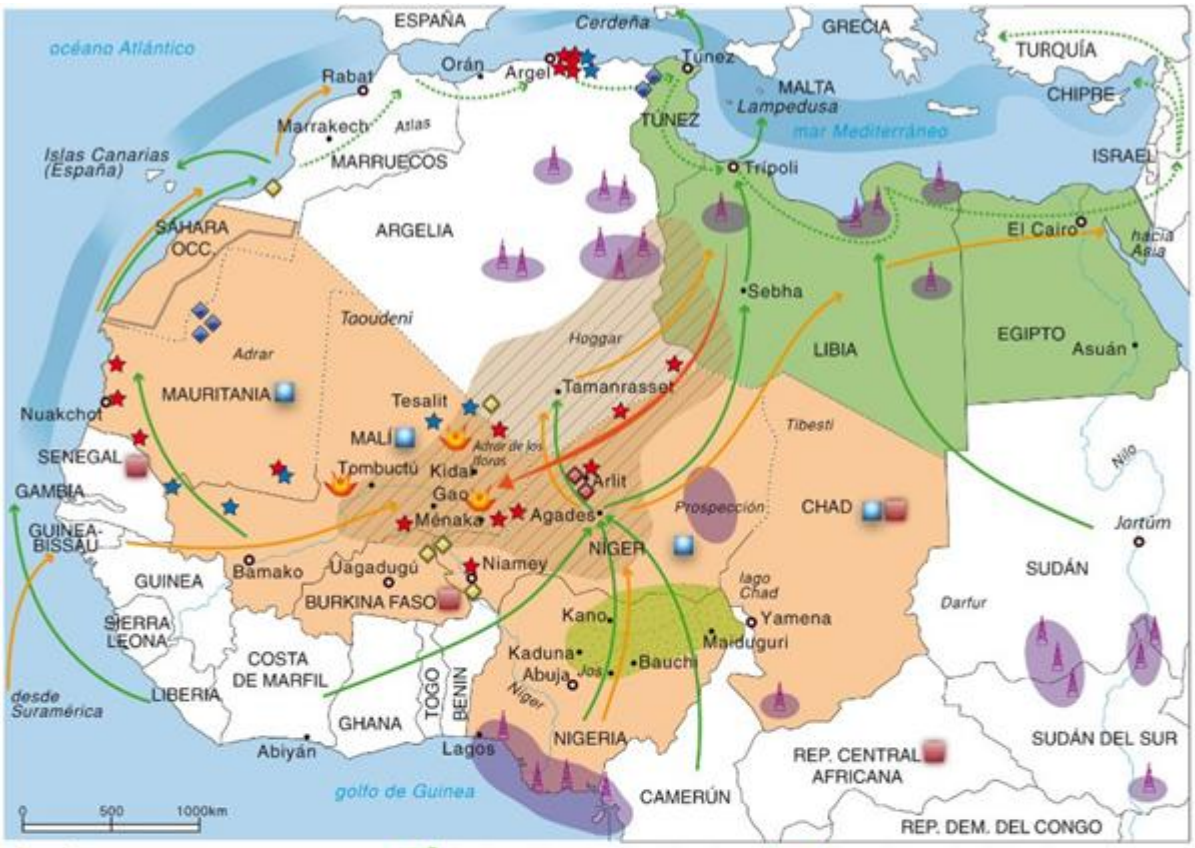
océano Atlántico
ESPAÑA
Cerdeña
GRECIA
TURQUÍA
Rabat
Orán
Argel
Túnez
MALTA
Lampedusa
CHIPRE
Marrakech
Atlas
TÚNEZ
mar Mediterráneo
Islas Canarias (España)
MARRUECOS
Trípoli
ISRAEL
SÁHARA OCC.
ARGELIA
El Cairo
hacia Asia
Sebha
Tooudeni
Hoggar
EGIPTO
Asuán
Adrar
LIBIA
MAURITANIA
Tamanrasset
Nuakchot
Tesalit
Tibesti
MALÍ
Adrar de los Iforas
SENEGAL
Tombuctú
Kidal
Arlit
Nilo
GAMBIA
Gao
Prospección
CHAD
Ménaka
Agades
Jartúm
GUINEA-BISSAU
NÍGER
Bamako
Uagadugú
Niamey
SUDÁN
GUINEA
lago Chad
BURKINA FASO
Darfur
SIERRA LEONA
Kano
Yamena
Maiduguri
COSTA DE MARFIL
Kaduna
Bauchi
Abuja
Jos
desde Suramérica
LIBERIA
Níger
TOGO
BENIN
GHANA
NIGERIA
SUDÁN DEL SUR
Abiyán
Lagos
REP. CENTRAL AFRICANA
golfo de Guinea
CAMERÚN
0 500 1000km
REP. DEM. DEL CONGO
Conflictos
Caída de dictador (2011)
Petróleo y gas natural
Uranio
Hierro
Oro
Operaciones de Boko Haram
Operaciones militares y policiales contra AQMI
Inmigración: rutas tradicionales
Inmigración: rutas nuevas
Tráficos ilícitos
Fronteras porosas
Armas procedentes de Libia
Fuerzas de EE UU (iniciativa Pan-Sahel)
Operaciones de vigilancia OTAN y Frontex
Muro del Sáhara Occidental
Población tuareg
Rebelión tuareg (enero-marzo 2012)
Acciones de AQMI (2007-2011)
Fuerzas de Francia
Fuente: Le Monde Diplomatique.
صراعات
سقوط القذافي
نفط وغاز طبيعي
يورانيوم
حديد
ذهب
عمليات بوكو حرام
عمليات عسكرية ضد الحركة الوطنية لتحرير الازواد والقاعدة
الهجرة: الطريق التقليدية
الهجرة: الطريق الحديثة
التجارة غير الشرعية
حدود غير مراقبة
حركة السلاح الليبي
القوات الأممية وقوات التحالف بالمنطقة
عمليات الناتو
حدود الساحل الصحراوي
سكان الطوارق
تمرد الطوارق 2012
اعتداءات القاعدة 2007 - 2011
القواعد الفرنسية

المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا:

يعد الحديث عن المحددات الاقتصادية في رسم السياسة الخارجية من العوامل التي يمكن تفسرسلوك الدول،اعتبرأفلاطون النقود سببا للحروب بل ذهب للقول أن تظل"الجمهورية فقيرة حتى لا تغري المعتمدين المحتلين بالعدوان عليها، زيادة على ذلك فالثرية الماركسية التي ترى الاقتصاد هو القوة المحددة للسلوك السياسي بمعنى أن الدول تستجيب للأحداث الآتية من البيئة الخارجية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي[1].

ومع تنامي الاهتمام بالعوامل الاقتصادية أصبحت جزءا حيويا في السياسة الخارجية وتلعب دورا مركزيا في اختيار السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافد المواد الاقتصادية، يحدد توفر تلك المواد إمكانية كون الدولة ما نجد للمعونة الخارجية أو مستقلة تلك المعونة.

فسياسات الدول تحركها المصالح الاقتصادية لهذا فالعوامل الاقتصادية تؤثر على السياسة الخارجية بأشكال مختلفة،الجزائر تعتبر الاقتصاد دورا حيويا في الحياة السياسة الجزائرية[2]، بل إن محورالمناقشات السياسية اليومية الجزائرية لا يمكن أن يخلو من المناقشة الأمور الاقتصادية وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة الريفية للاقتصاد الجزائري [3]: حيث أن الجزائر ومثل الاستقلال إلى يومنا هذا نموذجا في التنمية القائم على المحروقات مما ترك الأثر لكبير على توجيهاتها الخارجية خاصة قارية نحو الدول العربية الإفريقية أوالدول الإفريقية عموما.

المطلب الأول: الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد مصالح الدول الإفريقية:

الآلية الأولى: على مستوى الخطاب يتم فصل النشاط الجزائري في إفريقيا مع نشاط آخر يتم على مستوى جبهات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز، فالجزائر منذ تحقيق الإستقلال كانت تسعى لتحقيق توازن بين دول الشمال و الجنوب و ذلك بالدعوة لإقامة نظام اقتصادي متوازن يخدم الطرفين عموما و الدول الإفريقية خاصة و عند القيام بتحديد جغرافي لهذين العالمين نجد:

-**عالم الشمال** :هي مجموع الدول الفنية، والمتطورة علميا وتكنولوجيا، معظمها يقع شمال مدار السرطان.

---

[1] لويد جنيس، مرجع سابق، ص 185.

[2] محمد السيد سليم ،**تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية**، مصر 1998،ص 184.

[3] أمير مشيد ، **السياسة الخارجية الجزائرية:** دراسة في المرجعيات و الأبعاد ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق السياسية جامعة جيجل، 2014-2015 ، ص 25.

-**عالم الجنوب:** هي مجموعة الدول التي خضعت للاستعمار لقرون طويلة وهي دول واقفة جنوب خطين:خط30° شمال في القارة الأمريكية خط من 35° شمالا في القارتين الأوربية والأسيوية.

ظهرت بوادر الحوار بين الشمال و الجنوب عام 1963م عندما طلبت حوالي خمسة وسبعين دولة نامية بعقد مؤتمر التجارة و التنمية ضمن الأمم المتحدة، ثم تحقيق مطلب الدول النامية المتمثل في عقد مؤتمر جنيف 1964م .

يتجلى دور الجزائر في خلق توازن في النظام الاقتصادي الدولي من خلال ميثاق الجزائر،الذي تبنته لجنة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في 24 أكتوبر1967م[1].

فالمطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد أي حق الشعوب في التحكم في مواردهم الطبيعية التي تم التعبيرعنه خلال المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز في قمتها بالجزائر في سبتمبر 1973م الذي تكلل سنة 1974م باعتراف داخل الأمم المتحدة ة تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين :الأول هوإعلان والثاني برنامج عمل " يتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد"

الآلية الثانية: على مستوى التطبيق تنظيم القمة الأولى لمنظمة الدول المصدرة للبترول بالجزائر في مارس 1975م تم إشتراك إفريقيا فيها والعمل للإشهار للنظام الاقتصادي الدولي الجديد،ثم تبين قرار خلال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بشكل خاص في ممارسة سيادتهم الدائمة على مواردهم الطبيعية في صالح نموهم الوطني[2].

زيادة على محاولة الجزائر بعث حواريين الشمال والجنوب بصفتها رئيسة لمجموعة ال 15 المنبثقة عن مجموعة الـ 77. في مؤتمر التنمية بكونها فن في مارس 1995م.

احتضان الجزائر اللقاء الدولي يومي 25/24 جوان 2003م تحت إشراف المجالس الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة و الشراكة،ومشاركة الجزائر في مؤتمرالقمة لحركة عدم الانحياز بالعاصمة الكوبية "هافانا" بتاريخ 13 و14 سبتمبر2006و محاولة بعث حوار الشمال – جنوب[3] .

بعيدا عن الميدان المؤسساتي،تعمل الجزائرحاليا في منتديات التي تنظم في مختلف جهات العالم على طرح انشغالات القارة و طرح حلول من خلال إلغاء ديون بعض الدول و خفض ديون البعض الآخر، والمطالبة بتحويل قسم من الديون الإفريقية إلى استثمارات تمكن من تنمية القارة[4].

---

[1] :**الجزائر في العالم**، موقع النشرwww.onfd.edu.dz // :http .

[2] :ملود صويلح، **السياسة الإفريقية للجزائر** ، **السياسة الخارجية للجزائر**، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، ص3.

[3] **: الجزائر في العالم**، مرجع سابق ،ص 14.

[4] **: الجزائر في إفريقيا و الوطن العربي** ، موقع النشر : www.onofd.edu.dz: httpص21.

ذلك بربط علاقات ثنائية مثل الجزائرو السينغال عقد اتفاقية شراكة مع الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز،الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالإضافة للطريق العابر للصحراء (الجزائر – لانوس) يمرعبر ستة دول افريقية [1] وربط شراكة مع البنين بعد زيارة الرئيس البيني "توماس بوني" إلى الجزائر سنة 2015 الذي سيفتح آفات جديدة لمؤسسات البلدين و يعكس الإرادة للمضي في الاندماج الاقتصادي الإقليمي و القاري[1].

بالرغم مما ذكر من تصريحات حسن النية و العلاقات الثنائية فالمبادلات بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء تبني ضعيفة وهذا يبرز بوضوح صعوبات التعاون جنوب جنوب الذي كانت الجزائر تريد ترقيته.

المطلب الثاني: العلاقة الوثيقة بين أسواق النفط و فعالية الدبلوماسية الجزائرية: أداة المساعدات، إلغاء الديون:

اقتصاد الجزائر يتركز على العلاقات الارتباطين بين فعالية الدبلوماسية و تقلبات أسعار النفط على ثروات النفطية و الطاقوية بالأساس حيث تمثل 60% من الميزانية العامة 97 % من حجم الصادرات ،تحتل المرتبة الخامسة عشرة عالميا في احتياطي النفط بما يقارب 45 مليون طن، المرتبة 18 من حيث الإنتاج، 12 من حيث التصدير حيث بلغت العائدات المالية لعام 2014 م حوالي 60 مليار وفق تصريح وزير الطاقة " يوسف يوسفي" ما جعلها من الدول الأساسية في منظمة الاوبيك[2].

هذه الإمكانيات النفطية تؤثر بشكل كبيرعلى فعالية الديمبلوماسية الجزائرية خاصة اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء هذا يتضح من خلال المساعدات المقدمة من طرف الجزائر حيث أنفقت الجزائرخلال السنوات العشرة الأخيرة أكثر من 2 مليار دولارعلى شكل مساعدات مالية مباشرة لدول مختلفة ومؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي الذي بالإضافة إلى مساعدات للدول حيث تجاوز إجمالي ما وعدته الجزائر ضمن هدا الباب خلال 10 سنوات نحو 8000 مليار سنتيمم يضاف إليه مساعدات مالية و إنسانية لدول أخرى بلغت حوالي 30 مليون دولار[3].

كما عملت الجزائر على إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على أربعة عشر دولة اقل نموعضوفي الاتحاد الإفريقي وهي:البنين، بوركينافاسو، الكنغو، اثيوبيا ،غينيا،غينيا بيساو موريتانيا ، موزنبيق، مالي، النيجر، ساوتومي، السنغال،السيشل، وتنزانيا[4].

---

[1] جريدة النهار ، تثمين العلاقات الجزائر و إفريقيا الغربية لتنويع العلاقات الاقتصادية ،2014/02/19.

[2] خالد بن الشريف ، **دول المغرب العربي** : بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة،موقع http=//www.sadpost.com/maghreb-contries-the-nenbers-of-lost-fortuses/

[3] عبد النور بوجمعة، **مساعدات الجزائر لإفريقيا و فلسطين** ،جريدة الأشواق ،2010/12/21م.

[4] عبد الوهاب بوكروح، **الجزائر تلغي ديون مستحقة لـ14 دولة إفريقية**، جريدة الشروق،2013/05/29.

كل هذه المساعدات ومسح الديون من قبل الجزائر جعل منها ضمن الدول الكبار المؤثرة في سياسات الاتحاد الإفريقي،الذي تملك فيه حاليا منصبا من الصف الأول وبالغ الأهمية ضمن هياكله يستغله 'رمطان لعمامرة 'على رأس مفوضية الأمن والسلم فيه التي أصبحت تلعب دورا كبيرا ومتوازنا في قيادة مساعي الاتحاد الإفريقي لحل الأزمات السياسية والأمنية التي تضم دول القارة السمراء فالفعالية الساسة الخارجية الجزائرية محكومة بأسعار النفط في تقديمها للمساعدات و نشاطها القاري فبعد انخفاض أسعار النفط قررت الجزائر تخفيض المساعدات السنوية التى تقدمها لعدد من البلدان الإفريقية إلى اقل من النصف وهو ماينعكس سلباعلى دعم الجزائرالدبلوماسي لجبهة البوليساريوودلك بعد الاجتماع وزاري مصغر انتهى بقرار تحقيق المساعدات السنوية لكل من النيجر مالي بوركينا فاسو الذي تعدى 80 مليون دولار سنويا [1] لكن التخفيض المقرر لن يشمل برامج تدريب العسكريين و رجال الأمن الاستفادة مواطني دول إفريقيا من الدراسة في الجامعات ومراكزالجزائرالمتخصصة[2].

لهذا ففعالية الدبلوماسية الجزائرية خاصة في جانب المساعدات تبقى محكومة بأسعارالنفط في الأسواق العالمية على اعتبار أن 97% من قيمة صادرات البلاد هي من النفط (يمكن الإشارة إلى إن تراجع أسعار النفط في الثمنينات أذى إلى تراجع مساعدات الجزائر للبوليساريو).

المطلب الثالث :دور الجزائر في ترسيخ التكامل الإفريقي:فكرة النيباد:

يتجلى دورالجزائر في القارة الإفريقية من خلال حصول الكثير من شعوب القارة على استقلالها كنتيجة مباشرة لاشتداد الكفاح خلال الثورة (1962-1994) و بعد استقلالها واصلت دعمها لنظام شعوب القارة بداية بدعم حزب المؤتمر الإفريقي بزعامة "نيلسون منديلا"، كما لعبت الجزائر دورا بارزا في حل مشكل الأزواد مع دولة مالي، إضافة إلى تقديم المساعدات المادية لتخفيف من وقع الفقر على سكان القارة ورفع انشغالاتها إلى المحافل الدولية في إطار النيباد.

أ/ مفهوم النيباد:

تتعدد التعاريف التي أعطيت نذكر منها:

- **النيباد:**دعوة ونداء يقوم على برنامج عمل خاص بإفريقيا يقوم على شراكة جديدة مع الدول المتقدمة يفتح حوار مع العديد من شركاتها،إذ هي فرصة لإقامة علاقات تعاون جديدة قائمة على مبدأ المسؤولية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية في القارة.

---

[1] : **تراجع النفط يدعو الجزائر لخفض مساعداتها لإفريقيا**، الجزيرة نت، موقع: http:/aljazeera.net/news/ebusiness/.

[2] : عبد الصمد النزعلي، الجزائر **تخفض مساعداتها للبولييساريو بسبب انهيار أسعار النفط** ،http=/zipi press.com/ تاريخ النشر: 2014/12/28م .

- **النيباد**: هو عبارة عن برنامج وضع من طرف قادة الدول الإفريقية لتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذن فهو إستراتجية للنهوض بالقارة الإفريقية.[1]
- **النيباد**: كما جاء في وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بأبوجا في أكتوبر 2001م هي: تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون فيه القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خط النمو التنمية المستدامة وفي نفس الوقت المشاركة في الاقتصاد العالمي.

عموما النيباد يهدف إلى:

-القضاء على الفقر.

-وضع الدول الإفريقية بصفة فردية أو جماعية على طريق التنمية المستدامة.

-وضع حد لتهميش القارة الإفريقية و إدماجها في العولمة بما يخدم أهداف شعوبها.

-تسريع و دعم المرأة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

وذلك بضمان شروط من أجل تحقيق هذه الأهداف و هي:

-السلام و الأمن.

-الديمقراطية و الحكم الراشد سياسية، اقتصاديا و اجتماعيا.

-الإدماج في التعاون الإقليمي.

-دعم الكفاءات.

-تجنيد المواد و تحسين توظيفها[2]

ب/ الطريق إلى النيباد :

أقرالقادة الأفارقة في مؤتمر القمة الإفريقية و الذي انعقد في "لوكسا" في 2001 وثيقة وخطة شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر وسد فجوة بين إفريقيا والعالم المتقدم، وتسديد هذه المبادرة إلى وثيقتين:

مبادرة أولى: هي تعبرعن رؤية الرئيس "تابومبيكي" بحسابها جزءا من مشروعه الخاص يتحقق النهضة الإفريقية ، و قد أطلق على هذه الوثيقة بعد تطويريها:

"برنامج المشاركة الألفية لإنعاش إفريقيا"

مبادرة الثانية: فقد أعدها في نفس الوقت الرئيس السنغالي "عبد الله واد" أطلق عليها خطة "أوميجا"[3] وقد طالب القادة الأفارقة بضرورة دمج الوثيقتين في مبادرة واحدة، تتقدم بها أفريقيا إلى شركائها الدوليين، وتعبرعن موقف إفريقيا موحد وواضح اتجاه قضايا القارة، بوشكل

---

[1] أمينة فلاح ، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكر ماجيستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،ص 35.

[2] **الجزائر في إفريقيا و الوطن العربي** ، مرجع سابق، ص 21.

[3] أمينة فلاح ، مرجع سابق، ص 129.

المؤتمر لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة إفريقية، لكي تتولى إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة.

في أول اجتماعات هذه اللجنة في "أبوجا" في أكتوبر 2001، تم إعلان صفية النهائية للمبادرة، مع تغير أسمها إلى "المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا " دعت النيباد إلى قيام شراكة عالمية جديدة بين إفريقيا و شركائها في التنمية، تقوم على أساس تقاسم المسؤولية و تصحيح نظام الدولي و أضاع عدم المساواة، تعبئة الجهود كافة اللإرتفاع بتوعية الحياة للشعوب الإفريقية في أسرع وقت ممكن[1].

وبالنسبة لنهوض الشراكة العالمية الجديدة التي تطرحها النيباد فهوينطوي على جانبين:

أولها:الحفاظ على المشاركات المتعددة القائمة حاليا بين ؟إفريقيا و شركاء التنمية،ترشيدها تعظيم الاستفادة منها.

ثانيا:التفاوض حول علاقة جديدة مع البلدان المتقدمة و المنظمات متعددة الأطراف وتنطوي هذه وتنطوي هذه العلاقة الجديدة على أهداف و معايير لأداء متفق عليه من الطرفين .

يبقى نظام الجزائر في النيباد يهدف إلى تحقيق غايات مسطرة بهدف توظيف الإمكانات الذاتية والمساعدات بطريقة تمكن إفريقيا من شق طريقها نحو التقدم و الازدهار ويظهر دورالجزائرجليا في المنتديات التي تنظم في مختلف جهات العالم ومن خلال مشاركة الجزائر في قمة الدول الغنية الثمانية وطرحها لانشغالا ت القارة لكن تبقى مبادرة النيباد مجهولة لدي قطاعات والتنظيمات السياسية والمجتمع المدني الإفريقي الأمر الذي لا يتفق مع ما جاء في وثيقتها التأسيسية كما أظهرت قمة ديربان 2002 عدم رضها عن أسلوب توجيه و إدارة النيباد من حيث عدم التشاور الكافي [2].مكن هذا الجزائر من جديد على السادة الدبلوماسية الدولية بعد غياب كبير.

-تجاهل المبادرة للبرامج الإفريقية والجهود التي بذلت لحل أزمات كخطة عمل لاغوس معاهدة ابوجا...

-المبادرة أعطت أهمية لتنمية الموارد لكنها لم تبين كيفية توزيعها كما هششت قضايا هامة وعدم وضوح كيفية تنفيذ المشروعات و البرامج التي تضمنتها المبادرة.

لهذا تبقي جهود الجزائرمن خلال مبادرة النيباد في تقديم المساعدات ومسح الديون وتمثيل القارة الإفريقية.

فالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى من اجل تحقيق أهدافها وطموحها القاري.

[1] سليم العايب ، مرجع سابق،ص 127

[2] أمينة فلاح ، مرجع سابق،ص 125.

الفصل الثاني:

الدبلوماسية الجزائرية

في إفريقيا

تمهيد:

طالما عرفت الجزائر في العشرينية الأخيرة على أنها قادت حملة دبلوماسية واسعة في إفريقيا، تجسدت من خلال كافة الاستراتيجيات والسياسات اتجاه منظمة الاتحاد الإفريقي من جهة، والعديد من الدول الإفريقية من جهة أخرى، تمحورت أساس حول قضايا سنتطرق إليها في عناوين عريضة في هذا الفصل.

المبحث الأول: الجزائر في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي

تعتبرمنظمة الاتحاد الإفريقي إحدى أبرزالمنظمات في إفريقيا، تظم العديد من الدول الإفريقية، وذات أهداف و أبعاد إقتصادية و اجتماعية و سياسية.

و تعتبرمن أبرزالدول ذات الأهمية الأساسية في المنطقة، حيث طالما عملت على إحياء المنظمة و محاولة تطبيق و إبراز أهدافها إلى أرض الواقع.

المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية * عام 1963 في أديس أبابا العاصمة الأثيوبية وكان عدد أعضائها المؤسسين 32 عضو،وخلال السنوات الماضية تعاظم تفردها في القضايا الإفريقية والعالمية، وأقامت صندوقا خاصة لمساعدة حركات الاستقلال ضد الحكم الاستعماري في إفريقيا، وتلك الحركات ساعدت على وضع نهاية للحكم البرتغالي هناك، كما ساندت منظمة الوحدة الإفريقية الحركة الناجحة للسود في زمبابوي (روديسيا سابقا) للوصول إلى الحكم في بلادهم، وكان السود يشكلون غالبية السكان في البلاد، ولكن البيض هم الذين كانوا يتولون شؤون الحكم، وقد منعت المنظمة الدول الأعضاء من التجارة مع جنوب إفريقيا، كما حاولت هذه الدول طرد جنوب إفريقيا من الأمم المتحدة لانتهاجها سياسة الفصل العنصري مع السود وقد توقفت المنظمة عن محاولاتها بعد أن وصلت الأغلبية السوداء إلى سدة الحكم بزعامة مانديلا عام 1994.

وفي الأول من مارس 2001، تم الإعلان عن قيام الإتحاد الإفريقي بعد أن وقعت 51 دولة على وثيقة الإتحاد الإفريقي التي تمخضت عن القمة الإفريقية الاستشارية التي عقدت في سرت بليبيا بدعوة من الرئيس الليبي معمر القذافي. وفي 26 ماي 2001 بدأ العمل بصفة رسمية بالإتحاد الإفريقي لدول الساحل والصحراء بديلا لمنظمة الوحدة الإفريقية بعد أن وقعت 53 دولة إفريقية على النظام الأساسي للإتحاد في قمة لومي عاصمة الطوغو في يوليو 2000.

أهداف منظمة الوحدة الإفريقية:

كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد حددت لنفسها يوم تأسيسها أهداف وطموحات عظمى:

- تحرير القارة نهائيا من الاستعمار.
- القضاء على التخلف الإقتصادي.

* للمنظمة ثلاثة هيئات إدارية، وهي مجلس رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء والأمانة العامة التي يرأسها أمين عام، ويعقد المجلس الأول اجتماعا سنويا يحضره رئيس كل دولة عضو، ويصوت الرؤساء عل السياسات التي يوصي بها مجلس وزراء المنظمة، والذي يتألف من وزراء الخارجية، أو أي ممثلين رسميين تعينهم حكوماتهم، ويجتمع هذا المجلس مرتين في العام على الأقل، أما الأمانة العامة فهي هيئة دائمة مقرها أديس أبابا، ومهمتها التأكد من تنفيذ سياسات المنظمة، الإضافة إلى هذه الهيئات، فهناك عدد من الوكالات المتخصصة.

- توطيد دعائم التضامن الأفريقي.
- الإرتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية.[1]

المطلب الثاني:الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي وجهودها في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة .

تبنى القادة الأفارقة خلال قمة سيرت الليبية المنعقدة في جوان 2005، مشروع قانون بناء على اقتراح جزائري يجرم دفع فدية لإطلاق سراح رهائن ،و لنفي المقترح إجماعا واسعا إستنكر من خلاله الأفارقة دفع الفديات،" فهذه الممارسة يجب أن تصبح غير مشروع لأن الإرهابيين يستخدمون هذه الأموال في تمويل العنف ".

لقيت الصياغة التي طرحتها الجزائر إهتماما من قبل قادة الإتحاد الإفريقي المؤلف من 53 عضوا ،و صوتوا لصالح القرار ضد دفع فديات للجماعات الإرهابية، و لا يشمل القرار الفديات والأموال المدفوعة للتنظيمات الإرهابية فحسب،ولكن أيضا للجماعات المتمردة والقراصنة وسيلة لمحاربة القرصنة على السواحل الصومالية على خلفية إمكانية تحول هذه الأموال لصالح القاعدة. و قال الإتحاد الإفريقي أن دول القارة عبرت عن خشيتها من وقوع أموال الفدى المدفوعة للخاطفين في الصومال و منظمة الصحراء في أيدي القاعدة وحلفائها وجاء في القرارأن الإتحاد الإفريقي " يدين بشدة دفع أموال للجماعات الإرهابية لتأمين تحرير الرهائن و يطالب المجتمع الدولي بتحريم دفع فدية للجماعات الإرهابية .

و قد قادت الجزائر حملة دبلوماسية واسعة في أورقة الإتحاد ، خلال انعقاد القمة وقبلها: للتسريع في إصدار القرارعلى أمل ألا يتأجل لقمة لاحقة، وقد جرى الإتفاق على النص المبدئي لدى مفوضية السلم والأمن في الإتحاد التي يرأسها الجزائري رمطان لعمامرة. أصبح موضوع دفع الفديات محور إهتمام بعد سلسلة من عمليات خطف الأجانب في منطقة الصحراء المترامية الأطراف التي تقطنها أعداد صغيرة من السكان على مسافات متباعدة التي تمتد عبر أراضي الجزائر، و مالي و النيجر و موريتانيا .

و قادت الجزائر الجهود من أجل التضييق على دفع أموال ، على اعتبار أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يستخدم أموال الفدى التي يتلقاها في الدول المجاورة لتمويل عملياته، الدموية، وجاء التحول في النظر للملف منذ حادثة خطف أكثر من 30 سائحا أوروبيا في صحراء الجزائر عام 2003 ، لكن الأمر أخذ بعدا آخر في خصم الحرب على فرع القاعدة في شمال القارة .[2]

[1] قسم البحوث والدراسات، **منظمة الوحدة الإفريقية**، الجزيرة نت، الأحد 03 أكتوبر 2004.
www.aljazeera.net/special/files/pages/6EF2D5F2-3CDF-4F81-A6EE-8286A6E5F245

[2] نبيل بويبية ، مرجع سابق ، ص27.

دور الجزائر في إعادة تأسيس العمل الإفريقي المشترك :

حقيقة يوجد عدد لا نهائي تقريبا من المصالح التي يمكن للدولة أن تسعى لتعقبها من خلال سياستها الخارجية، و لم يكن ليساعدها على الفهم أن نعددها جميعا، حتى و إن كان ذلك ممكنا ، فلكي نفهم الأشياء فإن التجريد يكون أمرا ضروريا ، و هو ما يتضح جليا في سياسة الجزائر الخارجية خاصة في العشرينية الأخيرة ، فالافتراض بأن الجزائر لديها هدف واحد فحسب يعد افتراضا غير مفيد لأنه يعوقنا عن رؤية التوازنات التي يواجهها صانعوا القرار كما أن الافتراض بأن لديها أهداف عديدة هو افتراض غير مفيد أيضا لأنه يعوق قدرتنا على التعميم ، لذا نتخذ الخطوة الأكثر بساطة و فاعلية بافتراض أن الجزائر ومن خلال مبادئها المتعلقة بسياستها الخارجية، و ميكانيزمات عملها تسعى لتحقيق هدفين إفريقيا ، الهدف الأول هو التغيير change ،الذي يتضمن الجهود الهادفة لتغيير الوضع القائم (مثل الصراع الأثيوبي – الإريتري)، والهدف الثاني هو الحفاظ Maintenance، الذي يتضمن الجهود الهادفة لمنع التغيير في الوضع القائم ، لذا فهما إستراتيجيتين تستعملهما الجزائر إفريقيا خاصة من خلال الإتحاد الإفريقي [1] .

بعد الموافقة على عقد القمة الاستثنائية سيرت الليبية ما بين 6 و 9 سبتمبر 1999 لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية:حاولت الجزائر تعظيم المكاسب التي حققتها في القمة السابقة ، و لذلك دعمت بقوة الطرح الليبي و شاركت بفعالية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما واكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة ،وترأس رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة و رئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة، وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الإتفاق عليه في القمة السابقة وتميزت أشغالها بإتفاق الجميع على ضرورة مواكبة التطورات الجديدة بما يتماشى والتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية ، و توجت هذه القمة بإعلان سيرت الذي تضمن ما يلي :

1/إنشاء إتحاد إفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق المنظمة و أحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية .

2/الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية خاصة :

أ- تقصير مدة تنفيذ معاهدة أبوحا .

ب- ضمان الإنشاء السريع لجميع المؤسسات التي تنص عليها معاهدة أبوحا ، وهي البنك الإفريقي ومحكمة العدل الإفريقية، و برلمان عموم إفريقيا، و السعي لإنشاء هذا الأخير بحلول عام 2000 .

[1] جلين بالمر ، كليفتون مورجان ، **نظرية السياسة الخارجية** ،ترجمة: عبد السلام علي نوير، النشر العلمي و المطابع – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ، 2011، ص ص 9،10.

جـ-تقوية وتعزيزالمجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية و تجسيد الإتحاد المرتقب .

3/تفويض مجلس الوزراء باتحاد الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه و لا سيما إعداد نص قانوني للإتحاد مع الأخذ بعين الاعتبارأحكام ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، يتعين على الدول أن تشجع على مشاركة أعضاء البرلمان في هذه العائلة، ويجب على المجلس أن يقدم تقريراعن ذلك إلى الدورة العادية السادسة والثلاثين، كما يجب على الدول الأعضاء أن تسعى إلى استكمال عملية التصعد بحلول ديسمبرعام 2000، حتى يتم إقرار قانون دستوري رسمي بحلول عام 2001 في مؤتمر قمة غير عادية يعقد في مدينة سيرت .

4/تفويض رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجزائر، و الرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب إفريقيا بأن يقوما بالتشاورمع مجموعة الاتصال لمنظمة الوحدة الإفريقية المعنية بديون إفريقيا الخارجية بالتفاوض مع الدائنين لإفريقيا نيابة عنهم حول مسألة مديونية إفريقيا الخارجية و ذلك بغية تحقيق الإلغاء لهذه الديون على جناح السرعة .

5/الدعوة إلى عقد مؤتمر وزاري إفريقي حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في القارة وذلك في أقرب فرصة ممكنة .

6/دعوة الأمين العام للمنظمة إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه كأمر ذي أولوية[1] .

بعد استغلال القمة الـ 35 والقمة الاستثنائية في سيرت الليبية بفعالية وانشغال بالغ بالمشاكل الإفريقية تكون الجزائر قد رجعت إلى دورها الريادي في إفريقيا ، و يتجلى ذلك من خلال تفويض القادة الأفارقة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس تابو مبيكي بالتفاوض نيابة عنهم مع الدول الغنية من أجل مسح ديون الدول الإفريقية ، بحيث يعتبر هذا اعترافا من طرف الأفارقة بأن الجزائر عادت بقوة إلى الساحة الإفريقية لأنهم أدركوا أنها قد أمضت أشواطا كبيرا على الطريق الصحيح للخروج من أزمتها ، و لذلك لم يعد يلتفت القادة الأفارقة لا إلى الوضع الأمني و لا إلى هجمات الدوائر الإعلامية الغربية، وأدركوا فعالية الجزائر برئاسة عبد العزيز بوتفليقة الذي عرفوه مدافعا عن القضايا الإفريقية في الـ 70 .

بعد القمة الـ 35 والقمة الاستثنائية سوف يشغل الرئيس رئاسته لمنظمة الوحدة الإفريقية و يلتفت أكثر للمشاكل التي تعاني منها إفريقيا ، و منها النزاع المزمن في الكونغو ، و بمبادرة منه تم عقد قمة مصغرة لتدعيم إتفاق لوزاكا، و ضمت إلى جانب الرئيس الجزائري ، رؤساء

[1] سليم العايب ، مرجع سابق، ص 47 .

المزمبيق ، مالي ، الكونغو الديمقراطية ، جنوب إفريقيا، و نيجيريا، و الممثل الشخصي لرئيس جمهورية زامبيا و الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، و الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وكان الهدف منها إيجاد مخرج تصالحي لأزمة الكونغو الديمقراطية والبحث عن سبل لتطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع حيث أن رؤساء الدول الذين حضروا أشغال القمة المصغرة أكدوا من جديد على أهمية وصلاحية إتفاق لوزاكا ، و كانت القمة مناسبة لدعوة الأطراف المتنازعة إلى الاحترام الصارم للالتزامات المتخذة قصد تدعيم وقف إطلاق النار و تعزيز المكاسب المحققة واستكمال ديناميكية السلام ،و قد أبرم إتفاق السلام بين أطراف النزاع في الكونغو بالعاصمة الزامبية لوزاكا يوم 10 جويلية 1999، و كان من المفروض أن يدخل هذا الإتفاق حيز التنفيذ بعد 24 ساعة ، لكنه تأخر إلى غاية 14 أفريل 2000، ولهذا اشتدت قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية على تشجيع الأطراف المتنازعة للتطبيق الكلي للسلام على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو للوصول إلى تسهيل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها كما دعت قمة الجزائر إلى منع زرع الألغام و الانسحاب الفوري للقوات المتنازعة من مناطق التماس لتسهيل انتشار القوات الأممية ،و كذا ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفق برنامج تحدده الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة العسكرية المشتركة، كما أكدت القمة على ضرورة الحوار الكونغولي في وضع حد للنزاع و توفير شرط نجاحه طبقا لأحكام لوزاكا[1].

بعد هذه الجهود التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس منظمة الوحدة الإفريقية سوف تكون القمة العادية المقبلة ما هي إلا انعكاس لنتائج القمة السابقة مع عودة تراجع الحضورمن جديد إلى 37 دولة من مجموع 53 ومن مجموع 45 دولة حضرت قمة الجزائر و لهذا فإن الجزائر استطاعت تحريك همم القادة الأفارقة فعلا ولذلك هناك من سماها بقمة القمم، و كان انعقاد القمة الـ 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية من 10 إلى 12 جويلية 2000 بالعاصمة الطوغولية لومي، و تمحور جدول أعمالها على دراسة نتائج قمة الجزائربحيث تمت الوساطة الناجحة للجزائر بين أثيوبيا و إريتريا التي توجت باتفاق وقف إطلاق النار، كما جدد تصريح قمة لومي بجعل سنة 2000 سنة سلام و أمن و تضامن في إفريقيا ، وفق تصريح قمة الجزائر و شجعت القمة على التعاون في مجال السلم و الأمن بين منظمة الوحدة و الأمم المتحدة ، كما دعت الدول الأعضاء إلى الإبقاء على إفريقيا منظمة خالية من الأسلحة النووية طبقا لمعاهدة بلندا .

[1] نبيل بويبة ، مرجع سابق، ص 109 .

كما جاء في تصريح لومي توجيه نداء عاجل للدول الأعضاء في المنظمة لتوقيع اتفاقية الوقاية من الإرهاب و مكافحته التي صادق عليها في قمة الجزائر، و جاء فيه كذلك الدعوة إلى تعجيل مسارات التكامل الإفريقيو تم انتداب الرئيس الجزائري و النيجيري و الجنوب إفريقي للقيام بمبادرات أكثر جرأة لإلغاء ديون إفريقيا المقدرة بـ: 359 مليار دولار مع رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية بطوكيو، وأكد كذلك التصريح على إرادة رؤساء الدول والحكومات للمشاركة في القمة والعمل من أجل القضاء على الفقروالأمية والفوارق الاجتماعية وإضافة لما جاء في هذا التصريح صادقت القمة الـ 36 على مشروع العقد التأسيسي للإتحاد الإفريقي الذي يتكون من 33 مادة و يهدف إلى ما يلي :

1/ تعجيل التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القارة وترقية السلم والأمن والاستقرار بها .

2/ يقترح الإتحاد الإفريقي الذي سيكون مقره بأديس أبابا الدفاع عن سياسة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية و استقلالها و ترقية المبادئ و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية في الحكم الراشد .

3/يؤكد المشروع حق الإتحاد في التدخل في شؤون دولة عضوة بقرار من الندوة في بعض الحالات الخطيرة مثل جرائم الحرب و الإبادة و الجرائم ضد الإنسانية .

4/يؤكد على التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الإتحاد وحقها في طلب تدخل الإتحاد من أجل إقرارالسلم والأمن واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدانة تغيير الحكومات بطرق غير دستورية ورفضها و تمثلت أجهزة الإتحاد في مؤتمر الإتحاد والمجلس التنفيذي والبرلمان الإفريقي ومحكمة العدل ولجنة الممثلين الدائمين واللجان التقنية المختصة والمجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و أخيرا المؤسسات المالية .

فعلا كانت هذه القمة انعكاسا لما قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقية خلال رئاسته للمنظمة ، ومن خلال الإنجازات التي قام بها يتأكد أن رئاسة المنظمة لعبت دورا حاسما في تحديد الرؤى والتصورات لمستقبلية إفريقيا كما أعطت دفعا كبيرا في مسار التضامن الإفريقي و بتفويض الرئيس الجزائري إلى جانب رئيسي نيجيريا و جنوب إفريقيا للقيام بمساعي مسح ديون إفريقيا نيابة عنهم يكون الأفارقة قد اقتنعوا بعودة الجزائر إلى دورها الطبيعي الريادي في إفريقيا، وهي أثبتت ذلك من خلال رئاستها للمنظمة لتسجيل بذلك العودة القوية إلى مكانتها الواردة في السياق الإفريقي، لكن هذه المرة مع لاعبين محليين جدد لم يكونوا في السباق شيئا يذكر مثل جنوب إفريقيا، وكانت مرافعات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن ديون إفريقيا في مستوى ظن القادة الأفارقة حيث سعى إلى تغيير نظرة الدول الغنية عن الواقع الإفريقي

باعتبارها المسؤولة بالدرجة الأولى عن الوضع المتردي في إفريقيا التي كانت في الماضي المجال الخصب لاستنزاف الثروات ، وعندما أراد الأفارقة بناء اقتصادياتهم اضطروا إلى اللجوء إلى الاستدانة، ليجدوا أنفسهم أمام معضلة وهي إما تسديد ديونهم أو التفرغ للتنمية وخاصة و أن المديونية تشكل عنصرا حاسما في كبح جماعة التنمية [1].

المطلب الثالث : دور الجزائر في الأمن الإفريقي من خلال مجلس السلم و الأمن الإفريقي .

غالبا ما ينظر إلى الجزائر كدولة تنفر التعاون الأمني، لكن لطالما استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي فأصبح لها وجودها في مختلف هياكل التعاون الأمني الإفريقي، فالعلاقات الأمنية للجزائر بجوارها الإقليمي تطرح عدة دوائر إهتمام، حيث يجب الإشارة إلى اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر مثلا في سنة **2012** و التي تجاوزت الـ **60** لقاء و ما يقاربها في **2013**، وهوما حول الجزائر إلى محج سياسي وأمني دولي ومتعدد الأطراف ففي ظل الهشاشة الاقتصادية و الأمنية لإفريقيا ، وفي المدى المنظور لأية علاقات جزائرية – إفريقية ستبقى العقدة الأمنية هي الأساس، و ستبقى الجزائر تحاول إدارة صناعة الاستقرار في العمق الإفريقي، وستكون صناعة الاستقرارهذه لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية على حساب المقاربة الاقتصادية والتنموية [2] .

أتاحت زيارة وزيرالخارجية الأمريكي جون كيري إلى الجزائر، فرصة لمناقشة التعاون الأمني و مكافحة الإرهاب مع شريك أساسي و لو كان مترددا، فنظرا إلى تداعيات الربيع العربي و الفوضى التي تسببت بها أزمة مالي عند الحدود الجزائرية، و تسليط هجوم عين أميناس الضوء على انعدام الأمن داخل الأراضي الجزائرية اضطرت الجزائر إلى تعزيز تعاونها الإستراتيجي مع جيرانها، لكن تجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل هذه الأحداث

ارتقى وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلى المنصب الدبلوماسي الأول بعدما كان مفوض دائرة السلم و الأمن في الإتحاد الإفريقي لسنوات عدة (**2008 – 2013**)،تضم هذه الدائرة التي تعد الأكثر حيوية في الإتحاد الإفريقي ، مجلس السلم و الأمن الذي يوازي في إفريقيا مجلس الأمن القومي الأمريكي ، و يتولى المفوض صلاحيات نافذة مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام و وضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم والأمن لتقديم النزاعات و الأزمات الدائرة في القارة الإفريقية ، خلال تسلمه منصب المفوض، كان لعمامرة الملقب بـ " السيد إفريقيا " الشخصية الأبرز في الإتحاد الإفريقي بعد الرئيس، و كان واحدا من

---

[1] سليم العايب ، مرجع سابق، ص **111** .

[2] قوي بوحنية ، **الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا** ،مرجع سابق،ص **5**.

studies. Aljazeera . net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.htm.

مسؤولين جزائريون كثر يستلمون مناصب أساسية في الإتحاد الإفريقي في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب ، فيله كان " سعيد جنيت " أول مفوض لدائرة السلم و الأمن(**2002-2008**)، قيادة آليات السلام الإفريقية، و بينما كان يعمل في منظمة الوحدة الإفريقية سلف الإتحاد الإفريقي ساعد على تصميم الهندسة الإفريقية للسلم و الأمن في الإطار الذي يدير الإتحاد الإفريقي من خلاله السلم و الأمن في القارة [1]. لذا فالجزائر طالما سعت نحو البروز من خلال المنظمة و إبراز سياستها الخارجية، هاته الأخيرة، و إن كانت تصارع في إطار الوحدة الدولية أو بالأحرى الوحدة الإفريقية ، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية ، انطلاقا من سياستها الداخلية من جهة و تحقيق لتصورات و إدراكات شخصية من جهة أخرى ، أي تعظيم العوامل الشخصية ودورها في السياسة الخارجية لمختلف السياسيي ن المتعاقبين على مسؤوليات في الإتحاد الإفريقي [2] .

و منذ ذلك الوقت استثمرت الجزائر بقوة في الهندسة التي ساهم جينيت في تصميمها وقد كان الرئيس الجزائري الأول، أحمد بن بلة ، حتى وفاته في العام **2012** ، رئيس لجنة حكماء إفريقيا و الممثل الوحيد لدول الشمال فيها، و هي عبارة عن هيئة تضم خمس شخصيات مرموقة من المناطق الخمس في إفريقيا يؤدون دور الوسطاء في النزاعات كما يقدمون المشورة رئيس الإتحاد الإفريقي ودعمت الجزائر أيضا الجهود الهادفة إلى تعزيز لواء الاحتياط الشمالي التابع لقوة الاحتياط الإفريقي، أي الذراع التنفيذي لمجلس السلم والأمن المعنى بالتدخل السريع فضلا عن دعم السلام و العمليات الإنسانية ، كما ساهمت الجزائر في تطبيق خطة عمل الإتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب ومحاربته عبر استضافة المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب المعروف أكثر بالاسم الفرنسي المختصر **CAERT** الذي يسعى إلى توجيه جهود مكافحة الإرهاب و تنسيقها في مختلف أنحاء إفريقيا .

هذه الاستثمارات طويلة المدى في الهندسة الإفريقية للسلم و الأمن . فضلا عن تعيين بيروقراطيين جزائريين في مناصب أساسية في الأمم المتحدة ، مثل مكتب الأمم المتحدة لدى الإتحاد الإفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا (حيث يتولى جنيت حاليا منصب المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة)، قد تبدو متناقضة مع صورة الجزائر تستحق التقدير لدورها في الخطوات التي قطعت نحو تحقيق الهندسة الإفريقية للسلم و الأمن، على الرغم من أن هذه الخطوات ناقصة و متزعزعة ، كما أنهم يشيرون إلى تشدد الإتحاد الإفريقي

[1] بنجامين نيكلز ، **دور الجزائر في الأمن الإفريقي** ، صدى **SADA** . تحاليل عن الشرق الأوسط ، **3** أبريل **2014** .

2 قسم الدراسات و الأبحاث في الأكاديمية ، **السياسة الخارجية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون و السياسة ، **2007 – 2008** .

في التعامل مع التغيرات غير الدستورية في الحكم، و نشر قوات تابعة للإتحاد في بعثات لدعم السلام في الصومال و مالي و جمهورية إفريقيا الوسطى .

و في المقابل، يقول المشككون أن وجود الجزائر الطاغي في الإتحاد الإفريقي يندرج في إطار مخطط مدبر من أجل تسخير التعاون الأمني الإفريقي و مكافحة الإرهاب بهدف تحقيق مصالح ضيقة، قد يكون الهدف الأساسي من تعيين جزائريين في المناصب المهمة أبقا الهندسة الإفريقية للسلم والأمن تحت السيطرة ، فقد حل إسماعيل شرقي (منذ **2013**) مكان لعمامرة في منصب مفوض السلم و الأمن في الإتحاد الإفريقي ، و هكذا ظل المقعد حكرا على دولة واحدة ، في حين انتقلت مناصب المفوضين السبعة الأخرى في الإتحاد الإفريقي من دولة إلى أخرى ، مرة واحدة على الأقل، خلال الأعوام الإثني عشر الماضية ، بالإضافة إلى ذلك أطلقت الجزائر بمعزل عن الهندسة الإفريقية للسلم والأمن، مبادرتها الخاصة في مجال التعاون الأمني بين ما يعرف بدول منطقة الساحل، مثل القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب و مقرها تامنراست في جنوب الجزائر .

يجد المشككون مادة دسمة في حالات التقاء تحركات الإتحاد الإفريقي مع الأولويات الجزائرية في الجزائرفعلى سبيل المثال سعى المركزالإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب جاهدا من أجل إنشاء " وحدات الدمج والارتباط " لمشاطرة الاستخبارات حول مكافحة الإرهاب في بلدان الساحل التي ترتدي أهمية محورية بالنسبة إلى الجزائر،وكذلك حصلت القدرة الإفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، و هي عبارة عن قدرة مستحدثة للتدخل بتوجيه من الإتحاد الإفريقي في الحالات التي قد تنشأ مستقبلا ، على غرار الأزمة الأخيرة في مالي ،على الدعم من الجزائر، منع المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب المندوبون من المغرب الذي يعد المنافس الأساسي للجزائرعلى النفوذ في الجوار، من حضور اجتماع دولي الذي شارك المركز استضافة مع منتدى مكافحة الإرهاب العالمي و الفريق العامل في الساحل .

ثمة عوامل كثيرة تخيب أمل من يتطلعون إلى تعاون أمني راسخ في المغرب العربي ومنطقة الساحل ، و إفريقيا عموما ، إلا أنه ينبغي على الشركاء عدم الاستسلام لوجهات النظر التشاؤمية عن دورالجزائري في الأمن الإقليمي فقد التزمت هذه الأخيرة ، بصبر وروية بالإتحاد الإفريقي والهندسة الإفريقية للسلم والأمن ، بغض النظرعن دوافعها، إلى جانب الطلب من الجزائر تعزيز انفتاحها الأخيرعلى التعاون الأمني مع جيرانها، لدى المجتمع الدولي كامل الحق في تحديها كي تضطلع على أكمل وجه بالدور القيادي الذي تدعيه لنفسها ، و تملك الدول الشريكةولاسيما الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، أسبابا وجيهة جدا لقياس إصرار الجزائر على التمتع بالحضور و السلطة في الإتحاد الإفريقي بالمقارنة مع أدائها و النتائج التي تحققها

يجب أن تشكل المباحثات على غرار اللقاء بين كيري و لعمامرة ، فرصة ليست لنقاش التدابير الجزائرية الأخيرة في مجال التعاون الإستراتيجي دون الإقليمي و حسب ، بل أيضا لتقويم التطورات والتوقعات حول التقدم نحو السلام و الأمن عن طريق الهيكليات الأمنية الإقليمية التي استثمرت فيها الجزائر بقوة طيلة سنوات [1].

من وجهة النظر هذه ، فإن الاختراق الذي أحدثته الدبلوماسية الجزائرية على مستوى هياكل ومؤسسات الإتحاد الإفريقي، أنها تهدف إلى تعظيم القدرة الجزائرية على التحرك دبلوماسيا بما يخدم رؤاها وتوقعاتها من دون الاصطدام مع ضروريات العمل الإفريقي المشترك، لذلك يصبح الإتحاد الإفريقي وفق هذا المنظور مصدرا من مصادر زيادة قوة الدبلوماسية الجزائرية من وجهة نظر قومية[2] .

المطلب الرابع : الجزائر و قضية الإرهاب :

إن الحديث عن الجزائر انطلاقا من **11** جانفي **1992** هو حديث عن الأزمة حيث تم إلغاء المسار الانتخابي لأول عملية تحول ديمقراطي تشهدها الجزائر، وتم استبدال المؤسسات الدستورية بهيئات انتقالية، مما أدخل البلاد في دوامة من العنف و العنف المضاد أخذ شكل مواجهات درامية مسلحة بين القوات النظامية، والجماعات المسلحة المشكلة، و لأن هذه الأزمة و على الرغم ما يكتب عنها تبقى عصية على الفهم السليم، من دون التوقف عن جميع جوانبها لأنها أزمة متعددة الجوانب والأبعاد ، إذ أن هناك من وصفها و دون أي تحفظ بالحرب الأهلية بغض النظر عن صفتها ووصف كذلك بالحرب الخاصة [3]. كما أن هناك من ذهب إلى حد محاكاتها بتلك الأحداث التي دارت رحاها في روندا و يوغوسلافيا ، فهذا التباين في تسمية الحالة و تحديدها لم يبق حكرا على الباحثين فحسب ، بل إن عدم الإتفاق هذا كان موجودا وهذا أمر طبيعي بين أطراف النزاع ذاتهم ففي الوقت الذي تصف الجماعات المسلحة عملياتها بالجهاد تصر السلطة على تصنيفها ضمن خانة الإرهاب الدولي ، و إذا كانت الأزمة الجزائرية قد أعيت أطرافها وفاعليها في الميدان ، فإنها كذلك أسالت الكثير من الحبر كما كانت محور مناقشات وندوات وملتقيات وربما مؤتمرات ، حيث تناولت الأزمة الجزائرية من حيث أسبابها و أبعادها ، فهناك من يراها أزمة تاريخية حضارية تمتد جذورها إلى ما قبل الاستقلال وبالتالي فإن فهم أبعادها يفرض علينا العودة إلى الماضي وهناك من يعتقد أنها أزمة اقتصادية

[1] بنجامين نيكلز ، مرجع سابق.

[2] لويد جنس ، مرجع سابق،ص**25**.

[3] عبد الله جهاد ، **محنة الجزائر في الإستراتيجيات الدولية** ، مجلة الأمان ، العدد **116** ، أوت **1994**،ص**12** .

وهي حسب آخرين جزء من لعبة القوي العظمى في تقاسم النفوذ ، فأحداث الجزائر تندرج ضمن الاستراتيجيات الدولية التي تهدف إلى الهيمنة على أطراف العالم من طرف مركزه [1] .

فالجزائر غداة التمهيد لعودتها القوية إلى الساحة الإفريقية و استرجاع دورها الريادي استطاعت أن تشتغل انعقاد القمة الـ **35** على ترابها لتؤكد من خلالها للأفارقة وللعالم ،على استعادتها مكانتها الطبيعية في إفريقيا و تمكين من اقتناع الأفارقة بتبني وجة نظرها فيما يتعلق بالإرهاب من أجل كسبهم للوقوف بجانبها وإعانتها من أجل التصدي لهذه الظاهرة على الساحة الإفريقية خصوصا بعد أن اتضح أن ظاهرة الإرهاب بدأت تأخذ بعدا دوليا ،و اختتمت هذه القمة بالموافقة على مشروع الاتفاقية إلى إحراج الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب [....] مثل ومن جهة أخرى السعي من أجل تحقيق تعاون إفريقي يمكن أن يساهم في تحقيق الظاهرة ، كما سعت إلى تسويق تصورها حول الإرهاب مفاده التفريق بين حركات التحررالوطني والإرهاب و هذا ما يعني إقرار شرعية العنف من أجل العمل التحرري حتى لا تدرج أي منظمة تحررية في خانة الإرهاب، و بالتالي يمكن أن تحرج الموقف الجزائري الداعم لحركات التحرر خصوصا إذا تعلق الأمر بالصحراء الغربية إلى تجد إهتماما خاصا في السياسة الخارجية الجزائرية ، علما بأن مفهوم الإرهاب بدأ يشهد جدلا حادا و بدأ يخضع لمصالح كل دولة تشهد هذه الظاهرة لكن الاهتمام الأكبر كان بعد أحداث **11** سبتمبر [2] .

إذن و بخصوص التنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية ما يسمى بدول الحزام الأمني بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي ، و ذلك عن طريق تبادل المعلومات و اللقاءات التنسيقية و الدوريات المشتركة و الملتقيات .

ففيما يخص المعاهدات القارية تمت المصادقة على معاهدة منظمة الإتحاد الإفريقي عام **1999** حول منع الإرهاب و مكافحته، وخطة عمل الإتحاد الإفريقي حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا ، وميثاق معاهدة منظمة الإتحاد الإفريقي عام **1999** حول منع و مكافحة الإرهاب هذه الوسائل تم دعمها أيضا بقرارات عديدة و إعلانات و آليات لتعزيز السلام و الأمن في إفريقيا من بينها قرار **1994** حول دستور الإرشاد للعلاقات الإفريقية الداخلية ، و قرار حول قانون الدفاع والأمن الإفريقي المشترك ومعاهدة الإتحاد الإفريقي حول عدم الاعتداء والدفاع المشترك الذي ينتاب الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس الإتحاد الإفريقي الذي عقد في أبوجا

[1] عبد الله بالحبيب ، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997** ، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، **2012** ،ص**78** .

[2] سليم العايب ، مرجع سابق، ص **146** .

نيجيريا في يناير **2005** ،كما تم الإنشاء الرسمي للمركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر في أكتوبر **2004** ، وهو يساعد الدول الأعضاء على تنمية الإستراتيجيات والطاقة لمنع ومكافحة الإرهاب من خلال التدريب و تبادل المعلومات ويريد المركز أن يقيم العلاقات و يعزز التعاون مع المجتمع الدولي في إدارة الأبحاث والدراسات وجمع المعلومات و نشرها حول المجموعات الإرهابية و أنشطتها في إفريقيا وكذا العمل على إنشاء قوة إفريقية احتياطية مع سنة **2010** في الجهات الخمس للقارة .

وتسعى الدول الإفريقية من أجل توحيد جهودها و تكثيفها بهدف القضاء على هذه الآفة العابرة للأوطان، و في هذا السياق يمكن حوالي **40** خبير إفريقي خلال ملتقى يهدف إلى تحديد النقاط الهشة و الحلول الملائمة لمواجهة هذه الآفة في المنطقة.

وقد أشار مفوض الإتحاد الإفريقي للسلم و الأمن السيد رمضان لعمامرة على هامش هذا الملتقى أن التهديد الإرهابي يتسم بطابع الشمولية في كل القارة الإفريقية ، ويركز على كافة أشكال الجريمة العابرة للحدود موضحا أنه " لا يمكن حدوث أعمال إرهابية دون تزوير وثائق أوتهريب مخدرات أواستغلال ظاهرة الهجرة السرية وهي كلها عوامل تستعمل لتمويله " وأكد السيد لعمامرة أن " أحد أهداف ملتقى الجزائر يمكن في وضع برنامج تكوين للمكونين في بعض المجالات الخاصة كالمتفجرات وأمن المطارات والموانئ و تزوير وثائق الهوية " وأكد " لقد تجاوزنا مرحلة تبادل المعلومات بين الدول الإفريقية " كما دعى " مطابقة الإطار التشريعي على مستوى القارة لأنه يمكن أن تعتبر بعض البلدان الأعمال الإرهابية كجنح في حين أن هناك بلدان أخرى تعتبرها كجرائم ...[1]

بعد تأسيس الإتحاد الإفريقي بقيت الجزائر تدفع باتجاه تحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة التي سوف تتضح معالمها أكثر و يزداد الاهتمام بها أكثر فأكثر بعد **11** سبتمبر بحيث أن بعد هذه الأحداث زاد الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل أسرع من ذي قبل سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي ، وقد ساعد ذلك الجزائر لتسريع الخطى في هذا الاتجاه ، و بعد مرور سنة على تلك الأحداث تمكن الجزائر من إطلاق أشغال أول تظاهرة إفريقية في الجزائر العاصمة بهدف صياغة و وضع السبل الكفيلة لحماية القارة السمراء من خطر الإرهاب ، كما تم التطرق إليه سابقا ،أين ناقش بعض المسؤولين عن اللجان المختصة في شؤون الإرهاب في الإتحاد الأوروبي والأنتربول سبل تنفيذ المعاهدة (مكافحة الإرهاب) **1999**، و في كلمته

[1] نبيل بويبية ، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر -3- ، **2011/2010** ،ص**66**.

الافتتاحية أكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة " إن إفريقيا تبحث عن العمل المشترك والبحث عن إستراتيجية عالمية ، وهناك وضعت خطة العمل لمكافحة الإرهاب" .

في إطار سعي الجزائر لتحقيق تعاون إفريقي لمحاربة هذه الظاهرة كانت تسعى إلى إيجاد قنوات تبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية ومصادر تمويلها، فبعد التوصل إلى هذه الخطة توجب مساعيها بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب في أكتوبر **2004** و بالإضافة إلى حرص الجزائر على أن يكون هذا المركز على ترابها ، انطلاقا من خبرتها في هذا المجال جاء دعم كل الدول الإفريقية لذلك اعترافا بدور الجزائر في محاربة هذه الظاهرة وهذا المركز سوف يسهل للجزائر عملية رصد الظاهرة على المستوى الإفريقي وحتى على المستوى الدولي من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية، و حتى مع أطراف خارج الإطار الإفريقي كما هو الشأن مع الإتحاد الأوروبي من أجل تبادل الخبرات و المعلومات حول ظاهرة الإرهاب من أجل دعم القدرات و تحقيق تعاون إقليمي ودولي لمحاربتها ، وبهذا المركز أصبحت الجزائر تتحكم في جميع القنوات والمشاورات حول هذه الظاهرة قاريا كما يجمعها قريبة من كل التصورات التي تثأر حول مفهوم الإرهاب مما يعطيها القدرة على التعامل معها، و بهذا استطاعت الجزائر أن تحشد الجهد الإفريقي لمحاربة هذه الظاهرة في الإطار الإقليمي [1] .

في إطار الاهتمام بالسلم و الأمن الإفريقي الذي تعرضت له القمة الـ **35** و قررت بشأنه أن آلية منع النزاعات و تسويتها مكسب لا بد من المحافظة عليه و تطويره أكثر، جاء الاهتمام بذلك فيما بعد و أفضى إلى إنشاء مجلس السلم و الأمن على غرار هذه الآلية ، و في إطار تجديد مهام هذا الجهاز الجديد استجابة للتحديات الخطيرة استطاعت الجزائر مرة أخرى إدراج الإرهاب كأحد التحديات التي تواجه القارة الإفريقية علما بأن نعظم الدول الإفريقية لم تعان إطلاقا من الظاهرة و بالتالي فإن الجهاز الجديد أصبح إحدى مهامه مكافحة الإرهاب ومن ثم رأت في آلية القوة الإفريقية الجاهزة للتدخل تحقيق هدفين، حيث دعمتها بقوة :الأول هو استخدام هذه الآلية التي تعتبر كإطار جماعي القضاء على الظاهرة ، والأمر الثاني هو إبعاد شبح قيام قواعد أجنبية خصوصا بعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة نقل مركز قيادة القوات الإفريقية أفريكوم إلى إحدى دول الساحل والصحراء ، بحيث الصحراء الجزائرية كانت من بين أحد الخيارات ، لأن الهدف الخفي للولايات المتحدة الأمريكية هو تأمين منبع النفط وللاعتبارين المذكورين فإن الجزائر همست إلى جميع الدول الإفريقية بعدم قبول هذه القواعد على أراضيها ، ثم دعمت طرح إنشاء قدرة إقليم شمال إفريقيا أحد أولويات القوة الإفريقية

[1] سليم العايب ،مرجع سابق، ص ص **146** ، **147** .

الجاهزة ، وقد وجدت التحفز الليبي لذلك عاملا مشجعا ، و راحت تجلب الدعم الفني اللازم من الخارج ، وبدأت تحرص على تكوين نوعي لهذه القوة ، فعند إعطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي الضوء الأخضر لتكوينها ،شاركت فيها الجزائر بقوة بوحدات من الأمن والجيش والشرطة والدرك ، و أعلنت استعدادها لاحتضان وحداتها المتكونة من وحدات القيادة والتنفيذ و التدريب والدعم اللوجيستي وأصرت على أن يكون أحد مراكز التدريب على أراضيها حيث أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية أن جبهة شمال إفريقيا ستعتمد " على الجزائر في فرض حضورها لتوفرها على خبراء عسكريين مؤهلين على مستوى القوات البحرية و الجوية والبرية مقارنة بالأعضاء الآخرين ،كمصر، تونس ، موريتانيا ، الجمهورية الصحراوية [1].هذا ما يفسر تشكيل قدرة شمال إفريقيا بأسرع وقت ،التي تعد اللواء الوحيد الأكثر جاهزية نظرا لما تعانيه الأقاليم الأخرى من مشاكل تعيق تشكيل اللواء الخاص بها وفوز تشكيل لواء شمال إفريقيا وعلى هامش أشغال الاجتماع الرابع لرؤساء أو كان هذا اللواء تم تسخير قوة عسكرية مشتركة يصل قوامها إلى **25000** جندي لمواجهة تنظيم القاعدة الإرهابي، ولتكون القوة من جيوش كل من : مالي، النيجر، ليبيا ، الجزائر و في مرحلة لاحقة أقنعت الجزائر دول أخرى من منطقة الساحل و الصحراء (بوركينافاسو ، موريتانيا ، تشاد) بالاشتراك في محاربة الإرهاب بقدراتها المحلية دون تدخل أجنبي ، و ثم تسخر قوة مقدرة ب **75** ألف جندي لهذه المهمة، وبهذا تكون الجزائر قد قطعت الطريق أمام التدخل الخارجي الأمريكي كما خلقت إطارا تعاونيا إقليميا يمكن أن يوفرعليها عناء التصدي لهذه الظاهرة خصوصا مع شساعة حدودها من جهة الصحراء ، حيث يصعب مراقبتها من جانب واحد [2] .

المطلب الخامس : الجزائر و مكافحة الإرهاب في إفريقيا

عززت الدبلوماسية الجزائرية نشاطها في الآونة الأخيرة في خطوة استباقية نحو حل المشاكل الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية والمناطق الحدودية ، ويتضح ذلك من خلال الجولات التي قام بها وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة لعدد من دول الساحل ، وهو الدور الذي باتت تتبوءا ه الجزائر كرائد في المنطقة عززته تصريحات مسؤولين أمريكيين وأكده الوزير الأول عبد المالك سلال .

تعكس الجولات التي قام بها وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة لعدد من الدول الإفريقية سيما بمنطقة الساحل، مساعي الدبلوماسية الجزائرية الجديدة التي تحاول من خلالها

[1] دليلة بلخير ، **خطة لدحر بقايا الإرهاب بالتنسيق مع دول الساحل** ، مقال متوفر على الموقع: **http://www.ennaharonline.com/ar/terrorisme/3955.html** ، اطلع عليه بتاريخ: **03** مارس **2016** على الساعة**16:12**

[2] سليم العايب ،مرجع سابق، ص **149** .

البحث عن وجهات نظر مع الدول الإفريقية كل المشاكل الأمنية و الاقتصادية التي تعاني منها القارة الإفريقية في ظاهرة التهديدات الإرهابية التي تستهدف دول الساحل على وجه الخصوص، وخاصة وأن الجزائر لديها تجربة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب و هو ما تجلى واضحا خلال اعتداءات بتغنتورين والتي مكنت من إفشال أحدى أهم مخططات القاعدة بالمنطقة .

كما دعمت زيارة جون كيري كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية إلى الجزائر الدبلوماسية الجزائرية المشهود لها مسبقا بالحنكة و الريادة في المنطقة الإفريقية و المغاربية فهي تستعيد قوتها و أمام المبادرة في المنطقة برمتها ، حيث أن الجزائر أصبحت محج عدد كبير من المسؤولين من كبرى الدول، وهوما أكده الوزير الأول سلال " إن رأي الجزائر مطلوب في الساحة الدولية " [1] .

باشرت الجزائر منذ خمسة عشر سنة خلت عدة أعمال في إفريقيا في إطار مكافحة الإرهاب وتحقيق مصادر تمويل الإرهاب ، مما جعلها تصبح رائدة في هذا المجال ، وأكد الوزيرالمنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل على هامش قمة مجلس السلم والأمن الإتحاد الإفريقي المخصصة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب أن " الجزائر، كانت أول بلد مبادر بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها قمة رؤساء الدول الإفريقية خلال الدورة الـ **35** التي عقدت سنة **1999** بالجزائر " . و ذكر بأن الجزائر كان لها الفضل أيضا في التوقيع على البرتوكول الإضافي للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب في إفريقيا ، وأشار إلى أنه من بين أهم مكتسبات الإتحاد الإفريقي إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب بمبادرة من الجزائر والذي يقع مقره في الجزائر العاصمة ، و تمثل مهام المركز في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا و ترقية التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب إضافة إلى الإشراف على التكوين و الدراسات وإنشاء قاعدة معطيات لجمع و تبادل و تحليل المعلومات و القيام بمهمة اليقظة و الإنذار في مجال الإرهاب

وأوضح السيد مساهل أن الجزائر التي تسهر على أن تكون مكافحة الإرهاب فعالة " تتصدى أيضا الأسباب و المشاكل المتعلقة بتمويل الإرهاب " مجددا تأكيده أن الجزائر " لطالما رفضت " دفع الفدية لعدم إعطاء للمجموعات الإرهابية الإمكانيات و القدرات لمواصلة أعمالهم و أضاف في هذا السياق " فمنا على الصعيد الإفريقي باتخاذ قرار علة مستوى قمة رؤساء الدول يقضي بدعوة كل بلدان الإتحاد الإفريقي إلى منع الإرهابيي ن من الاستفادة بشكل مباشر

[1] مجيد ، **الدبلوماسية الجزائرية تبحث عن حلول لمشاكل إفريقيا** ، أضحت تلعب دورا رياديا في المنطقة ، جزائريين محرك بحث أخباري ، نشر في صوت الأحرار يوم : **2013/10/26 .www.djazairess.com/alahrar/113171**،اطلع عليه بتاريخ: **03** مارس **2016** على الساعة**16:34**،ص **7**.

أوغير مباشر مع دفع الفدية أو امتيازات سياسية " . وعلى صعيد آخر قامت الجزائر إلى جانب الشركاء بمجلس الأمن الأممي بتعزيز الآليات القانونية فيما يخص تمويل الإرهاب وتحريم دفع الفدية .

وفي مجال تعون الشرطة الإفريقية ذكر السيد مساهل الآلية الإفريقية للشرطة (أفريبول) بحيث تمت المصادقة على تشكيلتها من قبل رؤساء الشرطة الإفريقية خلال اجتماعهم الأخير في الجزائر، وتهدف قوة الشرطة الإفريقية التي يقع مقرها بالجزائر العاصمة إلى تعزيز التعاون بين قوات الشرطة الإفريقية للرد على تهديدات أمنية على غرار الإرهاب وتهريب المخدرات و المتاجرة بالبشر و الجريمة الإلكترونية ، وكشف الوزير من جهة أخرى عن إنشاء مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي مؤخرا للجنة رؤساء خمسة دول (الجزائر جنوب إفريقيا ، نيجيريا و غينيا الاستوائية إثيوبيا)، و تتمثل مهمة هذه اللجنة التي تترأسها الجزائر في قيادة العمل الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب. و دعا في هذا الشأن المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات صارمة و موحدة لمكافحة الإرهاب بفعالية ، وأوضح مساهل قائلا أنه: " يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات صارمة و موحدة في مجال مكافحة الإرهاب لاسيما تحقيق منابع تمويل الإرهاب " .

وأخيرا تعمل الجزائر على استدعاء اجتماع رفيع المستوى حول تمويل الإرهاب لاسيما تحريم دفع الفدية، كما سيتخذ الإتحاد الإفريقي مبادرة لتتمكن الجمعية العامة الأممية من إجراء مفاوضات حول البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدولية حول مكافحة الإرهاب الذي سيخصص لتمويل الإرهاب و تجريم دفع الفدية [1] .

الرأي الذي أصبح مطلوبا في الساحة الدولية كسابق عهد الجزائر، سيما لدى الدول العظمى لم يكن وليد الصدفة و إنما كان نتاج خبرة طويلة اكتسبها الجزائر سواء في التعاطي مع المسائل الأمنية أو مع القضايا الدولية الراهنة خاصة بدول الجوار التي شهدت أحداث عنف خاصة ليبيا ومالي، حيث أكدت الجزائر في أكثر من مناسبة أن أي تدخل بالدول سيكون انعكاسات وخيمة على المنطقة ككل، و هو ما حدث بالفعل بعد تدخل الناتو بليبيا التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي، وكذا فرنسا التي شنت هجومات عسكرية على تنظيم القاعدة بشمال مالي حيث أصبحت الأسلحة بين يدي جماعات إرهابية متطرفة. وهنا يتوجب التذكر بتصريح نائب كاتبا الدولة الأمريكي المساعد لمنطقة المغرب العربي ريموند ماكسوالي خلال زيارته للجزائرالعام الماضي، حين أكد أن الجزائر تعد الرائد الطبيعي بالمنطقة كما أوضح أن الجزائر و الولايات المتحدة تمثلان شريكين في مكافحة الإرهاب منذ سنوات عديدة ، حيث أن هذا

[1] **الجزائر باشرت في مكافحة الإرهاب في إفريقيا** ، حزب جبهة التحرير الوطني ، **2** سبتمبر **2014**
www.pfln.org.dz/?p=4530،اطلع عليه بتاريخ: **03** مارس **2016** على **17:15**.

الدورالريادي يعد أهم الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم في 1999، حين أكد انه سيعيد للجزائر مكانتها بين الأمم وبالعودة إلى زيارة وزير الشؤون الخارجية لكل من موريتانيا والنيجر ومالي، فإن القراءة التي نستشفها أن الجزائر تبحث عن توافق إقليمي حول حل المشاكل الأمنية بالدرجة الأولى التي تواجهها هذه الدول من خلال درء أية هجمات إرهابية محتملة في مهدها ،كما تحاول الجزائر منح خبرتها لهذه الدول خاصة مالي التي شهدت مرحلة إعادة بناء بعد الحرب على الإرهاب وهو ما أكده الممثل الخاص للأمين العام الأممي ورئيس البعثة الدولية المدمجة لتحقيق الاستقرا ر في مالي في لقاء جمعه بلعمامرة في ثاني محطة في جولته لدول المنطقة ، حين أشار قائلا " نحن نشهد مرحلة إعادة بناء مالي و أظن انه بوسع الجزائر بفضل خبرتها أن تساعدنا كثيرا في هذا المجال معتبرا أن الحل للمشاكل القائمة في مالي لا يمكن أن يأتي سوى من دول المنطقة.

هذا الاعتراف الدولي بدور الجزائر الإقليمي الهام يتم عن عودة واضحة لدبلوماسية خاصة خلال الثورة التحريرية المجيدة معارك كبيرة من اجل إسماع صوت الجزائر في اكبر الهيئات الدولية وهو الدورالذي ضلت تلعبه بعد الاستقلال عندما نجحت في طلبها بعقد دورة خاصة للأمم المتحدة من اجل دراسة القضايا الاقتصادية لدول العالم الثالث ، و كذا دفاعها المستميت عن القضايا العادلة في العالم ، ولعل الاحتفالات الأخيرة التي أقيمت على شرف الدبلوماسية الجزائرية لم تكن كافية لإبراز تاريخها الحافل و انجازاتها المدونة عند الأشقاء والأجانب.[1]

[1] مجيد ، **الدبلوماسية الجزائرية تبحث عن حلول لمشاكل إفريقيا** ، أضحت تلعب دورا رياديا في المنطقة ، مرجع سابق ،ص8.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و إدارة (الحرب الأثيوبية – الإريترية)

كما تم التطرق إليه سابقا، فالجزائر قادت حملة دبلوماسية واسعة في إفريقيا تجلت بصورة مميزة من خلال سياسات: الإدارة، الحل، التسوية.... التي طبقتها على العديد من الدول الإفريقية، لعل أبرز مثال عن ذلك التدخل الدبلوماسي القوي في الحرب الإثيوبية-الاريترية.

المطلب الأول: الصراع الإثيوبي الايرتيري

يعد الصراع الدائر بين كل من أثيوبيا وايرتيريا من الصراعات التي تطورت إلى حرب شاملة بمفهومها التقليدي فبعد أن راح ضحية العمليات المسلحة مئات الآلاف من الطرفين . مازالت القضية قيد التحقيق ومحل بحث وشد وجذب. وإن كانت الحرب قد انتهت فالمناوشات والاشتباكات الحدودية والمناورات السياسية والدبلوماسية أوما يمكن تسميته بصراع غير مباشر مازالت حلقاته مستمرة و متواصلة.

فقد تحول الصراع فيه من المواجهات المسلحة إلى صراع سياسي و دبلوماسي، وعلى الرغم من هذا التحول لذا طرأ على إدارة الصراع من الآليات القسرية إلى الآليات السليمةلكن احتمالية تفجرالصراع من جديد مازالت قائمة، الأمرالذي يستدعي تدخل طرف ثالث أوأكثر يقوم بمهمة الوساطة بين الطرفين المتصارعين بغية التوصل إلى التسوية الشاملة [1].وهوإلا جراء الذي تقوم به عدة دول أو أشخاص من جهود دبلوماسية لتسوية نزاع ما بناء على طلب من الأطراف المتنازعة، أو بموافقتها ، وقد تكون هذه الوساطة بتكليف من منظمة دولية أو إقليمية و مؤخرا أخذ اتجاه الوساطةالفردية أي وساطة شخص يتمتع بمؤهلات دبلوماسية التفصيل في مهمات الوساطة [2].

ونظرا للأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة القرن الإفريقي ،حيث الممرات المائية الحيوية ، فضلا عن كونها تمثل المدخل الطبيعي لإفريقيا من جهة الشرق ، فقد تشابكت مصالح القوى الإقليمية لدولة في تلك المنطقة وبالتالي لعبت تلك القوى أدوارا متفاوتة من الصراعات التي دارت فيها ، ومن ذلك الصراع الأثيوبي الآرتيري.

جذور الصراع الأثيوبي الاريتري:

تعد الحرب الإريترية الأثيوبية أشرس حرب عرفتها منطقة القرن الإفريقي في السنوات الأخيرة حيث حشد فيها الطرفان ما يربو عن ربع مليون جندي ، و تكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية ، وبالرغم من أنها انتهت بهزيمة اريتريا، ووضعت أوزارها بتوقيع

---

1 عمر يحي أحمد ،**الصراع الإثيوبي الايرتيري**، موقع عمر يحي للعلوم السياسية و الدراسات الإستراتيجية، الخميس:2004/04/24،ص 1.

[2] محمد ذيب ، **التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2010/2009 ، ص ص ،29،31.

قيادة البلدين إتفاق الجزائر في 8 يونيو عام 2000 ، ثم بتوقيع إتفاق سلام شامل في الجزائر في: 2000/12/12 ،برعاية منظمة الوحدة الإفريقية، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" و الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، و وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين ألبرايت وصدر بحقها في 14 أبريل 2002 قرار لجنة ترسيم الحدود بين البلدين ، فإن ايثوبيا مازالت ترفض القبول بهذا القرار.*

على الرغم من أن أثيوبيا واريتريا ارتبطتا بإتحاد فيدرالي سنة 1952م،ألغي الإمبراطورالأثيوبي هايلي سلاسي " ذلك الاتحاد و أعلن ضم أريتيريا إلى أثيوبيا سنة 1964م فقامت في اريتريا ثورة مسلحة لتحقيق الاستقلال، وقد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في اريتريا، فجعل تصميم الآمبراطور الأثيوبي " هايلى سلاسي " على ضم اريتريا إلى أثيوبيا بأية وسيلة وعدم التفريط بها، ويعود ذلك إلى رغبة في توسيع أرجاء الإمبراطورية من جهة ، و إيجاد منفذ على البحر الأحمر لإمبراطوريته.

أدي إعلان أثيوبيا ضم اريتريا إلى الآتي:

*إلغاء الأحزاب في إريتريا ، إذا لم تبق هناك ضرورة لوجودها.

*إستلاء أثيوبيا على حصة كبيرة من حصيلة الجمارك في اريتريا، كما توقفتا المساعدات البريطانية لإريتريا.

*هجرة عدد كبير من الفنيين والمتعلمين والمهنيين الإيرتيرين "إلى أديس أبابا" ،وقد أدى ذلك إلى وجود جالية اريترية كبيرة،إنظم عدد كبير منهم إلي سلاح الطيران.والشرطة والمضلات قد أدى ذلك إلى هروب كتيبة المظلات الإثيوبية عام1977.عندما أمرت بالتدخل في اريتريا.

*تولي مقاليد الحكم بواسطة الأثيوبيين ، خاصة من قبيلة الأمهرا.

*هجرة المواطنين الإرتريين.خاصة القادة السياسيين، الذين كانوا يطالبون بالاستقلال .مثل: عثمان صالح سبي ، إدريس محمد آدم، إبراهيم سلطان، لجأ معظمهم إلى القاهرة.

بدأ الشعب الآرتيري ، التفكير في إعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة الأثيوبية [1] .

---

* ظهرت اريتريا كوحدة مستقلة بذاتها بعد أن كانت تابعة لإمبراطورية الحبشية (أثيوبيا) ، حينما وقعت معاهدة (أديس أبابا) في سنة 1996 م، التي حددت الحدود الحبشية مع اريتريا على أساس الحد الفاصل بينها.

في سنة 1930 م أصبح هايلي سلاسي إمبراطورا لإثيوبيا ، التي انضمت إلى عصمة الأمم في السنة التالية ، وفي سنة 1936 غزت إيطاليا أثيوبيا ونفي الإمبراطور إلى بريطانيا ، وكانت بريطانيا قد عدت اريتريا جزء من مستعمرات ايطاليا، وبعدها هزمت القوات البريطانية و الإثيوبية ، القوات الإيطالية سنة 1941 ، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة حتى توقيع الإتفاق الأنجلو – أثيوبي في ديسمبر سنة 1944م.

1 عمر يحي أحمد ،مرجع سابق،ص 02.

إن عبارة نزاعات الحدود تحمل معان مختلفة فهي تعرف بالخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر، إما سبب الرغبة في التوسع و إما بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية ويرى بعض الكتاب بأنها الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر إما بسبب الرغبة في التوسع و إما بسبب ظهور موارد معدنية أونفطية، أو تلك الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين [1].فبعد سقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا في 12 سبتمبر 1974 م ومجيء العسكر بقيادة الجنرال(أمام عندوم) (منجستو هيلا مريام) .ليقيموا نظاما جمهوريا ماركسيا ساهم الإتحاد السوفياتي بدعمهم بكل ما لديه من عتاد عسكري و خبرة أمينة على الرغم من التحديات التي واجهتها الثوار الإرتيريين، وعلى وجه الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة و قساوة و شدة الحمالات لمتلاحقة التي كانت تتبنها القوات الأثيوبية العسكرية ضدها، لكنها استمرت بعمليات المقاومة إلى أن انهار نظام منجستو سنة 1991 بانهيار المنظومة الشيوعية كلها ، حينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين لنظام منجستو بقيادة (ميليس زناوي) على أديس أبابا، وسيطرت جهة تحرير الشعب الإريتري بزعامة (إسياس أفوركي)على العاصمة الإريتريةَ (أسمرا) بدعم وبمشاركة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و تم الإتفاق على إجراء استفتاء حول استقلال اريتريا ، وفي 25/23 أبريل سنة 1993 أجرى استفتاء شعبي اختار فيه الناخبون الاريتريون الاستقلال، وفي 03 مايو 1993 اعترفت إثيوبيا بسيادة اريتريا واستقلالها ،و قد أقيمت في اريتريا بعد الاستقلال حكومة انتقالية لمدة أربع سنوات ،و انتخب (أفوركي) رئيسا للجمهورية . انقسمت الآراء حول هذه القضية إلى مسارين:

*ترى معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة. خاصة من قبيلة الأمهرا بأن استقلال اريتريا كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة.

*منهم من يرى بأنه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الإتفاق على منح أثيوبيا منفذ على البحر يمنحها ميناء (عصي) بدلا من الاكتفاء فقط بتسهيلات لاستخدامه .وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.

شهدت الفترة من مايو 1998 إلى يونيو 2000 .حروب بين إثيوبيا و اريتريا بسبب الخلافات الحدودية بين بلدين وقد تسببت الحرب في خسائر بشرية قدرت بمئات الآلاف من الطرفين.

في 25 مايو 2000 أعلنت أثيوبيا أن الحرب انتهت إذا تمكنت القوات الأثيوبية من السيطرة على ما يشكل ربع الأراضي الإريترية ، في 18 يونيو 2000 وافق الطرفان على التفاوض

[1] عمر سعد الله ، **الحدود الدولية (النظرية و التطبيق)** ، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2007،ص 100.

ووقعت اتفاقية الجزائر في 12 ديسمبر 2000 التي أنهت رسميا الحرب بين البلدين وقد نصت الاتفاقية على تشكيل منطقة أمنية مؤقتة على الحدود بين اريتريا و إثيوبيا [1] .

***أسباب الصراع الآرتيري – الأثيوبي**

تعرف الصراعات الدولية المنجرة عن مشاكل و نزاعات حدودية على أنها ذلك التعبير عن اختزال معتاد يقصد به إدعاءات متعارضة للدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود التي تفصل أقاليمها، و بالتالي فهي لا تختلف من حيث طبيعتها عن غيرها من النزاعات الدولية سيما بعد أن عرفتها بعض الاتفاقيات الحدودية بأن النزاعات التي يختلف الأطرف المتنازعة فيها على مسألة قانونية،وحظي مثل هذا المعنى لنزاعات الحدود تأييد فقهاء المذهب الموضوعي في القانون الدولي ، كالأستاذين (كلسن و كنز) الذين يعتبران أي نزاع بين الدول هو نزاع قانوني طالما أنه يتعلق بإحدى قواعد القانون الدولي [2] .

على الرغم من العلاقات الشخصية التاريخية الوطيدة بين كل من الرئيس الاريتر ي (أسياسي أفوركي) ورئيس وزراء الأثيوبي (ميليس زياوي) الذين جمعتهما حرب واحدة اعتليا سويا فيها سدة الحكم في كلا البلدين ورثيا معا كل المسائل المعلقة باستقلال ارتريا ومتقبل علاقتها بأثيوبيا، و ذلك بموجب اتفاقيتي أغسطس / أي سنة 1991م ، وأغسطس / أي سنة 1993 م ،اللتان أكدتا على التعاون بينهما في المجالات سياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين، و منحهم الجنسية المزدوجة وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والتعاون في مجالات الدفاع و الآمن النقل والمواصلات ومنح أثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإريترية، إلا أن الخلافات بين البلدين سرعان ما بدأت تتفاقم بفعل عوامل عدة منها:

1 مشكلة الحدود:

بدأت اريتريا تطالب بترسيم الحدود بينها و بين أثيوبيا إلي خططها الاستعمار الإيطالي خاصة أن هذه لمناطق تضم إمتدادات سكانية لشعب اريتريا في أثيوبيا، هي القومية التجرية التي فرض (أساسي أفورقي) لغتها (اللغة التيجرية) ، لغة رسمية لبلاده ، بدلا من العربية وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال عدة الأراضي، التي كانت الحكومة الأثيوبية في سنة 1997 قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها لها، أما أثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي حرمانها من المنافذ البحرية،على الرغم من مساحتها الشاسعة ، يعد سبا قويا لشن الحرب على اريتريا نظرا

[1] عمر يحي أحمد ، مرجع سابق ،ص 03.

[2] عمر سعد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي، منفذا بحريا وحيد لوارداتها ومنها النفط ، ومن ثم تسعى للحصول على ميناء(عصب)الآرتيري،أو أيَ منفذ لها عبر البحر الأحمر، يخضع لسيطرتها.

2 الأسباب الاقتصادية :

كانت من أسباب الصراع الاقتصادي ، الذي بدأ خلافا حول الحدود بين البلدين، إصدار اريتريا عملة وطنية خاصة بها (ناكفا)، لتحل محل العملة الأثيوبية (الير)، التي كانت تستعملها (أسمرة)، لدعم استقلالها لاقتصادي، فبدأ العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت أثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة رفضت مساعي اريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الأثيوبية ، بحجة اختلاف السياسات المالية الاقتصادية المتبعة في البلدين وأوقفت (أديس أبابا) استعمال الموانئ الإريترية، ماعدا ميناء عصب، تحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الإريتريين من حصيلة الجمارك ، ومصاريف الشحن و غيرها من الخدمات، كما جعلت أثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية و لم تعترف بالعملة الإريترية تسوية تعاملاتها مع (أسمرة)، وألغت رحلات شركة الطيران الأثيوبية إلى الأخيرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار ، وهذا ما رفضته اريتريا ، فضلا عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود، و الرسوم على البضائع ، التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة أو تنتجها أثيوبيا فقط.

3 الأسباب السياسية:

تتلخص في الآتي:

*التنافس بينهما على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي و قيادة المنطقة ، ومجموعة القادة الجدد التي تشكلت في إثيوبيا و اريتريا.

*نية إثيوبيا على إسقاط (نظام افوركي) و إزاحته من الوجود ، لأنه في نظرها هو المسؤول الأول عن قصير الأزمات في المنطقة. كيف كان حليفا و تحول إلى منافس ثم عدو؟

*إصرار إريتريا على عدم استقرار أثيوبيا و دعمها للمعارضة الأثيوبية.

*محاولة كلا من أثوبيا واريتريا على تقدم نفسه كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها.

* الصراع بين أثيوبيا واريتريا هو ليس صراع حدود بل صراع وجود لأن كل منهما يستهدف وجود الآخر.

*أسباب خارجية ، وهي تتعلق بالصراع الدولي و تعارض مصالح القوى الإقليمية و الدولية.

* أسباب جغرافية تتعلق بعملية الحصول على المنافذ البحرية والإطلال على العالم الخارجي.

نتائج الحرب الاريترية الأثيوبية:

*أفرزت حالة من عدم الاستقرار الإقليمي القرن الأفريقي سبب الحروب العسكرية.

*انقسام إثيوبيا و قيام دولة اريتريا، و أصبحت أثيوبيا دولة حبيسة ليس لها منافذ بحرية .

*مكنت العديد من القوى الخارجية بالتدخل في الصراع.
*عملت على إحياء بذور الصراعات البيئية في منطقة القرن الإفريقي.
*أثرت على توجهات بعض الجماعات في الدول الإفريقية المطالبة بالانفصال كما حدث في السودان.

الحلول المقترحة كل الصراع الاريتري الأثيوبي:

*حل جميع الخلافات بطرق سلمية و تناسي الخلافات التاريخية السابقة.
*إقامة اتحاد كونفيدرالي رالي بين اريتريا و أثيوبيا.
*جعل مناطق الحدود مناطق للتكامل بين البلدين.
*عودة اريتريا إلى إثيوبيا كدولة واحدة وفقا لرؤية جديدة متفق عليها بين الطرفين.[1]

المطلب الثاني: تطورات الصراع الإثيوبي الآرتيري وجهود التسوية الجزائرية

في كلم ته الافتتاحية تحدث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن الإرهاب وعن نزاعات ومشاكل إفريقيا ، من خلال اتفاقية أيفيان 1999 لمكافحة الإرهاب، أكد ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية لوضع حد للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي:وطرح على القادة الأفارقة نية الجزائر في القيام بالوساطة، وبعد تفويض قادة إفريقيا للجزائر القيام بذلك نصا و مشافهة بدأ السيد عبدالعزيزبوتفليقة ينتقل بين الوزير الأول الأثيوبي "ميليس زيناوي"والرئيس الاريتري "اسياس افوركي" للتخفيف من حدة التوتر بين الوفدين ومعرفة شروط كل طرف وانتهى المؤتمر ولم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل أثيوبيا واريتريا وفقرة من البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع في القرن الإفريقي، وضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك.

لكن الشيء الأهم بالنسبة للجزائرهو موافقة الدول الإفريقية لهذه الوساطة خصوصا وإن الجزائر في بداية الطريق للخروج من أزمتها إضافة إلى قلق بعض الدول إزاء هذا الدور لما تتصور بداهة أولويتها في القيام به نظرا للقرب الجغرافي مثل ليبيا حتى وإن لم يظهر ذلك في سلوك السيد معمر القذافي، فإن الرئيس المصري انسحب مبكرا من المؤتمر بعد أن تبقى من دور الجزائر في القيام بذلك، وهذا لمحاول ـة إفشال المؤتمر وبالتالي إفشال دور الجزائر في القيام بهذه الوساطة، أما المغرب فإنها قلقة من أداء هذه الوساطة في الوقت الذي يسعى فيه مع فرنسا والأمين العام للأمم المتحدة وإلى حد ما مع أمريكا من أجل تحييد الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، وأي نجاح للجزائر في هذه الوساطة التي فشل بها الأوروبيون الأمريكيون، قد بلغت انتباه المجموعة الدولية لاستعادة الجزائر لدورها في إفريقيا، وهذا علاوة على أن للطرفين المتنازعين كانا يشكان في قدرة الجزائر على إنجاح وساطتها لوق ف الحرب

[1] عمر يحي أحمد ،مرجع سبق ذكره،ص 12.

نظرا لأزمتها الداخلية التي تتضح معالمها وتجاهها بشكل حاسم، وهي تقريبا النظرة نفسها التي كانت سائدة في معظم ربوع العالم، ولكن الجزائر وجدت في ذلك فرصة لتثبت المجتمع الدولي أنها بدأت تتعافى من أزمتها هي تستعد لاستعادة دورها في إفريقيا، وهي تدرك صعوبة إدارة هذا النزاع المعقد في خلفياته وعلاقات أطرافه عبرتاريخ طويل من الحروب ومن جديد تستعمل الجزائر البوابة الإفريقية للبقاء والتخاطب مع العالم، وتسجل عو دتها على مسرح الأحداث.[1]

لقد كان السبب الطاغي على الصراع بين الدولتين هو الصراع الحدودي الذي شهد بين الطرفين المتنازعين على عدة مراحل، حيث كان ثم تجدد وتواصل، فشوهد إقبال اريتريي على التعدي على الحدود الأثيوبية والتوغل داخل منطقة (بادمي)، واستولت من خلالها على بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها، ومنذ ذلك الوقت اتصل الأمين العام للأمم المتحدة فورا بزعيمي البلدين وحثهما على ضبط النفس وعرض المساعدة في حل صراع بشكل سلمي طلب من السفير "محمد سحنون" (الجزائر) مبعوثه الخاص في أفريقيا أن يساعد في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك.[2]

وترجع خلفيات هذا النزاع إلى خروج المستعمر الإيطالي من اريتريا تحت ضغط الحلفاء سنة 1947م ومساعدة القوى الكبرى لأثيوبيا التي تدعي أن إريتريا امتداد طبيعي لها وإلى مصادقة الأمم المتحدة على المشروع الأمريكي سنة 1952 الذي أوصى بأن يصبح لإريتريا استقلال ذاتي ضمن فيدرالية مع أثيوبيا، وهو ما رفضته اريتريا، وأدى إلى اندلاع الثورة الاريترية، أما إثيوبيا فقد جعلت من ذلك خطوة أولى لتأتي الخطوة الثانية عام 1962 أين تم ضم اريتريا كليا لأراضيها، ومن هذه الأحداث أن فصول التاريخ الساخن بين الأثيوبيين والاريتريين، أين سعت كلا من الدولتين إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من المناطق الحدودية باعتبارها جزءا من أراضيها، وهكذا فإنه على الرغم من خمود نيران الصراع العرقي في تلك المنطقة باستغلال اريتريا عن إثيوبيا في 1993، إلا أن تلك النيران أبت إلا أن تخلف وراءها نظيرة لها أشد ضراوة، هي نيران حرب بين دولتين متجاورتين: تختلفان حول تعيين الحدود بينهما.[3]

---

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي**، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت 2004،ص 41.

[2] مروان بوعزت، حضرت علماوي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، 2013/2012،ص 24.

[3] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،دون ط، ص 56.

برزت العديد من الأحداث والتطورات، حيث دفعت بالرئيس الآرتيري إلى طلب تشكيل لجنة مشتركة لدراسة هذه الأوضاع و اقتراح الحلول المناسبة، إلا أن هذه اللجنة لم تنجح في مهامها، الشيء الذي أدى إلى اندلاع الجولة الأولى للحرب على إثر إطلاق القوات العسكرية الأثيوبية النار على الوفد العسكري الآرتيري المفاوض يوم 1998/05/06 ، ثم تصاعد حدته بعد إعلان البرلمان الأثيوبي الحرب الشاملة على أريتيريا يوم 1998/05/13، وفي خضم استمرارهذا النوع تدخلت عدة وساطات إفريقية وعربية وأوروبية، و تبعت هذه الجولة جولتان للحرب في 1999 واهتمت لها منظمة الوحدة الإفريقية في القمة ال 34 ببوركينافاسو برئاسة يليز بومباوري، لكنها لم تستطع الحد من شبح الحرب، ليأتي انعقاد القمة 35 بالجزائر والحرب مشتعلة بين البلدين، وكانت نهاية القمة وضع المؤتمرون وثيقة ثانية بعد تلك التي وضعت في القمة السابقة، وعرفت بإجراءات وضع إنفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي الايرتيري، وتم قبول هذه الوثيقة من طرف أريتيريا و وقعت عليهابينما وافقت عليها أثيوبيا مبدئيا ولم توقع عليها بحجة دراستها في أديس أبابا والرد عليها لاحقا ولذلك كلفت القمة الإفريقية الرئيس الجزائري لمتابعة الوساطة لتسوية النزاع سلميا، هو الأمر الذي كانت تبحث عنه الجزائر، ولذلك أولته اهتماما بالغا حيث شكلا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وفدا مفاوضا رفيع المستوى يرأسه السيد أويحي وزير العدل آنذاك، كممثل شخصي للرئيس في المفاوضات، وبلغت هذه المهمة الصعبة ثلاثة جولات، آخرها كان انتقال رئيس منظمة الوحدة الإفريقية بوتفليقة لحث البلدين على التوقيع على اتفاق إطلاق النار، خصوصا بعد اتساع نطاق الحرب بين البلدين، وكادت أن تفشل الوساطة الجزائرية، ونرجع الصعوبة المفاوضات إلى تمسك كل طرف بموقفه، فاريتريا ترى ضرورة وقف إطلاق النار ثم الشروع في المفاوضات، أما أثيوبيا، فكانت ترى ضرورة توضيح كل شروط وتقنيات التسوية قبل وقف إطلاق النار، ووصل الأمر إلى حد الانسداد ونتج عنه توسع الحرب.[1]

هكذا استطاعت الجزائر أن تستغل انعقاد مؤتمر القمة وأن تكسب الصوت الإفريقي إلى جانبها، حيث عبر رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم لما تقوم به بعض الدوائر الدولية من الإصرار على تشويه صورة بلد لم يعد يعاني من المشاكل الأمنية، كما أدى استغلال القمة القيام بدورالوساطة من أجل التأكيد شيئا فش يئا بعودة الجزائر إلى مكانتها الريادية في إفريقي كما دعمت الجزائر الطرح الليبي فيما رخص إعادة مراجعة القانون التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وإدخال آليات جديدة عليها، بما يواكب لتغيرات والتحديات الجديدة إفريقيا وعالميابذلك الإسهام وبنجاح الجزائر في وساطتها والتفاتها أكثر إلى المشاكل الإفريقية تكون

[1] محمد بوعشبة،مرجع سابق ، ص ص 141،151 -

قد عادت إلى مكانتها الريادية في إفريقيا ومن ثم عززت هذه المكاسب بمشاركتها الفعالة في القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية بمدينة سرت باعتبارها رئيسة المنظمة.[1]

المطلب الثالث: النظرة الجزائرية لوقف إطلاق النار

إن سعي الجزائر لحل هذا النزاع عن قوة إرادتها وفق منهجها المتصور للصراعات الإفريقية، من خلال هذا المنهج حاولت الجزائر الحد من غرور انتصار أثيوبيا والرفع من يأس هزيمة اريتريا فجاء تصورها متجاوزا لذلك محاولا لم الشمل، مضيفة أن إفريقيا في النهاية هي الخاسر الأكبر على أساس أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل وتؤدي إلى تعميق تأخرها وتبعيتها للخارج، وإن الحوار والالتزام بالمبادئ الإفريقية والدولية هما السبيل الأنجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية، وفي ذات الوقت المحافظة على استقرار القارة.

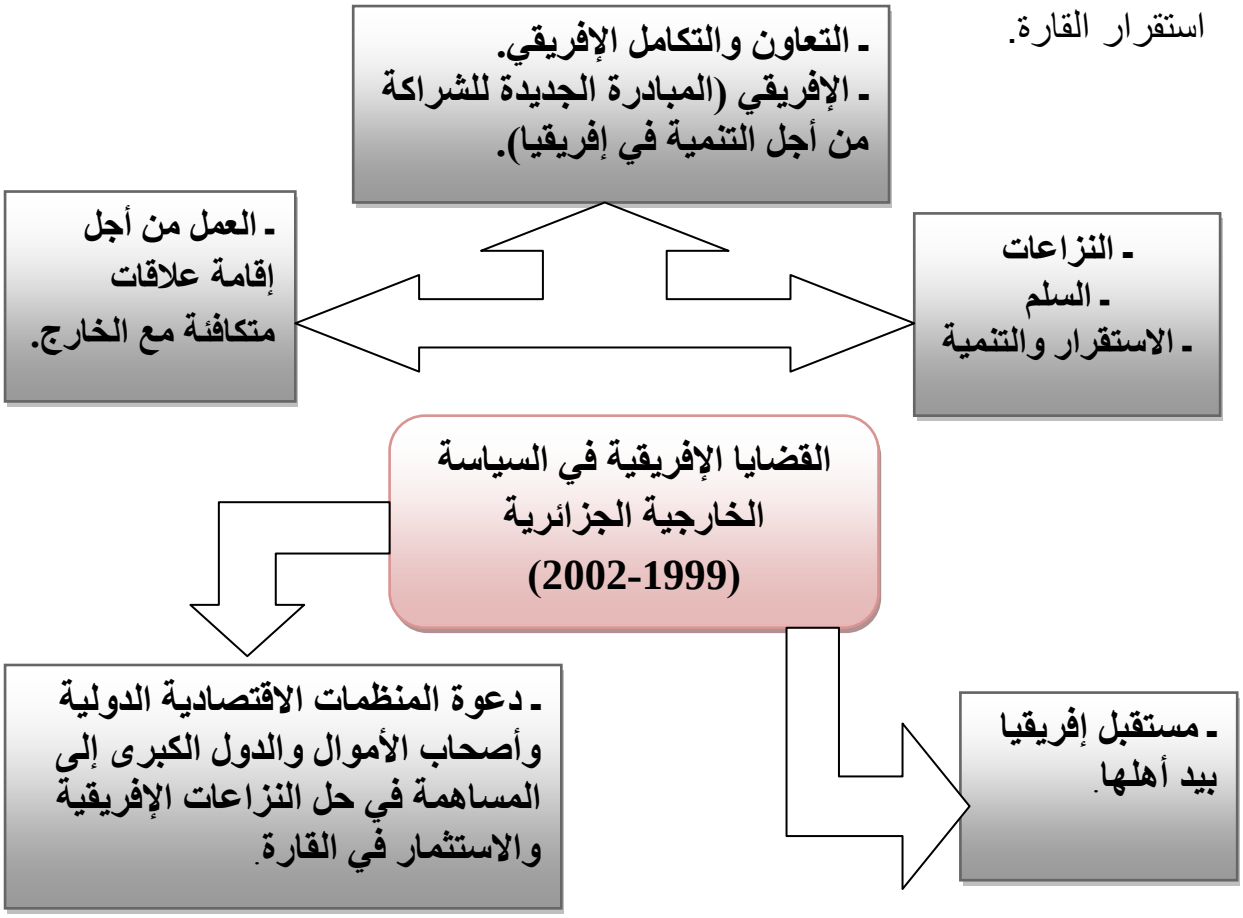

–تصور الجزائر لمعالجة المشاكل الإفريقية في عهد الرئيس بوتفليقة–

[1] سليم العايب ، مرجع سابق، ص106.

وفي تصورها النزاع ، حاولت الربط بين الدبلوماسية و الضغط مستعينة في ذلك بثقل الاتحاد الأوروبي وخاصة النفوذ الأمريكي من خلال معايشة تطور النزاع في علاقته بالوساطة لحظة بأخرى إلى درجة أن الرئيس بوتفليقة قال قبل التوقيع :" ... لن اطمئن حتى يوقع الوزير خارجية إثيوبيا وايرتيريا على الاتفاق ..." بل إن الجزائر مارست الضغط أكثر من الدبلوماسية قبل و حتى توقيع اتفاق وفق إطلاق النار.

وسعيا في هذا الطريق يجدر التصور الجزائري من العواقب في حالة عدم الالتزام بالاتفاق و هاجس الشك الذي كان دائما عتبة أمام مجهودات البشرية، فإفريقيا غالبا ما تعودت على الخيرات أمام اتفاقيات سلام أبرمت و سرعان ما أنكرت ،لذلك نفهم القول الإثيوبي الذي جاء مطمئنا وردا على الرئيس بوتفليقة ، فقد ذكر وزير خارجية إثيوبيا "سيوم مسفين " بعد التوقيع على الاتفاق بان بلاده ستحترم الاتفاق ، وان حكومته و شعبه لن يخيبا آمال منظمة الوحدة الإفريقية ، وأن أفضل طريقة لتقديم العرفان و الشكر لرئيسها عبد العزيز بوتفليقة هي العمل على إقرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي .

مواقف الطرفين من الوساطة :

حاول الطرف المنهزم ايرتيريا من خلال وزير خارجيته " هايلي ولند ساي " تبيان أن هناك أهمية يكتسبها الاتفاق سيما وأن توقيعه جرى بالجزائر التي عرفت بمواقفها الشجاعة حيال القضايا الشائكة بالقارة السمراء ، على العكس من وزير خارجية إثيوبيا، لان نظيره الآرتيري متفائل بعد التوقيع على الاتفاق، مؤكدا أن المرحلة التي وصلت لها المفوضات تمثل مرحلة الحل السلمي الذي يعد أفضل بكثير من الحل العسكري ، مرحلة بدأت عناصرها تتجسد منذ ماي 1998، لذلك قبلت بشروط تمس سيادتها الترابية بسبب تواجد القوات الإثيوبية هناك حيث نشرت الأمم المتحدة قوة داخل ترابها (منطقة أمنية) للفصل بين القوتين المتحاربتين من فسح المجال للقوات الإثيوبية بالانسحاب باطمئنان .[1]

لقد كانت الجزائر في هذه الوساطة تهدف إلى فك الحصار الدولي واستعادة نشاطها في الخارج في علاقتهما بالأزمة الداخلية، وهي فعلا المحاولة التي رأى فيها العالم إشارة إلى عودة هذا البلد للساحة الدولية من جديد بمنهج أخر يتعاطى مع كل الفلسفات،ولقد أكد المراقبون الدبلوماسيون أيضا في الجزائر، وخارجها على أن الفضل في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يرجع إلى الرئيس بوتفليقة شخصيا ، وهو ما أكد عليه الحاضرون في حفل التوقيع .[2]

[1] محمد بوعشية ،مرجع سابق،ص ص 191 ، 193.

[2] إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة بادراه شؤون الإعلام . جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة 2016 .www.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/ background. Html

المطلب الرابع : جهود الدبلوماسية الجزائرية و توقيع اتفاق السلام

وقع اتفاق السلام بين إثيوبيا اريتريا في الجزائر العاصمة خلال حفل كبير حضرته وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت"و الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، ومن شان هذا الاتفاق الذي التوصل إليه بعد مفوضات شاقة استغرقت أشهرا طويلة إن يوضع حد للحرب التي استمرت أكثر من عامين و أوقعت عشرات الآلاف من القتلى و أسفرت عن نزوح 3.1 مليون شخص غيرأن رئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" قال :أخيرا إن اتفاق السلام هذا لا يفترض بضرورة تطبيع العلاقات بين أسمرة و أديس أبابا ، ومن جهته قال وزير الخارجية الآرتيري " علي سيد عبد الله " للشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية) قبل مغادرته أسمرة أن الاتفاق الذي سيوقع في الجزائر أسقطت منه كلمة حل سلمي " شامل " نظرا للنبات العدائية لأديس أبابا.

و بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة و المجموعة الدولية إلا أن الصراع عاد من جديد بين اريترياو إثيوبيا في 12 ماي 2000 م ،وفي الوقت نفسه فان محادثات الوساطة بين اريتريا و التي أجريت تحت رئاسة وزير العدل الجزائري والمبعوث الخاص للرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية التي استأنفت في الجزائرفي 30 ماي،وأسفرت هذه المحادثات عن توقيع اتفاق عمليات القتال في 18 جوان 2000 م بين إثيوبيا واريتريا من قبل وزيري خارجية البلدين تحت إشراف عبد العزيز بوتفليقة، بوصفه الرئيس آنذاك لمنظمة الوحدة الإفريقية،وأجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي "رينوسري" وممثل الولايات المتحدة "انتوني ليك ".

وألزم اتفاق الطرفين بوقف فوري لعمليات القتال، وأكدت الأطراف من جديد أيضا قبولها لاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية و منهجيات تنفيذه ، ووفق الاتفاق طلب الطرفان من الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية أن تنشا قوات حفظ سلام للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق .

وأسفرت المحدثات التي تولى الوساطة فيها الرئيس الجزائري بوتفليقة عن توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين إثيوبيا و اريتريا .

وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الأمين العام الذي تحدث آنذاك بالاتفاق ووصفه " بأنه انتصارا لصوت العقل و لقوة الدبلوماسية و للإدراك بان لا البلدان و لا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى و يوم آخر من الصراعات " ، وقال الأمين العام " إن الأمم المتحدة و المجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق مع الطرفين لضمان تنفيذ اتفاق 18 تموز/ يوليه والاتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم و بدء العمل في إعادة الإعمار "، و أكد أن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا واريتريا سوف تنجز مهامها بسرعة. و قال

" إن لدينا مهمة يجب القيام بها و سنقوم بها بفعالية و كفاءة ثم بعدئذ سننسحب "ووجه الأمين العام الذي زار إثيوبيا واريتريا قبل توقيع الاتفاق الاهتمام إلى الأزمة الإنسانية التي تواجه البلدان ".

وبتوقيع اتفاق السلام في 12 ديسمبر 2000 م ،تعهد الطرفان "بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما "والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد أي منهما و بين جملة أمور يتطلب أيضا الاتفاق على إقامة لجنة محايدة للحدود لترسيم وتحديد حدودالمعاهدة الاستعمارية، وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصيرالطعون من أي من الجانبين ، وطلب بتحقيق مستقبل في أصول الصراع .[1]

ومن خلال تلك الحرب بين الجارتين أثيوبيا إريتريا تدخلت الجزائر لحل هذا النزاع لتتواصل الجهود حتى توقيع إتفاق السلام في 12 ديسمبر 2000 بقيادة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة آنذاك، تحت غطاء منظمة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه نقول أن الجزائر نجحت في إدارة هذا النزاع (الأثيوبي الإريتري)، وتمكنت من الخروج من قوقعتها لتبرزمرة ثانية، لكن نطرح سؤالا هنا، هل ستكون هذه المحطة لنجاح الدبلوماسية الجزائرية هي الأخيرة لتتراجع وتبقى حيادية بدون تفاعل مع قضايا العالم ؟ ومن جهة أخرى هل هناك قيادات أخرى قادرة على المضي بالدبلوماسية الجزائرية إلى الانفتاح والتفاعل مع القضايا الإفريقية ؟

[1] مروان بوعزة،مرجع سابق، ص ص 56 ، 57 .

الفصل الثالث:الجزائر وبعض القضايا في إفريقيا

تمهيد:

الدبلوماسية الجزائرية تمكنت منذ **1999**من كسر طوق العزلة المفروضة على بلادنا خلال عشرية الإرهاب، ونجحت في استعادة مكانتها الطبيعية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تميزت بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، وساهمت بذلك في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية من جهة، والتي تواجه إفريقيا من جهة أخرى، وبشكل خاص ركزت على تسوية النزاعات وحلها و يتضح ذلك جليا في قضية الصحراء و مالي.

المبحث الأول : دور الجزائر في القضية الصحراوية

منذعهد الرئيس الراحل هواري بومدين- رحمه الله- والجزائرتعمل لصالح الشعب الصحراوي ولصالح قضيته قصد إبرازها و تسجيلها كقضية مهمة في منظمة المم المتحدة من أجل الظفر باستقلالها عن طريق استفتاء شعبي يحدد رغبة الشعب الصحراوي.

المطلب الأول : مسار قضية الصحراء الغربية

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عددا من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية، وتظهر أهمية المشكلة من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي ومحاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة التراب الوطني لأقطار المغرب العربي عامة عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الاسبانية المباشرة ح ينياً أو عن طريق المعاهدات والمواثيق التي فرضتها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر، إن نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربي بعد سقوط الدول العربية الإسلامية في الأندلس والتي كان المغرب العربي السند القوي لها منذ بداية تأسيسها عام **714**م وحتى سقوطها عام **1492**م تظهر لنا بأن الدول الأوربية كانت تخشى قوة المغرب ووحدته، ولهذا السبب فأن هذه الدول تبنت إستراتيجية خلق التنافس والصراع بين أبناء البلد.

أولا: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي ع بو تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافيق أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل.وقد ظهرت المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والاسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله عام **1956** تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء.[1] ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لاسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف

[1] إبراهيم ولد الشريف، **العلاقات الجزائرية المغربية، رسالة ماجستير**، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، بغداد، **1998**،ص **25**.

إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي انزل بالقوات الاسبانية خسائر كبيرة.[1]

وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) وأصبحت عائد يق هذه المنطقة إلى الجزائر وعائد يق الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخي للازمة بين البلدين خاصة وان المنطقة مهيأة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذي أخذت أثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجيق البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، إذ وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب أخر فأن الجزائر أخذت تشكك في صدقيه النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا.[2] لقد كان تخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام **1957** وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام **1974** بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر قد جعل من إقليم الصحراء المغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية-الجزائرية خاصة، وان إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله مع الأخر قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا و جبهة البوليساريو.

ثانيا: أطراف النزاع حول الصحراء الغربية

يدورالنزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا واسبانيا وحركة البوليساريو وهي الأطراف المباشرة. وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. وان لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع المباشرة:

1- المغرب: بعد حصول المغرب على استقلاله عام **1956** وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني و طرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب. [3] إن هذه الاتفاقية أبقت أكثر من نصف أراضي المغرب محتلة من قبل اسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

---

[1] عبد الله هداية، **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي، ع**5**، **1979**، ص**125**.

[2] صلاح الدين حافظ، حرب البوليساريو، دار الوحدة، بيروت، **1981**، ص ص ،**46**،**45**.

[3] عبد الله هداية ، مرجع سابق ، ص **126**.

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي المغربية واتخذت هذه المطالبة اسلونا سلمياً ومن خلال الوسائل الدبلوماسية والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية والجامعة العربية. وكان هناك إجماع وطني داخل المغرب والصحراء على ضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا ما لاتريده اسبانيا حيث عملت على خلق الفرقة والفتنة من خلال تعيينها رموزاً صحراوية لإدارة الإقليم. وبموجب اتفاقية مدريد **1957** أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء وإناطة إدارتها إلى إدارة مشتركة مؤقتة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة.

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعائديه الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

أ. **من الناحية التاريخية**: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.

ب. **من الناحية القانونية**: فأن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء.

ج. **من الناحية الإدارية**: فأن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

د. **من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** فأن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.[1]

ويمكن القول إن موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية.

2- الجزائر: لقد خاضت الجزائر والمغرب نضالاً مشتركاً ضد الاستعمار الفرنسي والاسباني ووقف المغرب إلى جانب الجزائر في كفاحها من اجل الاستقلال الذي نالته عام **1962**. ولم يثر المغرب مسألة الحدود مع الجزائر بعد الاستقلال. إلا أن مشكلة الحدود بين البلدين أخذت تتأثر بين فترة وأخرى.

[1] جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، **1987** ، ص **60**.

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وإيديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام **1975** والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا وان حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله. [1] ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على م مر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على **400** كم في حين تكون المسافة أكثر من **1600** كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فأن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام **1963**. [2]

3- موريتانيا: يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف أحيانا إلى التحالف مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالإقليم الصحراوي وبالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على إن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني.

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد إن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام **1979** والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين.[3]

4- البوليساريو: ظهرت الحركة الوطنية في الصحراء في فترات متباعدة وهي تمثل نضال شعب الصحراء وآماله في تحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الفرنسية –الاسبانية. وكانت هذه الحركة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية المغربية التي قادت إلى استقلال

---

[1] مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب، **1996**، ص**23**.

[2] عبد الله هداية، مرجع سابق، ص ص ،**14**،**15**.

[3] ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، بيروت، **1997** ، ص **19**.

المغرب عام **1956**. وبعد ذلك تحولت الصحراء إلى قضية نزاع مغربي-اسباني، ولذلك كونت المغرب (جبهة التحرير والاتحاد) لتحرير الصحراء أولا ومن ثم ضمها إلى المغرب، واتخذت من الوسائل السلمية وسيلة لذلك من خلال إثارة القضية في المحافل الدولية وتحولت في عام **1967** إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية.[1]

لقد حصلت انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية تدعمها أطراف وتحالفات إقليمية حيث ولدت حركة البوليساريو عام **1973** بدعم من الجزائر وليبيا واستطاعت إن تصبح التنظيم الوحيد والممثل الشرعي لشعب الصحراء وقامت بعمليات عسكرية واسعة ضد المواقع العسكرية المغربية، وتطالب الحركة بحصول الصحراء على الاستقلال التام كدولة وتحظى بدعم سياسي وعسكري من قبل الجزائر وقد حصلت على موقع عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية.

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق واضطراب الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر تراجع خط الحركة سياسياً واتجهت نحو القبول بمبدأ الاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه، ولغرض تحريك مسار المشكلة التي أصبحت بعيداً عن الأضواء والاهتمام الدولي وتأكيداً لحسن النوايا أطلقت الحركة سراح **245** أسيرا مغربياً كانوا قد اسروا من قبل مقاتلي الحركة عام **975**. وبهذا يكون مجموع الأسرى المطلق سراحهم منذ عام **1975** وحتى آب **2003** أكثر من **1435** أسيرا.[2]

5- اسبانيا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام **1882** حاولت اسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوربيين إلى منطقة العيون. ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء إلى الأسباب التالية:

أ- التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المست عمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.

ب- ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.

ج- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها اسبانيا والاضطرابات أيام حكم الدكتاتور فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد.

---

[1] مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية،د د ن، د س ن ، دمشق، **1998**،ص **36**.

[2] جهاد عودة، مرجع سابق، ص**20**.

د- تضارب مصالح القوى الأوربية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوربي في شمال غرب إفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.[1]

المطلب الثاني : موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

بالنسبة للجزائر فقد جرى تقديم مسالة الصحراء الغربية قبل أي شيء آخر على أنها مسالة مبدأ ،وحال الصحراويين كما كان الحال لدى الجزائريين أنفسهم حيث يتم النظر إلى الصحراويين باعتبارهم ضحايا استعمار من حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير، "إنها مسألة إجلاء استعمار يجب أن يتم حلها، إن الكولونيالية التي تم طرحها من قبل المغرب قد نبتت من نهج وطني مغالي في الوطنية، وإن تلك الحجج التي تقوم المغرب بعرضها كتلك الابتهالات الدينية التي تتم باسم السلطان وغيرها هي ببساطة منطوية على مفارقة تاريخية ويتم تعزيز موقف الجزائر بالمراجع التي تشير إلى القانون الدولي، وإن الوضع بناء على ذلك، يتم النظر إليه باعتباره يتطلب تقديم قرار ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، و إلى أبعد الحدود نظرا لأن جميع اللاعبين المعنيين قد أبدوا موافقتهم على تنظيم استفتاء حول تقرير المصير ويشير " إسماعيل حمداني " وهو رئيس حكومة سابق ودبلوماسي سابق، قائلا: في العام **1988** وصل وفد مغربي شمل " إدريس البصري " إلى الجزائر لمقابلة السلطات الجزائرية وعقب الاجتماع، قاموا بإصدار بيانا مشتركا يؤكدون به على أن الحل المناسب بالنسبة لتحديد النتيجة هو أن يتم إجراء استفتاء دون فرض أية قيود.

وبموجب وجهة النظر الجزائرية، فإن الحقيقة القائلة أن المغرب قد قامت منذ ذلك الحين بمحاولة عرقلة عملية الاستفتاء وبطريقة تنسيقية بعل استحضارها كافة أنواع الأعذار لا يقدم تبريرا للتخلي عن هذا المبدأ، قد حافظت المغرب بشكل متصلب على موقف معارض للقانون الدولي، وبحسب كلمات أحد المسؤولين الجزائريين حيث يقول "إن مبدأ تقرير المص ير يعتبر حق مقدس، وسوف يقوم الغرب بدفع ثمن كبير بالنسبة لمصداقيته وشرعيته لو تمت التضحية بذلك المبدأ في سبيل الحل، وأما الأشياء الأخرى فهي لن يتم القبول بها من قبل الصحراويين مطلقا مهما كانت الضغوط الخارجية التي ستمارس عليهم، وسوف يتم إشغال المقاومة من جديد.[2]

لذا فالجزائرعبرت عن موقفها الواضح والصريح فكل المناسبات،وعلى جميع المستويات ولكل الشركاء ولغيرهم علنا وبالطرق الدبلوماسية، وأكدت رفضها الواضح لأية مساومة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال، ولقد قام المبعوث الشخصي للأمين

[1] محمد عايد الجابري، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **1987**، ص**87**.

[2] الصحراء الغربية، تكاليف النزاع: تقرير الشرق الأوسط رقم **65-11**،حزيران (يوليو) **2007**.

العام للأمم المتحدة اليد جيمس بيكر بزيارة إلى الجزائر في **05** ماي **2001**، وتباحث مع رئيس الجمهورية السيدعبد العزيز بوتفليقة ووزير الخارجية آنذاك السيد عبد العزيز بلخادم وسلمهم لمحة من التقريرالجديد للأمين العام للأمم المتحدة المتضمن الإتفاق ـ الإطار.*[1]

وبتاريخ **22** ماي **2001** بعث الرئيس الجزائري برسالة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مبعوثه الشخصي في الصحراء السيد جيمس بيكر، وقد تضمنت هذه الرسالة والمذكرة المرفقة بها، الرد الرسمي للسلطات الجزائرية على مقترحات الإتفاق ـ الإطار وبالرجوع إلى الرسالة المذكورة والمذكرةالدبلوماسية المرفقة، يتبين أن الجزائر، قدمت انتقادات شديدة لمضمون ومحتوى الاتفاق ـ الإطار ويمكن أن نوجز الرد الجزائري على مقترحات الأمين العام الأممي حول الاتفاق الإطار في النقاط التالية:

–إن الاتفاق ـ الإطار جاء ضد مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والمكرس أساسا في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **1514** الصادر في **14** فيفري **1960** وبعده في جميع لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن التي أعطت الحق لشعب الصحراوي في الكيفية التي يراها مناسبة لتقرير مصيره.

–إن الإتفاق – الإطار يحبذ فكرة ضم الصحراء الغربية إلى الإقليم المغربي، ويحضر الأرضية لهذه العملية.

إن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، وبعد نجاحه نوعا ما في تقريب مواقف الأطراف في " اتفاقيات هوستون التي أيدها الجميع، تراجعا للمهمة المسندة إليه وراح يعمل على استبدال مخطط التسوية باقتراح حل ثالث، يتمثل في الاتفاق ـ الإطار.[2]

وبناء على ذلك كانت الجزائر تصر على الدوام بأن نزاع الصحراء الغربية طرفان معنيان فقط هما: جبهة البوليساريو والجمهورية الصحراوية الغربية الديمقراطية والمغرب، أما موريتانيا والجزائر فهما مجرد طرفان لهما اهتمام فحسب، و تعتبر الجزائر طرفا له اهتمام

1* الإتفاق ـ الإطار: مقترح سياسي من قبل الممثل الأممي جيمس بيكر بخصوص إيجاد تسوية سياسية للنزاع حول الصحراء، يوقعه المغرب وجبهة البوليساريو بحضور شاهدين هما الجزائر و موريتانيا، وبضمانة دولتين ممثلتين بشكل دائم في مجلس الأمن هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبخصوص الأمين العام الأممي الذي يعرض وساطته ومساعيه الحميدة لمساعدة الطرفين على تنفيذ هذا الإتفاق.

أما فيما يخص الخطوط الأساسية لمقترح الإتفاق ـ الإطار الذي تضمنه تقرير الأمين، فنجده يقترح أن يمارس سكان الصحراء عن طريق هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية والسلطة الكلية على إدارة الحكم المحلي على أن تحتفظ الدولة المركزية المغربية بالسلطة الكلية على العلاقات الخارجية، بما فيها الاتفاقيات الدولية والأمن الوطني والدفاع الخارجي، بما في ذلك تعيين الحدود البحرية والجوية والبرية وحمايتها بجميع الوسائل الملائمة، وجميع الوسائل المتعلقة بإنتاج الأسلحة والمتفجرات وبيعها وحيازتها واستخدامها، والمحافظة على السلامة الإقليمية من أية محاولات انفصالية من داخل الإقليم وخارجه.

2 عبد النبي مصطفى، **استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر **1**، **2014/2013**.

لأن حدوث ذلك النزاع يتم عند حدودها، وبناء عليه يجب عليها أن تكون يقظة، فهي تنوي أن تعمل باتجاه التخفيف من التوترات بين المغرب والبوليساريو نظرا لأن هذا النزاع المستمر سيكون مضرا بالجزائر بفعل موقعها المجاور لمنطقة ذات صراع كامن ولأنه سيعمل على عرقلة إقامة علاقة لها مع أحد أهم الدول المجاورة لها وهي المغرب.

في أغلب الأحيان يقوم الجزائريون بإبراز الطبيعة العقيمة والعديمة الفائدة للروابط التي تقوم المغرب بلفت الانتباه إليها وهي عملية الربط بين قضية الصحراء الغربية والمسائل الأخرى وعلى وجه الخصوص مسألة تكامل واندماج الإتحاد المغاربي العربي، حيث تمت إعاقته بفعل ذلك الموقف الذي اتخذه المغرب، ففي معاهدة مراكش **1989**: هناك **36** تعاهدا متبادلا تغطي كافة نواحي العلاقات بين دول المغرب تم تطويرها وانجازها من خلال تشاور بين الدول صاحبة التوقيع على تلك المعاهدة وفي الوقت الحالي، قامت الجزائر بالتصديق على **29** تعاهدا من بين الـ **36**. في حين قامت المغرب بالتصديق على **5** منها فقط، ويعتبر الربط بين المسألتين أمرا خاطئا، فالمغرب في حقيقة الأمر، تسير بالاتجاه المعاكس لمصالحها الخاصة من خلال إعاقة قيام الإتحاد المغاربي العربي، فالنزاع القائم بين بريطانيا العظمى وإسبانيا حول جبل طارق لم يعمل مطلقا على إعاقة التكامل والاندماج الأوروبي.[1]

كما يجدر بالذكرأن الجزائراستعملت كل الوسائل الدبلوماسية الموجودة بحوزتها بهدف الدفع إلى الأمام بقضية استقرار الصحراء الغربية، فبفضل هذه الدبلوماسية الهجوميةاستطاعت الجمهورية العربية الصحراوية الحصول على اعتراف **74** دولة كانت من بينها في الفترات الأخيرة اعتراف ناميبيا سنة **1990**، كما تم التصويت من طرف الدول الإفريقية لصالح إنظمام الجمهورية الصحراوية المغربية إلى منظمة الوحدة الإفريقية في فيفري سنة **1982**، وهو الإنظمام الذي أصبح فعليا سنة **1984** ترتب عنه انسحاب المغرب من المنظمة، وفي إطار الأمم المتحدة، تشكلت أغلبية منذ **1979**، لكي تعمل على تمرير القرارات التي تتقدم بها الجزائر أوتوحي بها، فمن خلال المطالب الجزائرية المتتالية وعلى مر مجموعة من القرارا ت استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تكون اجتماعا عريضا لصالح فكرة مسار تقرير المصير للشعب الصحراوي، إلى حد أنه ومن خلال اقتراح يعلن أنه يريد الرد على الأمل الصديق لخمسة عشر رئيسا إفريقيا، وبشكل ملموس، فإن قبول المغرب بخطة السلام المقترحة من طرف الأمم المتحدة في **30** أوت **1988**، يبدو أنه يقدم القناعة أن مصير الصحراويين لن يتم

[1] الصحراء الغربية، تكاليف النزاع: تقرير الشرق الأوسط رقم **65-11**،مرجع سابق ،ص2.

افصل فيه بالرغم عنه وهكذا يبدو أن الجزائر قد أدت وبنجاح المسار الدبلوماسي الذي خطته لنفسها، على اعتبار أن الإجراء الأممي كان يبدو أنه يسير في الاتجاه المطلوب.

كما وضعت الدبلوماسية الجزائرية خطة ثانية كانت تبدو أكثر نجاعة، لأنها كانت ترتبط بتعبئة كل الدول المغاربية الأخرى وفي نفس الوقت من أجل قيادتهم باتجاه دفع المغرب إلى تغيير الوقف المغربي، من أجل تجسيد هذه النسخة الجديدة للتفوق الجزائري، فقد كان الرئيس الشاذلي ينطلق وهو يعاني من بعض المعوقات لأن سياسة القوة التي اتبعتها الجزائر من **1962** في المغرب العربي قد تركت آثارا، وبشكل خاص في تونس، أما فيما يخص العقيد القذافي، فقد كان شريكا لا يمكن تعويضه ولكن من الصعب التعامل معه، وكان هو الأول الذي تقدم أمام الدبلوماسية الجزائرية.[1]

في حين أن موقف الجزائر من ملف الصحراء الغربية لم يتغير، وهو ما أكده العديد من المسؤولين والدبلوماسيين الجزائريين عبر فترات مختلفة من الزمن.

يسود التوتر في العلاقات الجزائرية والمغربية منذ عقود، بسبب النزاع الذي افتعلته الجزائر حسب المغربيينبخصوص ملف الصحراء. حيث يشاع أنها قضية مفتعلة يريد من خلالها الجزائريون نفوذهم إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزال الحدود بين البلدين المغلقة من عام **1994**، كرد فعل السلطات الجزائرية على فرض الرباط تأشيرة الدخول على رعاياها بعد اتهام الجزائر بالتورط في تفجيرات استهدفت فندقا بمدينة مراكش.

وكما جاء على لسان عبد القادر مساهل في هذا السياق أن موقف الجزائر لم يتغير منذ أن سجلت قضية الصحراء عام **1963** لدى الأمم المتحدة ضمن قائمة الدول غير المستقلة وأضاف أن موقف الجزائر هو موقف الأمم المتحد، لأن كل اللوائح الأممية منذ **1963** تقول بأن الحل هو تقرير مصير الشعب الصحراوي عبر طرح الاستفتاء، وهو ما أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في تقرير له، أكد فيه ضرورة أن تكون هناك مفاوضات بين البوليساريو والمغرب إيجاد حل لتقرير مصير الصحراويين وفق لوائح المنظمة السابقة، لكن إجابات عديدة على هذه التصريحات تؤكد أن خلفية الجزائر أبعد من قرارات الأمم المتحدة وهذه الخلفية هي بالأساس توسعية على حساب الأشقاء في الحوار. وتصر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء، وتقترح كحل حكمت ذاتيا موسعا تحت سيادتها، بينما تطالب جهة البوليساريو بتنظيم استفتاء لتقرير مصير الإقليم، وطرح تدعمه الجزائر.

[1] مولود صويلح ،**محاضرة السياسة الإفريقية للجزائر** ، السياسية الخارجية الجزائرية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة جيجل.

يذكرأن قضية إقليم الصحراء بدأت منذ العام **1975**، بعد انتهاء تواجد الاحتلال الاسباني فيها لتتحول إجراءات بسط النفوذ المغربي على مجالها الجنوبي إلى معارضة مسلحة من قبل جبهة البوليساريو استمر حتى العام **1991**، وتوقف بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

وتأسست بعثة الأمم المتحدة إلى إقليم الصحراء المعروفة باسم (المينورسو) بقرار لمجلس الأمن الدولي رقم **690** في أبريل **1990**، مهمتها الأساسية حفظ السلام وإيجاد حل نهائي للنزاع، ورأى مجلس الأمن الدولي على التجديد لها سنة واحدة في شهر أبريل من كل عام.[1]

المبحث الثاني :أثر القضية الصحراوية على العلاقة بين الجزائر و المغرب

عرفت العلاقات بين الجزائروالمغرب تدهورا ملحوظا بعد سنوات من استقلال الجزائر، نتيجة خلافات على الحدود من جهة و القضية الصحراوية من جهة أحرى.

فالمغرب تقر بمغربية الصحراء، والجزائر تستنكر ذلك و تدعم الصحراويين وتعمل على جلب حق الاستفتاء.

المطلب الأول:العوامل الفاعلة في تطور العلاقات بين المغرب والجزائر

يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما، والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء خصوصا، لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فضلا عن العوامل الدولية، وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية، دون إغفال رواسب الماضي .

ويمكن تركيز هذه العوامل في النقاط الثلاث التالية:

1-المستوى التاريخي والأيديولوجي:

والذي يعود إلى اختلاف التطور التاريخي للبلدين، فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة ذلك أنه "مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال أفريقيا. ولأنه أيضا يتمتع ببنية داخلية تجمعها حاجة استعادة وحدة ماضيه ويحتل موقعا جغرافيا مطوقا للمغرب (...) بالمقابل فإن الجزائر، كوحدة سياسية، تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي وإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة إلى مأزق حاد، دواؤه الوحيد الذوبان في وحدة المغرب العربي [2]. وتبلور ذلك بوضوح في التمايز

[1] سياسيون جزائريون يعارضون دعم البوليساريو و السلطة تتمسك بخيرتها،جريدة العرب،العدد10107،ص 12،نشر في 2015/11/24.
[2] علي الشامي،الصحراء الغربية –عقدة التجزئة في المغرب العربي،ص 214،دار الكلمة ،بيروت ،1980،ص 46.

الذي عرفه كلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكي في المغرب وآخر جمهوري في الجزائر، وما استتبع ذلك من تنامي خوف مغربي من تمدد جزائري للهيمنة عليه لا سيما في ظل الحضور المتعاظم عربيا وإفريقيا ودوليا للجزائر .[1]وقد برز هذا بوضوح في مضامين الحرب الإعلامية الأيديولوجية بين البلدين مباشرة، بعد حرب الرمال سنة **1963** حيث اعتبر العاهل المغربي أن طبيعة النظام الذي اختارته بلاده هي التي تقلق الجزائر، واعتبرت الجزائر أن الاشتراكية هي التي تقلق المغرب، [2]كما يفسر هذا العامل أحد الأسباب التي كمنت وراء الدعم الجزائري لبعض فصائل المعارضة المغربية.

2-الخلاف الحدودي:

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة لالة مغنية **18** مارس/ آذار **1845** إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة إيسلي في **14** أغسطس/ آب **1844** بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري.وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (أي منطقة تيندوف) في وضعية غامضة. وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في **1901** و**1902** كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي. ومنذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها تؤجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو/ تموز **1962** ويتجدد طرح المشكل.وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر/ تشرين الأول **1963**، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول من نفس السنة،حيث تقدم المغرب نحو منطقة تيندوف وفشلت المفوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول بين المغرب والجزائر

[1] علي الشامي ،نفس المرجع السابق، ص **216**.

[2] عبد القادر الأعرج ، السياسة المغاربية في المحيط المغاربي **(1956 - 1994)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، ، كلية الحقوق، الرباط، ص **67**.

وحضرها عن الجزائرعبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها . [1]وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام **1964** بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد بها وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في **1965** و لم يخل التوتر من صدامات عسكرية في **1967** أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة.وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تيندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تيندوف،كان من ثماره مفاوضات إيفران في **15** يناير/ كانون الثاني **1969** ثم مفاوضات **27** مايو/ أيار **1970** وبعدها مفاوضات **15** يونيو/ حزيران **1972**، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تيندوف، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء . وتلا ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري بومدين في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر/ تشرين الأول **1974** بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبتة ومليلية وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني.[2]

إلا أن احتداد النزاع المغربي مع الاستعمار الإسباني حول الصحراء، وقرب تمكن المغرب من حسم النزاع لصالحه الذي يعني خروج الجزائر بدون مكاسب، وفي المقابل تقوية العلاقات الجزائرية الإسبانية واشتداد عود جبهة البوليساريو المدعمة من ليبيا وبالتالي بروز

---

[1] **Hodges,Tony Western Saraha- the Roots of Desert War P92-93 Lawrence Hill and Company:Westport,Connecticut 1983.**

[2] علي الشامي ،مرجع سابق ، ص ص **225،222** ، وقد لاحظ الشامي أن وزارة الخارجية الجزائرية لم تنشر خطاب الرئيس بومدين في القمة مما جعل المصدر الوحيد هو النص المسجل في وزارة الخارجية المغربية، كما أشار إلى أن بعض المسؤولين الجزائريين يتهم المغرب بتحريف الخطاب، إلا أنه لم يصدر أي تكذيب رسمي .

احتمالات تجاوز الممر المغربي لتسويق الحديد من خلال دعم مشروع دولة صحراوية توفر هذا الممر بدون كلفة كبيرة، دفع نحو حصول تحول في الموقف الجزائري منحاز كليا لصالح أطروحة تقرير المصير وقيام دولة صحراوية، وهو ما برز بوضوح بدءا من **1975** .[1]

3-العامل الدولي:

حيث أن سياسات القوى الدولية تجاه المنطقة المغاربية ارتكزت على التحكم في العلاقات المغربية الجزائرية،والموازنة بين طرفي هذه العلاقات، سواء أثناء الحرب الباردة أوما بعدها وذلك بحسب الأولوية المحددة من طرف القوى الأجنبية والتي ترى في المنطقة خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا إستراتيجيا (المغرب) فضلا عن كونها سوقا للسلاح بامتياز، وهي اعتبارات عززها الماضي الاستعماري لفرنسا التي كانت تعتبر المنطقة مجال نفوذ تقليدي لها. ورغم انهيار الاتحاد السوفياتي فإن رياح الحرب الباردة لم تغادر المنطقة حيث حافظت الجزائر على علاقتها العسكرية الإستراتيجية مع روسيا، واستمرت هذه الأخيرة في تبني الأطروحة الجزائرية بخصوص نزاع الصحراء داخل مجلس الأمن، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة أكثر مراعاة للمطالب المغربية بخصوص النزاع، رغم بروز نزعة توظيفية لهذا الأمر من أجل فتح البوابة العسكرية الجزائرية.

الخلاصة هي أن قضية الصحراء كانت توجد في قلب صراع دولي في تلك المرحلة ليس باعتبار مساحتها الجغرافية أوثرواتها الطبيعية فقط، بل باعتبار دورها في تعميق تبعية دول المنطقة أيضا، واستمرت هذه الوضعية رغم انتهاء الحرب الباردة وهو ما نرصده من خلال مستويات ثلاثة:

- المنطقة المغاربية هي منطقة حيوية للأمن الإستراتيجي ولأوروبا ولحوض المتوسط، وهو ما جعلها تمثل بؤرة من بؤر الصراع الدولي وذلك منذ بداية هذا القرن، حيث يرى تقسيم المغرب إلى عدة أجزاء بين الدول الاستعمارية من خلال عدة معاهدات توجت بعقد مؤتمر الجزيرة الخضراء **15** يناير/ كانون الثاني **1906** حتى **7** إبريل/ نيسان **1906** الذي استمر طيلة ثلاثة أشهر، وعرف صراعات دولية حادة على المغرب حضرت فيها كل من ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا، التدخل الدولي الراهن على اختلاف أشكاله الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية هو بمثابة "استمرار للمعالجة الدولية التنافسية الساعية إلى تحديد شروط غلبة إستراتيجية لأحد الأطراف الدولية المتنازعة[2]" .

[1] **Hodges,Tony Op.cit P 162**

[2] علي الشامي، مرجع سابق ،ص **334** .

- ساهم الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة في توظيف الصراع حول الصحراء المغربية لتحقيق عدة أهداف، منها التحكم في الممرات المائية، تشكيل الأحلاف العسكرية. إلا أن أهم هدف خدمته القضية هو أنها أصبحت أداة إشغال وإبعاد لغرب العالم الإسلامي والعربي عن شرقه وخصوصا أن المغرب والجزائر سبق أن عبرتا عن انشغال معتبر بالقضايا العربية والإسلامية، كما أثبت ذلك د. الشامي في دراسته عن "الصحراء الغربية..عقدة التجزئة في المغرب العربي."

فضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا، لهذا النظام أو ذاك. وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، وهو ما أصبح يعطي مبررا للتدخل الأجنبي. وحسب د. الشامي فسيكون "التعاطي مع موضوع الصحراء إحدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في شمال إفريقيا خصوصا وعموم القارة عموما "وهو ما جعل التعاطي الدولي يخضع لسياسة اللاحسم لفوائدها الأمنية والإستراتيجية ولخدمتها لخيار التجزئة والاستنزاف والتبعية لدول العالم الإسلامي على أساس توازن دقيق بين الجزائر والبوليساريو من جهة أولى والمغرب من جهة ثانية، مارسته في مرحلة أولى فرنسا وبدرجة أقل الولايات المتحدة، في مرحلة ثانية أخذت الولايات المتحدة الزمام واستمرت به حتى الآن.

الخلاصة هي أن العوامل الثلاثة جعلت من تعميق ارتهان المغرب لنزاع الصحراء رهانا جزائريا تضمن من خلاله إشغال المغرب عن المطالبة بالصحراء الشرقية، مثلما هو حال إسبانيا التي اختارت نفس الموقف حتى لا يتحرك المغرب للمطالبة بتحرير سبتة ومليلية والجزر المحتلة من جهة أولى، وعملت في نفس السياق على توفير التغطية للتدخل الأجنبي في المنطقة من جهة ثانية.

المطلب الثاني: نزاع الصحراء والعلاقات الجزائرية المغربية :

منذ سنة **1976** وعلى غاية نهاية الثمانينيات، اتسم وضع العلاقات بحصول تقدم مطرد للأداء الجزائري وسط ترحيب خفي وحذر من القوى الأجنبية الساعية لإحداث توازن إقليمي يضمن استمرار المشكلة بل ويزيد من تعقيدها. دون أمل في حلها أو في رجحان الكفة لصالح هذا الطرف أو ذاك.

في هذه المرحلة التقى عنصران،الأول صادر عن صحراويي البوليساريو والثاني عن الجزائر:

1. بالنسبة للأول، فقد بدت إرهاصاته الأولى في المؤتمر الثاني لجبهة البوليساريو 25 أغسطس/ آب 1974 حيث حددت الجزائر كحليف إستراتيجي للجبهة. فبعد المسيرة الخضراء في نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 واسترجاع المغرب للصحراء، أصبح المغرب هو المستعمر وما قوى ذلك هو بقايا التجربة المرة لمؤسس البوليساريو عند تحركه لجلب الدعم من داخل المغرب، وفي ظل هذا التحول بدأ التنسيق مع إسبانيا لضمان مساعدتها في الانتشار داخل الصحراء. هذا من جهة، وحصل الارتماء الكلي في أحضان المشروع الجزائري من جهة أخرى. وتوج ذلك بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير/ شباط 1976 وما تلاه من تصاعد قوتها خاصة وأن المغرب لم يمارس سياسة جذب لهم بل حصل العكس، أي دفعهم لأحضان الجزائر ،أما الثاني، فإن الجزائر لم تنظر في استرجاع المغرب لصحرائه إلا تهديدا لوحدتها ووسيلة لتطويقها ومقدمة لإجهاض ثورتها كما صرح بذلك الرئيس بومدين في خطاب ألقاه يوم 24 فبراير/ شباط 1976 وما عزز ذلك هو سياسة التجاهل والعزل التي اعتمدها المغرب. ولهذا نجد أن الجزائر قررت رفض ومواجهة اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 وخوض حرب استنزاف سياسية وعسكرية طويلة الأمد، لقد وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة الخضراء [1] . و هو ما تجلى في حصول أول مواجهة عسكرية مغربية جزائرية في امغالا يوم 26 يناير/ كانون الثاني 1976 استمرت ثلاثة أيام، وأعلن خلالها المغاربة أنهم أسروا حوالي 100 جندي جزائري وقد انتهى التوتر العسكري على إثر الوساطة المصرية في شخص حسني مبارك، وتحرك عدد من الدول العربية لتطويق الأزمة . وشهدت المرحلة مواجهات دبلوماسية كثيفة بين المغرب والجزائر التي رأت نفسها معنية بتطور النزاع وتبنت أطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي .[2]النتيجة هي اعتماد الجزائر لخيار يقوم على الحرب المباشرة عن طريق البوليساريو أولا والضغط الدبلوماسي ثانيا .

في 7مارس/ آذار 1976 سيتم قطع العلاقات الدبلوماسية والتي لم تعد إلا بعد اثنتي

[1] عبد الجبار مطعيش، **العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، نوفمبر 1992، ص ص 248،254.

[2] **Damis,J.Conflict in North Africa –The Westen Sahara Dispute P 62–73 Hoover Institution Press :Stanford University, Stanford California.**

عشرة سنة أي سنة **1988**. وتلا ذلك إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين في الجزائر، كما نجحت هذه الأخيرة في توفير اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية وصل عددها إلى ما يزيد على سبعين اعترافا. وزادت من الضغط على موريتانيا، وهو ما أفضى إلى حصول انقلاب عسكري في **10** يوليو/ تموز **1978** أدى إلى تكون نظام موريتاني من الصحراء وتسليم منطقة وادي الذهب -التي كانت من نصيب موريتانيا حسب اتفاقية مدريد- إلى البوليساريو عبر اتفاق بينها وبين موريتانيا في **5** أغسطس/ آب **1979**. وقد أدى انهيار موريتانيا وانسحابها من اتفاقية مدريد إلى فقدان المغرب لحليف كانت له أهميته المركزية في الإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية له بالرغم من ضعف موريتانيا، وهو ما ساعد الجزائر على رفع ضغطها الدبلوماسي، بحيث أن عددا من الدول الإفريقية غيرت موقفها مباشرة بعد انسحاب موريتانيا من النزاع[1]، كما أن الجزائر أصبحت متصلبة إزاء أي حل سياسي للنزاع [2] ووجه ذلك بتحرك عسكري للمغرب نجح في استرجاع إقليم وادي الذهب ميدانيا وتنظيم حملة لممثلي السكان لمبايعة العاهل المغربي في **14** أغسطس/ آب **1979**، ونشير هنا إلى أن وفاة الرئيس الجزائري بومدين في **1978** أدت لفشل مبادرة لتسوية المشكلات العالقة بين البلدين بصفة شاملة.

مع بداية الثمانينيات ستطرأ متغيرات دولية وإقليمية وازنة، مما دفع بكل من المغرب والجزائر إلى الدخول في مفاوضات سرية سنة **1981** إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين، حيث ركزت الجزائر على:

- إشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط.
- إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها، يتم الاتفاق بشأنها.
- المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة.

أما الموقف المغربي فركز على:

- المفاوضات مع الجزائر .
- مغربية الصحراء لا رجعة فيها.

---

[1] عبد القادر الأعرج ، مرجع سابق، ص **85**.

[2] تاج الدين الحسيني، **وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، الرباط ،**1984** ص **469**.

إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات نيروبي الثانية القاضية بوقف إطلاق النار و إجراء الاستفتاء[1].

بموازاة ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح القضية منذ سبتمبر/ أيلول **1977** مدعمة بـ "خمس عشرة" دولة عضو في المنظمة، ومستفيدة من موقعها في منظمة عدم الانحياز، التوسع السوفياتي في القارة الإفريقية من خلال تبني عدد من الأنظمة المستقلة حديثا للتوجه الماركسي [2] .وفي اجتماع المنظمة بفريتاون سنة**1980** طرحت عضويتها إلا أن النصاب لم يكن متوفرا إلا أن الجزائر مارست ضغوطا قوية على الأمين العام للمنظمة الذي قام باستدعاء الجمهورية الصحراوية للمؤتمر التاسع عشر للمنظمة بأديس أبابا سنة **1983** ودعا الطرفين إلى التفاوض واكتمل ذلك في المؤتمر العشرين المنعقد أيضا بأديس أبابا سنة **1984**، حيث أعطيت العضوية الكاملة للجمهورية الصحراوية مما اضطر المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية .لقد شكلت سنة **1984** نقطة تحول في تعامل الأمم المتحدة مع نزاع الصحراء الغربية حيث أنها منذ سنة **1976** كانت تربط قراراتها بتلك التي تخرج بها منظمة الوحدة الإفريقية وذلك تجنبا لازدواجية الحلول وربما تعارضها.[3]

وأدى ذلك إلى انتقال عملية حل النزاع إلى الأمم المتحدة التي كانت حتى سنة **1988** تكتفي بإصدار توصيات تدعو لحل سياسي عادل للقضية ارتكازا على القرار **1514** الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ **14** ديسمبر/ كانون الأول **1968** والداعي للقضاء على كافة أشكال الاستعمار.

بموازاة ذلك وأمام اشتداد الهجمة الدبلوماسية، اتجه المغرب إلى تعزيز وجوده الميداني مستفيدا في ذلك من التحولات الدولية العربية، والمتمثلة أولا في سقوط الشاه دركي أميركا في الخليج وما فرضه من سعي أميركا إلى رفع دعمها للأنظمة المتعاونة -والمغرب ضمنها والمتمثلة ثانيا في توقيع اتفاقية كامب ديفد وما فرضه هو الآخر من سعي غربي لتعميم الخطوة

[1] تاج الدين الحسيني،مرجع سابق، ص ص **483 ،484**.

[2] عبد الجبار مطعيش، مرجع سابق، ص ص **272،274**.

[3] **التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996/95**، ص **139** ،إنجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،الرباط،**1997**.

المصرية وفك الحصارعليها، وذلك هو ما قدمه المغرب في مؤتمر فاس **1982** فضلا عن لقاء شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بإيفران سنة **1984**.

تبعا لذلك استفاد المغرب من الدعم العسكري للإدارة الأميركية في عهد رونالد ريغان والذي اتجه - أي الدعم- إلى ضمان التوازن العسكري بالمنطقة واعتمد المغرب في هذا الصدد إستراتيجية عسكرية ذات شقين: تمثل الشق الأول في الوحدات المتنقلة "التي وضعت على كاهلها عمليات تمشيط الإقليم وتطهيره من قوات البوليساريووتمثل الشق الثاني في إقامة جدران دفاعية من الرمال والأحجار مع بعض البناءات وتجهيزات الرصد بالرادار والحماية بحقول الألغام ."[1]واكتمل ذلك بتحقيق اختراق مهم في المجال الدبلوماسي عبر توقيع المغرب لاتفاقية "الاتحاد العربي الإفريقي" مع ليبيا سنة **1986**، والتي من خلالها تم إيقاف الدعم الليبي للبوليساريو.

أي النصف الثاني من الثمانينيات بدأت المعطيات المحيطة بالقضية تتغير وعلى وجه الخصوص نذكر:

تراجع العائدات الجزائرية من المحروقات في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان البوليساريو.

انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفياتي في مقابل ازدياد قوة الولايات المتحدة ورفع درجة تركيزها على المنطقة المغاربية.

اتجاه عدد من بؤر التوتر والنزاعات في عالم المعالجة والمطالبة بفعالية أكبر للمنطقة الأممية في ذلك، نذكرهناإيقاف الحرب العراقية الإيرانية،الانسحاب السوفياتي من أفغانستان للتطورات التي عرفها القرن الإفريقي وجنوب إفريقيا.

وهي معطيات انعكست على العلاقات المغربية الجزائرية، وذلك في إطار مناخ إيجابي في إطار العلاقات العربية العربية (توقيع اتفاق الطائف،...) وكان من ثماره التحضير لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خصوصا بعد حصول تفاهم مغربي أممي حول مشروع تسوية لقضية الصحراء.[2]

---

[1] **التقرير الإستراتيجي للمغرب 1996/95**، ص **139**، إنجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرباط، **1997**.

[2] **تقريرا الأمين العام المؤرخين في يوم 1991/4/19** رقم (**S/22464**) ويوم **18/6/ 90** رقم.(**S 21360**) .

المبحث الثالث : القضية المالية في السياسة الخارجية الجزائرية

جرت عدة محاولات لإقناع الدول بوجوب تحريم اللجوء إلى القوة، ومع الوقت بدأت هده المحاولات في إيجاد صدى لها ، فتعززت هده الجهود في مطلع القرن 20 في السعي إلى توثيق الروابط و حل النزاعات الدولية .

وذلك بالوسائل الدبلوماسية نجد المقاومات، لما هي حميدة ، توقيف الواسطة و التحكيم خصوصا بعد تبلورها بشكل صريح في الميثاق الأمم المتحدة و ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية،كماازدادت أهميتها في السياسات الخارجية للدول، بالاعتبارأن السياسة الخارجية تعتبر من الجوانب الأساسية التي يقاس عليها فعالية أي نظام، و نجد أن الجزائر من بين تلك الدول التي تزيد أن ترسم لسياستها الخارجية بعدا مختلفا [1]فمع مجيء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة " شهدت هده الفترة إعادة صياغة السياسة الخارجية، تهدف إلى إعادة دمج الجزائر وكس رالعزلة وذلك بالاهتمام الكبير والمستمرمن طرف الدبلوماسية الجزائرية بمختلف النزاعات التي وقعت في منظمة الساحل الإفريقي، والتي نذكر منها أزمة مالي و الدور الذي لعبته الجزائر الوساطة في هذه القضية .

المطلب الأول: مسار أزمة مالي

1 -**موقع مالي** : تقع مالي في الجزء الداخلي من غرب إفريقيا ، شمال خط الاستواء و تمتد حتى مدار السرطان وهي بلد غيرساحلي تحدها شمالا الجزائر، موريتانيا غرباوغينيا والسنغال من الجنوب الغربي ساحل العاج جنوبا، بوركينافاسو من الجنوب الشرقي،النيجر شرقا، تتراوح مساحتها حوالي 1240000 كلم، وعدد سكانها 14 مليون حسب إحصائيات أفريل 2009، تبلغ حدودها البرية مع الجزائر 1376 كلم من أهم ثرواتها و مواردها الطبيعية الذهب ، الفوسفات ، الكاولين وهو صلصال نقي ، اليورانيوم و الطاقة المائية. [2]

2 -**التركيبة السكانية** : يتوزع السكان في مالي توزيعا غير منظما، وهدا نتيجة للطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية المتنوعة من قبائل " الفولاني " ، " التكور" التي تكون أكبر مجموعة سكانية في مالي، قبائل " المانينجو" ،"البامبارا" ،"السونكي" ، و غيرها بالإضافة إلى العرب و المغاربة و الطوارق الذين يتمركزون في تمبكتو ، كيدال ، غاو .

---

[1] ليلى قارة ،**الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963 / 2010** ، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 03، 2011 ، ص 1، 2.

[2] ليلى قارة ، نفس المرجع،ص 47.

يدين 90% من سكان مالي الإسلام أما البقية فهي بين المسيحية 5%والديانات المحلية الأخرى 5% يعيش حوالي 73% منهم في المناطق الريفية ، أما البقية التي تمثل 27% فهم يعيشون في المدن ، و معظم سكان مالي الأصليين يتواجدون في الجزء الجنوبي منه [1].

3 -**تفاعلات النزاع** : منذ استقلال مالي سنة 1960 م و شعب الطوارق يعيشون في العديد من المشاكل والأزمات، و قد لعبت قسوة الطبيعة والحياة وشساعة الصحراء في تناثر و تشتت هدا الشعب، خاصة في مالي حيث ظلت مناطق أو ما يعرف بمنطقة الأزواد مناطق تشهد تخلفا واضحا في شتى الميادين ،و تعد منطقة الطوارق شمال مالي من أكثر مناطق البلاد متضررة إذ لم تشهد أية بنية نذكر منها مغادرة الإستعمار ، ويمكن إضافة عوامل أخرى أدت بالتمرد وهي :

- إرجاع جذور الأزمة إلى النظم السياسة المتعاقبة حيث قام الطوارق مند الإستقلال بتمرد عن الحكومة المركزية التي ترأسها الرئيس "موديبو كيتا " ، و ظلت هده الثورات تبعث و تخمد لكن بفترات متباعدة نذكر الانقلاب بقيادة " موسى تواوي" في 1969 م ، لكن دون جديد يذكر في حالة الطوارق.[2]

إن الأزمة فعليا بدأت 1990 م حيث كانت عبارة عن تراكمات لما هي عاشتها هده الفئة لسنين طويلة ، حيث قامت الحركة الأزوادية بتشكل من ظلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ، بدأ الشباب الترقي بالإتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج وذلك لتلقي التدريبات والخبرات.[3]

بدأت العمليات المسلحة وذلك مدينة "ميناكا" في 26 جوان 1990 م ثم الإستلاء على القاعدة " تايكاري" وذلك للتزود بالأسلحة وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية تمبكتو، غاو، وبعد هده الهجومات التي قامت بها الحركة أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع هده الوضعية أدت إلى تدفع عدد كبير من اللاجئين نحو الصحراء الكبرى للجزائروليبيا والمغرب، هده الهجرة كانت بين 1990 و 1991 إلى ولايات الجزائر الجنوبية

[1] ليلى قارة ، نفس المرجع،ص 43.

[2] علي الأنصاري ،مرجع سابق ، ص 43.

[3] منصور لخضاري ، **السياسة الأمنية الجزائرية** ، المحددات – الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر 2015 ، ص 258.

: إيليزي ، تمنراست ، تيمياوين، تينزاوتين، و يوضح الجدول التالي عدد اللاجئين الماليين إلى مراكز تينزاوتين.[1]

القبيلة	عدد العائلات	عدد الأفراد
الأمغـاد	31	166
الأفوغـاس	17	61
كلتا غليت	12	42
عرب الكونتا	63	270
الدوسحاق	02	06
شمن هورس	45	179
	170	724

الجدول 1: يبين عدد اللاجئين الماليين بمركز تينزاوتين بتاريخ 1991/09/16 و ضلت هجومات الحركة من بعد إعلان إتفاقية تمنراست 1991 تتكرر باستمرار ولكن بأشكال مختلفة وبفترات متباعدة إلى غاية إتفاق 2006،بسبب الإنشقاق الذي حدث في الحركة وظهور حركات إنفصالية من ناحية و خلافات أدت إلى تشدد الانفصال محددا بين الأطراف في مارس 2008 م.[2]

بعد إنقلاب أفريل 2012 الذي أدى إلى الإعلان " كيان أزوادي " أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة التي تجمع في خصائصها الفشل لدولتي الصومالي والأفغاني، و توسع رفقت التهديدات الأمنية من إنتشار تجارة الأسلحة، الهجرة الغير الشرقية، الجريمة المنظمة التي ستكون لها

[1] ليلى قارة مرجع سابق ،ص 63.

[2] قوي بوحنية ، مرجع سابق ، ص 5.

آثارو تداعيات على الجزائر نتيجة للروابط الأثينية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي و الدول المغاربية.[1]

و تراكز الحركات الأزودية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا و هي :

1 - المحايدون الماليون من أصول طارفية ممن كانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الراحل الليبي "خميس القذافي" .

2 - الجندون الذين كان يرأسهم "إبراهيم أغ باهانفا " في 2006 م قبل موته في 2011 م تمسكوا بسلاحهم وينحدر غالبية زعماء ومجندي هده الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة العدد لديها نفود سياسي واسع.

3 - حركة أنصار الدين الأزودية التي توصف بأنها حركة "تبليفية " وذلك إلى ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي بتطبيق الشريعة و إقامة الحكم الإسلامي في أزواد وتوحدت مع حركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني للإلقاء المصالح إضافة لكون عودهما واحد وهو الحكومة المالية.[2]

4 - الدورالخفي الذي لعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجسكي، بالإضافة إلى بعض الأعيان والموظفين في الإدارة الإقليمية لشمال مالي من أبرز هده الشخصيات الوزير السابق في الحكومة" موسى التراوري ،حمة آغ محمد ، أحمد ولد سيد محمد" وهو دبلوماسي مروتاني سابقا ، وشخصيات عسكرية و مدنية أخرى .[3]

أطراف النزاع في مالي :

أطراف داخل السلطة:

1_ الحكومة المركزية في باماكو جناح " تومانو توي ، ديانكودا تراوي "

2_ الجيش المالي المتمرد بقيادة " أمادو هايا سانوجو"

المعارضة المسلحة :

1_ **المحلية** : الحركة الوطنية للتحرير أزواد ، حركة أنصار الدين ، مليشيات مختلطة .

2_ **إقليمية**: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي ، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا

[1] محمد أمين بن عائشة ، **الدبلوماسية الجزائرية و المنظمة الأمنية في مالي** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإقتصادية و الإستراتجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ص 2.

[2] ليلى قارة، مرجع سابق ،ص ص 72 73.

[3] منصور لخضاري، مرجع سابق ، ص 261.

أطراف خارجية : هيئة الأمم المتحدة ، الإتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الحكومة الفرنسية من خلال إرسال قوات عسكرية .

المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي على الجزائر

بروز دولة فاشلة غير قادرة على أداء و فرد قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب لهده الأسباب طرح "باري بوزان" في 1991 أهمية التمييز بين مفهومي الدولة و القدرة حيث تقدر قوة أو الضعف يعتمد على قدرت النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي ويرتبط من جهة أخرى وحسب "بوزان" لدرجة التناسق الاجتماعي السياسي وهدا الأخير يرتكز على قدرات النظام في خلق الشعور السياسي أو الاجتماعي[1].حيث طرح " بوزان" ثلاثة أبعاد للإشارة لضعف الدولة وهي :

-الافتقاد إلى مصادر الشريعة.

-العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.

-طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف بجميع فيئات المجتمع دون استثناء

و هدا ما نلاحظ على الحالة المالية لعدم القدرة و الضعف الذي يترك تداعيات و أثار على دول المنطقة عموما وعلى الجزائر خصوصا .

كان لأزمة تأثير مباشر حيث أعاد النشاط الإرهابي حيث تحولت مالي إلى نقطة إرتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية من خلال تأمينها مدن أمنا للإرهابيين أو المعتقلات للتدريبا ت أو نقطة إنطلاقهم أو وجهة نهائية لنشاطهم مع زيادة إنتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد إنهيار النظام القذافي وعودة المرتزقة من ذوي الأجندة العسكرية من ليبيا داعما لقدرات الجماعات المسلحة.[2]

أما التأثير الثاني فتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة فقد أفسح عدم الإستقرار في مالي المجال أمام مهربين للتحرك بحرية أكبير في بلد متورط أصلا في الشبكات الإقليمية و العالمية للتجارة الغير مشروعة و يرتبط خصوصا بتهريب المهاجرين في ليبيا و الجزائر كما قامت

---

[1] حسام حمزة، **الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، مذكرة ماجستر في علوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010/ 2011، ص 36.

[2] بنجامين نيكلز ، **مالي و التداعيات الإقليمية** ، تحاليل عن الشرق الأوسط ، مقال متوفر بالموقع .Comegieendowent : langr : Org \sada\fa، اطلع عليه بتاريخ: 2016/03/12 على الساعة:14:22.

هده الميلشيات بتنظيم العمليات عبر مساحات واسعة من شمال موريتاني ا ،جنوب الجزائر كاختطاف الأجانب ، تجارة الأسلحة و المخدرات. [1]

زيادة على دلك فقد برزت آثار محلية على كل الدول من دول الساحل فقد تسبب اتساع النشاط المسلح في اتخاذ دول المنطقة نحو التسلح مما أنتج ضغوطا على موازنات الداخلية وخلق نوع من اللاتوازن في الميزانية العامة وتوجيه أعظم ميزانية للدفاع بدلامن العمل على منحها لتعليم والتهيئة وتطوير البلاد واستثمار مما ينعكس سلبا على المجتمع و الدولة بحد ذاتها.[2]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.9	6.8	9.6	11

الجدول 2 : تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

عبر إحداث تشوش في الإستراتيجيات الوطنية وزيادة التشبيكات الداخلية ، ففي الجزائر أجنت الأزمة مقاربة تعتمدها الحكومة مند وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في بلدان الساحل

فبعدما سعت الجزائرجاهدة لتنادي الوجود الغربي المباشرعبر حدودها الجنوبية، أشرقت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي، لكن بسبب الأزمة حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية ، وتمركزت القوات الفرنسية على مقربة من الحدود.[3]

كما أن بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة إفريقية التي تشكلت بمجهود إقليمي أدت إلى تهميش الجزائر التي تتبين سياسة عدم التدخل، ومبادرتها الأمنية الإقليمية المتعددة لهدا فتأثير منطقة الساحل القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هده المنطقة خصوصا بتفاهم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين، هده المعطيات دفعت الجزائر للعمل على محاولة لتغطية الإنكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسج الملغم القادم من مالي المقابل للإنفجار ما سينتج عنه نتائج

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق ، ص 263.

[2] قوي بوحنية : مرجع سابق : ص 5.

[3] أنور بوخرص ، **الجزائر و الصراع في مالي** ، مركز كار فيغي للشرق الأوسط ، 23 أكتوبر2012 .

وخيمة خصوصا مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري ، وهو ما يعود بتعديات سلبية على الأمن في منطقة عموما و على الجزائر خصوصا.[1]

لهدا كانت الجزائر تسعى دائما لتبني الحل السلمي و العمل على الواسطة في النزاع المالي و الوصول إلى حل نهائي لهده القضية الداخلية .

المطلب الثالث : الوساطة الجزائرية في القضية المالية

تتعامل الجزائر وفقا إستراتجية محكمة لإيجاد حل لأزمة مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية والصراع الإيرادات من أطرف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوارالمباشرمع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة كما تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني.[2]

سوف نحاول ذكر أهم الإتفاقيات التي تمت بحضور الجزائر كطرف وسيط و التي نذكر منها :

1_ اتفاقية تمنراست 1991:

التي جاءت بعد العديد من المبادرات قامت بها الجزائر من تعزيز آليات الواسطة و ذلك في عدة محطات :

أ_ قمة جانت في سبتمبر 1990:ضمت كل من الجزائر ،النيجر ، مالي ، ليبيا ، حيث أكدت فيه الدول المشاركة على :

-استقرار المنطقة

-وضع حد لتهميش الذي يعيشه سكنها

-الأمن و الاستقرار

-عدم استعمال القوة لحل مشكل الطوارقي

[1] أحمد عظمي ، **أزمة مالي بين السيطرة على الساحل الغيني و الرغبة في إسترجاع في الجزائر** ، مقالة إلكترونية ، 21 نوفمبر 2012.

[2] **المقاربة الجزائرية للخروج من أزمة مالي تخطى بإجماع الدول الكبرى** ، جريدة المسار المغربي ، 28،09 ، 2012.

وهي تصورات قوبلت بالرضا ، خرجت بإجماع وزاري لمتابعة الأشغال لتتوج بالاتفاقية 06 جانفي 1991 م التي تم التركيز فيها على موقف الجزائر الثابت من قضية حدود وحفظ الوحدة الترابية للدول، وقد تم إعقاد هده الاتفاقية بتمنراست بحضور ممثل الحركة "عياد أقا غالي " وقائد أركان الجيش المالي ، وبحضور وزير الداخلية الجزائري "محمد صالح دمبوي " وتم الإتفاق على[1]:

-وقف إطلاق النار بين الطرفين

-إنشاء لجنة بغض النزاعات برئاسة الجزائر

-منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونهم الجمهورية و المحلية

-إدماج المسيحيين الطوارق في صفوف الجيش المالي

-إلغاء المناطق العسكرية.[2]

ومن جملة المكاسب التي خرج بها الأزواد من الإتفاقية هو تخصيب اللجنة التي تم الإتفاق عليها و التي تتشكل من 8 أعضاء من كل طرف مع 6 ممثلين من طرف الجزائر ومهمتها تسريع تطبيق البنود الإتفاقية سواء من الطرف المالي أو الطوارقي.[3]

ثم تلت بعد الإتفاقية لقاءات منها: لقاء الجزائر 30 سبتمبر 1991 لقاء الجزائر الثني 24 جانفي 1992لقاء الجزائر 25 مارس 1992 – لقاء تمنراست 16،20 أفريل 1994 و غيرها بالرغم من صدور إعلان نهاية الإشتباكات في حفل أقيم " بتمبكتو"، الذي تلته إتفاقية 1998 إلى أن الوضع بقي متأزما و عاد التوتر من جديد .

2_ إتفاقية الجزائر 2006 :

عودة التوتر بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي سنة 2005 بداية 2006 إستدعى طلب الحكومة المالية رسميا من الجزائر إحياء الواسطة توجت الجهود الدبلوماسية للجزائر بإقناع فرقاء مالي ، الحلوس إلى طاولة المفاوضات كان "إبراهيم باهتفا " ممثل الطوارق الجنرال "كافوغونا كانى" من الجيش المالي و وزير الخارجية محمد البجاوي، الوزيرالمنتدب

[1] فريدوم أونوها ، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة** ، تقارير الجزيرة للدراسات ، 14 فيفري 2013 .

[2] ليلى قارة، مرجع سابق ، ص 81.

[3] محمد أمين بن عائشة ،مرج سابق، ص 3.

للشؤون الإفريقية "عبد القدر مساهل "، سفير الجزائر فيباماكو "عبد الكريم غريب "بالإشراف الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

إنتهى هدا الإجتماع بإتفاقية وقعت في 4 جويلية 2006 م أهم بنودها :

-تحقيق مجلس محلي مؤقت .

-تكوين شرطة محلية في درك شبه العسكري مهتما حفظ الأمن .

-إعتراف الطوارق الوحدة الترابية لدولة مالي .

-منح الطوارق صلاحيات جمهورية تهتم بالتبادل التجاري و الإستثمار.[2]

لقي هذا الإتفاق قبولا لدى الأطراف المعنية بالنزاع، وتلت هده الإتفاقية إجتماعات بروتوكولات تحت إشراف الجزائر نذكر منها بروتوكول 20 فيفري 2007 ، إجتماع 17 21 جويلية 2008 ، إجتماع جوان 2009 ، إجتماع الجزائر 12 جانفي 2010 .

يتبقى إتفاق 2006 المرجعية لكل هده الإجتماعات ، و الجزائر في كل مرة كان هدفها تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في النقط التي يقع الخلاف عليها.[3].

في الواقع المقاربة الجزائرية في هدا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية إحترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تعد المقاربة الجزائرية للخروج من أزمة مالي الأكثر نجاعة من خلال تأكيد على أن يركز الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم [4]حيث عرفت الدبلوماسية في الجزائر خلال 2012 إلى 2015 حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجمهورية بسبب الأزمة في مالي، حيث حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هده الأزمة في الوقت الذي خطى الإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية بضرورة التدخل ، كما استطاعت الجزائر من خلال الإتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذج إفريقي لمكافحة الإرهاب بالإضافة إلى إجراء مفاوضات مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة سنة 2012 .

---

[1] ليلى قارة ، مرجع سابق ، ص 84.

[2] فريدوم أونوها ، مرجع سابق ، ص 4.

[3] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 260.

[4] **الوساطة الجزائرية آلية الوحدة لحل أزمة مالي بصفة نهائية** ، وكالة الأنباء الجزائرية ، 3 نوفمبر 2014.

لهذا في السياسية الخارجية للجزائر إتخاد أزمة مالي تميزت بنوع من الاستقرار والاستمرارمن حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي، لكن في مقابل هدا تميزت السياسة الخارجية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي فتح المجال الجوي لهده العملية و هنا يظهر التغير في التعامل الجزائر مع الأزمة بحيث تبرر الجزائر هدا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية بالإضافة إلى تطبيق القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل.[1].

لم يؤثر تزامن ظهور الحركات التمردية المسلحة في شمال مالي * مع ما عاشته الجزائر من كثافة النشاط الإرهابي بما في التسعينات في تأخر الإهتمام الجزائري بما يجري على الساحل الإفريقي ، و هدا ما يمكن إعتباره مؤشرا قويا إلى تأكيد مسألة أن الساحل الإفريقي يمثل الحزام الأمني المتقدم والعمق الإستراتيجي لأمن الجزائر،مما يجعلها من أولويات الرئيسية في السياسة الخارجية الجزائرية.[2] .

[1] محمد أمين بن عائشة ، مرجع سابق ، ص 7.

* في مالي حركات هي :

الحركية الشعبية لتحرير الأزواد: تأسست سنة 1990 في مالي ، قد أدى توقيعها على إتفاقية تمنراست بالجزائر سنة 1991 إلى انشقاقات عديدة داخلها .

الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد : تأسست في 27 جوان 1991 و هي منشقة عن الحركة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد ، تراجعت عن إتفاقية تمنراست بتغير و جيزة .

الجيش الثوري لتحرير الأزواد : أنشئ سنة 1991 رفض الإتفاق و دخل في مواجهات .

حركة 23 ماي أو "التحالف الديموقراطي من أجل التغيير " : تأسست سنة 2006 وقعت إتفاقية السلام مع الجزائر .

المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد: أنشئ بدعم من طرف المغرب بعد إتفاقية الجزائر سنة 2006 .

الحركة الشعبية " غونداي كوس " : تأسست في 14 ماي 1994 م هي حركة مضادة للطوارق تخطى بدعم الجيش المالي و عدد من المنظمات السياسية المالية .

الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد : تأسست سنة 1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي .

[2] منصور لخضاري ، مرجع سابق ، ص 260.

خاتمة

الخاتمة :

من خلال كل ما سبق، يتضّح أنه بالرغم من حجم و أبعاد الانهيار العام الذي مسّ بعمق أهم فضاءات الانتشار الدبلوماسي (انهيار المنظومة الاشتراكية أو فضاء التكامل انهيار النظام العربي وأزمات العالم الثالث أو فضاء الهوية، بمقابل تغوّل و انفراد القوى الغربية بتفاعلات النظام الدولي أو فضاء الغيرية) التي مكّنت الجزائر من أداء أدوار هامة و فعّالة على المستويين القاري و الدولي خلال السبعينات؛ إلاّ أن ذلك و لو أنه تسبب في حالة من التراجع و الأفول للدبلوماسية الجزائرية على مستوى التفاعلات الأفريقية خلال طول فترة الأزمة الجزائرية؛ لم يمنع الجزائر من تسجيل عودة قوية و مدوّية على الساحة الأفريقية. و قد تمت هذه العودة من خلال عدة محاور سمحت باستعادة حيوية و نشاط و مكانة الدبلوماسية الجزائرية التي نجحت في استغلال القضايا والانشغالات المركزية الأفريقية. فمن مؤشّرات هذه العودة الدبلوماسية على المستوى الأفريقي:

- **المؤشّر الرمزي:** من خلال إدراج اسم الرئيس الجزائري الأسبق أ حمد بن بلة ضمن لجنة عقلاء إفريقيا.
- **المؤشّر الاقتصادي التنموي:** من خلال تكليف الجزائر إلى جانب نيجيريا وجنوب إفريقيا في تمثيل القارة لطرح قضاياها، أو تقديم مساهماتها في مناقشة الانشغالات الدولية على مستوى المحافل الدولية، وبعث مشروع الشراكة من اجل تنمية إفريقيا بالاشتراك مع الثنائي المذكور آنفا، وجلب الدعم الخارجي لها، والتنسيق مع الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي، وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار، مثل إلغاء جزء من ديون الدول الإفريقية الأكثر فقرا، ولوأن معدلات التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا تبقى ضعيفة جدّا
- **المؤشّر المؤسّسي التكاملي:** من خلال دعم مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي والمشاركة بقوة في تشكيل القوة المكونة للواء قدرة شمال إفريقيا، و الدور البارزفي التوصّل إلى اتفاق أفريقي من أجل تشكيل الأفريبول (الشرطة الأفريقية)
- **مؤشّر الفعالية و النفوذ:** يبرز ذلك من خلال قدرة الجزائر على الهيمنة و الاستحواذ على رئاسة مجلس الأمن و السلم الأفريقي، حتّى أصبح من شبه المستحيل القيام بأي مبادرات أومشاريع ذات البعد الأمني من دون المرور بالعاصمة الجزائر. كذلك قدرة الجزائر في التأثير على مضمون القرارات التي تتّخذ بمناسبة مؤتمرات القمم الأفريقية. ضف إلى ذلك الانعكاسات الإيجابية للوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي-الأرتيري على صورة الجزائر الدولية.

كل ما سبق يرتبط بمؤشّرات النجاح الدبلوماسي الجزائري على المستوى الأفريقي، أما بخصوص العناصرالتفسيريةالتي يمكن من خلالها فهم العوامل المساعدة على هذه النجاحات فيمكن ذكر:

▪ **العوامل الشخصية:** تشير الحركية الدبلوماسية و عدد الزيارات الرئاسية التي قام بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في العهدة الرئاسية الأولى و الثانية، بشكل خاص إلى أهمية و مركزية هذا العامل في عودة الجزائر على المسرح الأفريقي خاصة. فمن المؤشّرات القوية على ذلك، هو استحواذه و استفراده بقطاع السياسة الخارجية و جعله حديقة خاصة به (الرئيس بوتفليقة تقلّد منصب وزير خارجية الجزائر لمدة خمسة عشر سنة انطلاقا من سنة **1963** إلى غاية **1978** مما يعطي قيمة تحليلية كبيرة لعناصر التجربة و الماضي)،مهمّشا أي دور لوزارة الخارجية إذ يظهر ذلك من خلال لجوئه إلى اختيار وزراء خارجية من خارج الجسم الدبلوماسي الجزائري و كوادره و من دون خبرة دبلوماسية معترف بها. كما أن هناك مؤشّر آخر يدل على ذلك أن الرئيس لما أصبح في وضع صحّي لا يسمح له بالإكثار من التنقلاّت إلى الخارج مما استدعى تعيين وزير على درجة عالية من الكفاءة الدبلوماسية ليقع الاختيار على السيّد رمطان لعمامرة المفوّض الأفريقي السابق لشؤون الأمن و السلم ، و هو دليل آخر على مركزية البعد الأفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية.

▪ **العوامل السياسية وعوامل الدور:** قبل العودة القوية للجزائر على الساحة الأفريقية كان النظام الجزائري يعاني من أزمة مزدوجة: أزمة شرعية ناتجة عن إلغاء المسار الانتخابي و ما تبع ذلك من تفسّخ و إضعاف للدولة الجزائري، هذا من جهة؛ و من جهة ثانية، كانت الجزائر تعاني من حصار و عزلة كانت تمارسها عليها الدول الغربية بشكل خاص. لذلك أعطيت وظيفة محدّدة للسياسة الخارجية(و هي وظيفة قديمة ومبدأ أعلنه منذ سنوات الرئيس الراحل هواري بومدين، و هو أن تكون السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية)وهي إخراج النظام السياسي من عزلته الدولية في مرحلة أولى، ثم في مرحلة ثانية محاولة تحقيق نجاحات دبلوماسية تنعكس إيجابا على المستوى الداخلي في إطار منطق شرعية الإنجاز الذي يضفي حالة من القبول الداخلي بالسلطة القائمة ليتحوّل هذا القبول فيما بعد إلى شكل ما من أشكال شرعنة النظام القائم. كل ذلك، كان لابد أن يتم من خلال الفضاءأوالبعدالذي حقّقت فيه الجزائرإنجازات تاريخية:إنه البعد الأفريقي. من وجهة النظرهذه،فإن أفريقيا هي البوابة التي تعود منها الجزائرإلى مسرح العلاقات الدولية. لذلك فإن من أكبر وظائف السياسة الأفريقية للجزائرهو شرعنة النظام السياسي من منظور السياسة الداخلية؛ و شرعنة الدور الجزائري من منظور القوى الدولية.

▪ **العوامل القيمية و المجتمعية**: يظهر ذلك من خلال مجموعة قيّم التضامن والتعاون من أجل إعادة تأسيس جذري لبنية النظام الدولي. فالجزائر تتقاسم مع أغلب الدول الأفريقية نضالات التحرّرواسترجاع السيادة السياسية والاقتصادية والعمل من أجل علاقات اقتصادية دولية أكثر عدالة و توازنا و رفض سياسات الهيمنة التي تريدها القوى الكبرى في المنطقة الأفريقية.فقد ناضلت الجزائرمع الدو الإفريقية لصالح هذه القيّم منذ استقلالها ومن خلال كل الأطرالمتعددة الأطراف التي توفّرها مجموع البنى الدولية المعترف بها من طرف المجتمع الدولي. فكون أن إنهاء مسار تصفية الاستعمار في القارة الأفريقية يقع في قلب الدبلوماسية الجزائرية، قد سهّل الكثير من التقاربات و بناء المحاور بين الجزائر و عديد الدول الأفريقية ذات الثقل، على غرار دولة أفريقيا الجنوبية أو السنغال و نيجيريا وأثيوبيا...كما أن الجزائر ومنذ فترة السبعينات، كانت حريصة على إبراز مختلف البناءات الثقافية و المجتمعية التي تزخر بها أفريقيا و الاحتفاء بها من خلال مهرجانات الشباب الأفريقي التي استضافتها الجزائر أكثر من مرّة، في محاولة للتقريب بين هذه المجتمعات وإبرازنقاط الالتقاء والتقاط وهومايحتاجه الموضوع من الدراسات المستفيضة في مجال البحثي .

قائمة الملاحق والمراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب :

باللغة العربية :

1 -الأنصاري علي ، **الطوارق"2"الساحل المخيف** ، د د ن ، د س ن.

2 -الجابري محمد عايد، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، **1987**.

3 -الشامي علي، **الصحراء الغربية -عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، دار الكلمة بيروت،**1980**.

4 -الكتاب مصطفى،**النزاع على الصحراء الغربية**، د د ن ،دمشق، **1998**.

5 -بالحبيب عبد الله،**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992– 1997** دارالراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ،**2012** .

6 -بالمر جلين، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، ترجمة: عبد السلام علي نوير، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،**2011**.

7 -بوحوش عمار،**تاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**،دار الغرب الإسلامي، **1997**.

8 -بوعشة محمد،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي** دارالجيل للنشر والتوزيع،بيروت،**2004**.

9 -حافظ صلاح الدين، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، **1981**.

10 -خليل بديع ليلى، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**،د د ن بيروت، **1997**

11 -دبلة عبد العالي،**الدولة الجزائرية الحديثة**، دارالفجر، القاهرة، **2004**.

12 -سعد الله عمر، **الحدود الدولية (النظرية و التطبيق)**، دارهومه للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، **2007** .

13 -سليم محمد السيد ،**تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، مصر **1998**.

14 -عودة جهاد، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، د د ن ،القاهرة، **1987**.

15 -لخضاري منصور،**السياسة الأمنية الجزائرية : المحددات – الميادين- التحديات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر **2015**

16 -لويد جنس ،**تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة احمد مقفي،محمد السيد سليم،عمادة شؤون المكتبات،السعودية **1989**.

17 -وهبان أحمد ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

باللغة الفرنسية :

1- Hodges,Tony Western Saraha- the Roots of Desert War Lawrence Hill and Company:Westport,Connecticut 1983

ثانيا :المداخلات :

1 -صويلح ملود ، **السياسة الإفريقية للجزائر** ، السياسة الخارجية للجزائر، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة جيجل.

2 -صويلح مولود ،**محاضرة مراحل السياسية الخارجية الجزائرية** ، السياسية الخارجية الجزائرية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة جيجل.

ثالثا :الرسائل و الاطروحات الجامعية :

1 -الأعرج عبد القادر، **السياسة المغاربية في المحيط المغاربي (1956 - 1994)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، الرباط .

2 -الحسيني تاج الدين، **وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، الرباط **1984** .

3 -العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،مذكرة ماجستير العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ، جامعة باتنة،**2010**.

4 -بويبية نبيل، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقارنة الجزائر و المشاريع الأوروبية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، **2009**

5 -بويبية نبيل، **المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، جامعة الجزائر -3- ، **2011/2010** .

6 -بوعزت مروان، حضرت علماوي،**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية**،مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، **2013/2012**

7 -حسام حمزة، **الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستر في علوم السياسة ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة **2010/ 2011**.

8 -حشود نور الدين،**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992-2014**، مذكرة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،**2005**.

9 -ذيب محمد،**التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، **2010/2009** .

10 -ظريف شاكر،**البعد الأمني الجزائري في منظمة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات والرهنات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة،**2008-2010**،

11 -فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسة، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة.

12 -قارة ليلى،**الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963 / 2010** ، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر- **03-**، **2011** .

13 -مشريد أمير ، **السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في المرجعيات و الأبعاد** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق السياسية جامعة جيجل، **2014-2015**.

14 -مصطفى عبد النبي،**استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر **1**، **2014/2013**.

15 -مطعيش عبد الجبار،**العلاقات المغربية الجزائرية من 1830 إلى اليوم**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق، نوفمبر **1992**.

16 -واسع وسيلة ، **مستقبل الإتحاد المغرب في ظل التضامن الجزائري المغربي** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قالمة.

17 -ولد الشريف إبراهيم،**العلاقات الجزائرية المغربية**،رسالة ماجستير،الجامعة المستنصرية،كلية التربية،بغداد، **1998**.

رابعا : المجلات :

باللغة العربية :

1 -جهاد عبد الله،**محنة الجزائر في الإستراتيجيات الدولية**، مجلة الأمان،العدد **116**،أوت **1994**

2 -**سياسيون جزائريون يعارضون دعم البوليساريو والسلطة تتمسك بخياراتها**، جريدة العرب، العدد **10107**، نشر في **2015/11/24**.

3 -**عدد خاص عن المغرب** ،مجلة العلوم الاجتماعية، المغرب، **1996**.

4 -هداية عبد الله، **مشكلة الصحراء الغربية**، المجلة المصرية للقانون الدولي،ع**5** **1979**.

باللغة الفرنسية :

1- Haddad Saïd « entre volontarisme et alignement . ré flexion autour de la potiquet africaine de l'algérie » dymamique internationales. N° 7 octobre 2012

باللغة الإنجليزية :

1– Damis,J.Conflict in North Africa –The Westen Sahara Dispute, Hoover Institution Press :Stanford University, Stanford California.

خامسا :المواقع الألكترونية :

1 -تحليل في بيان أول نوفمبر **1954**م ،انظر:
www.tomohna.net/.../showthread.php

2 -أمة الرحمن، مواقيت الدولة الجزائرية ،انظر:www .galan.com.

3 -رئيس الإتحاد الإفريقي "يبنغ" يجيي دور الجزائر في إحلال السلم و الأمن في إفريقيا، انظر: www.djazariress.com/algria press/6399

4 -الجزائر في العالم،انظر: http://www.onofd.edu.dz

5 - الجزائر في إفريقيا و الوطن العربي ،انظر : http :www.onofd.edu.dz

6 - بن الشريف خالد ، دول المغرب بالعربي : بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة،انظر: http=//www.sadpost.com/maghreb-contries-the-nenbers-of-lost-fortuses/

7 - تراجع النفط يدعو الجزائر لخفض مساعداتها لإفريقيا، انظر: .http:/aljazeera.net/news/ebusiness/

8 -قسم البحوث والدراسات، منظمة الوحدة الإفريقية،انظر: www.aljazeera.net/special/files/pages/6EF2D5F2-3CDF-4F81-A6EE-8286A6E5F245

9 -دليلة بلخير، خطة لدحر بقايا الإرهاب بالتنسيق مع دول الساحل، انظر: http://www.ennaharonline.com/ar/terrorisme/3955.html ،

10 -مجيد،الدبلوماسية الجزائرية تبحث عن حلول لمشاكل إفريقيا،أضحت تلعب دورا رياديا في المنطقة ، انظر : www.djazairess.com/alahrar/113171

11- إعداد قسم خدمات شبكة الانترنت بالأمم المتحدة بادراه شؤون الإعلام . جميع الحقوق محفوظة © الأمم المتحدة **2016**
www.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/ background. Html

سادسا :الجرائد

1 -**الوساطة الجزائرية آلية الوحدة لحل أزمة مالي بصفة نهائية** ، وكالة الأنباء الجزائرية ، 3 نوفمبر **2014**.

2 -بوجمعة عبد النور ، **مساعدات الجزائر لإفريقيا و فلسطين** ،جريدة الأشروق **2010/12/21**.

3 -بوكروح عبد الوهاب،**الجزائر تلغي ديون مستحقة لـــ14 دولة إفريقية**، جريدة الشروق،**2013/05/29**.

4 -**تثمين العلاقات الجزائر و إفريقيا الغربية لتنويع العلاقات الاقتصادية**، جريدة النهار ، **2014/02/19**.

5 -**سياسيون جزائريون يعارضون دعم البوليساريو والسلطة تتمسك بخيراتها** جريدة العرب، العدد **10107**، نشر في **2015/11/24**.

سابعا : التقـــــــارير

1 -**التقرير الاستراتيجي للمغرب 1996/95**،إنجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية،الرباط،**1997**.

2 -بنجامين نيكلز، **دورالجزائر في الأمن الإفريقي**، صدى **SADA**. تحاليل عن الشرق الأوسط ،**3** أبريل **2014**

3 -بن عائشة محمد أمين ، **الدبلوماسية الجزائرية و المنظمة الأمنية في مالي**،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإقتصادية و الإستراتجية كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر .

4 -بوحنية قري، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطور الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ،**2012**

5 -بوحنيه قوي، **الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية و الانكفاء الأمني الداخلي** ،مركز الجزيرة للدراسات ،**2014**

6 -تقرير الأمين العام المؤرخين في يوم **1991/4/19** رقم (**S/22464**) ويوم **6/18/ 90** رقم.(**S 21360**)

7 -تقرير الشرق الأوسط حول الصحراء الغربية، **تكاليف النزاع** ،رقم **56-11** حزيران (يوليو) **2007**.

8 -عمر يحي أحمد ،**الصراع الإثيوبي الايرتيري**، موقع عمر يحي للعلوم السياسية و الدراسات الإستراتيجية.

9 -فريدوم أونوها ،تقارير الجزيرة للدراسات، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة** ، **14** فيفري **2013** .

10 -قسم الدراسات و الأبحاث الأكاديمية، **السياسة الخارجية** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، كلية القانون و السياسة ، **2007 – 2008**

الفهرس

الفهرس	الصفحة
مقدمة :	01
الفصل الأول : المحددات العقائدية للسياسة الخارجية الجزائرية	
تمهيد:	08
المبحث الأول: التقاليد التاريخية المرجعية في توجه السياسة الخارجية نحو إفريقيا	09
المطلب الأول: مرجعيات السياسية الخارجية الجزائرية	09
المطلب الثاني : مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية	11
المطلب الثالث : أثر المحددات المرجعية في توجه السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا	14
المبحث الثاني : المحدد ألأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا	16
المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية	16
المطلب الثاني: المصادر الأساسية للتهديدات الأمنية المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية	18
المطلب الثالث : إستراتجيات الجزائر الخارجية لمجابهة التهديدات الأمنية	20
المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا	23
المطلب الأول: الدعوة لنظام اقتصادي دولي جديد مصالح الدول الإفريقية	23
المطلب الثاني: العلاقة الوثيقة بين أسواق النفط و فعالية الدبلوماسية الجزائرية: أداة المساعدات، إلغاء الديون	25
المطلب الثالث :دور الجزائر في ترسيخ التكامل الإفريقي:فكرة النيباد	26
الفصل الثاني :الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا	
تمهيد	30
المبحث الأول: الجزائر في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي	31
المطلب الأول: منظمة الوحدة الإفريقية	31
المطلب الثاني : الجزائر في إطار الإتحاد الإفريقي و جهودها في دعم مشروع مراجعة المعاهدة المؤسسة.	32
المطلب الثالث : دور الجزائر في الأمن الإفريقي من خلال مجلس السلم و الأمن الإفريقي	37
المطلب الرابع : الجزائر و قضية الإرهاب	40
المطلب الخامس : الجزائر و مكافحة الإرهاب في إفريقيا	44
المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية و إدارة (الحرب الأثيوبية – الإريترية)	48
المطلب الأول: الصراع الإثيوبي الايرتيري	48
المطلب الثاني: تطورات الصراع الإثيوبي الآرتيري وجهود التسوية الجزائرية	53

المطلب الثالث: النظرة الجزائرية لوقف إطلاق النار	56
المطلب الرابع : جهود الدبلوماسية الجزائرية و توقيع اتفاق السلام	58
الفصل الثالث : الجزائر و بعض القضايا الإفريقيا	
تمهيد	61
المبحث الأول : دور الجزائر في القضية الصحراوية	62
المطلب الأول : مسار قضية الصحراء الغربية	62
المطلب الثاني : موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية	67
المبحث الثاني :أثر القضية الصحراوية على العلاقة بين الجزائر و المغرب	71
المطلب الأول:العوامل الفاعلة في تطور العلاقات بين المغرب والجزائر	71
المطلب الثاني: نزاع الصحراء والعلاقات المغربية الجزائرية	75
المبحث الثالث : القضية المالية في السياسة الخارجية الجزائرية	80
المطلب الأول: مسار أزمة مالي	80
المطلب الثاني: تداعيات أزمة مالي على الجزائر	84
المطلب الثالث : الوساطة الجزائرية في القضية المالية	86
الخاتمة	91
قائمة المصادر و المراجع	